

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - بجيجل



كلية العلوم الاقتصادية  
والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

العنوان

التشخيص المالي ودوره في تحليل الأهداف المالية للمؤسسة  
دراسة حالة في مؤسسة "اقمصة جن جن"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير  
تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إشراف الأستاذ:

- سليمان بن بجمة

رئيسا.

مقررا و مشرفا.

مناقشا.

جامعة جيجل

جامعة جيجل

جامعة جيجل

السنة الجامعية

2015-2014

إعداد الطالب:

- عافر تقي الدين

لجنة المناقشة:

أ / بوشويط فيروز

أ / بن بجمة سليمان

أ / برحال عبد الوهاب

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - بجيجل



كلية العلوم الاقتصادية  
والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

العنوان

التشخيص المالي ودوره في تحليل الأهداف المالية للمؤسسة  
دراسة حالة في مؤسسة "اقمصة جن جن"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير  
تخصص: محاسبة وادارة مالية

إشراف الأستاذ:

- سليمان بن بجمة

رئيسا.

مقررا و مشرفا.

مناقشا.

جامعة جيجل

جامعة جيجل

جامعة جيجل

السنة الجامعية

2015-2014

إعداد الطالب:

- عافر تقي الدين

لجنة المناقشة:

أ / بوشويط فيروز

أ / بن بجمة سليمان

أ / برحال عبد الوهاب



# شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل الذي منحني القوة و الصبر ووفقني لإتمام هذا العمل المتواضع  
أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف "بن بجمة سليمان" والذي أكن له كل الاحترام، لفضله  
الكبير في إشرافه على مذكري، والإرشادات و النصائح القيمة التي قدمها لي و التي أفادني بها كثيرا في  
بجتي هذا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول قراءة ومناقشة  
هذا العمل.

إلى كل أساتذتي الأعزاء الذين كان لهم الفضل فيما وصلت إليه اليوم، كما أتقدم بالشكر  
الجزيل إلى عمال مؤسسة "أقمصة جن جن" على المعلومات وحسن المعاملة التي تلقيناها في التبرص  
الذي أقمناه في مؤسستهم.

تقي الدين

# الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل « وأخفض لهما جناح الدل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغير»

إلى من تاهت الكلمات والحروف عن وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي و غمرتني بعطفها إلى منبع الحنان، قلبي ينبض بها، أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها،

إلى أعظم رجل عرفته، إلى من تواضع في الأرض، وحمد الله بكرة وأصيلا، إلى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني وهو بمثابة مثلي الأعلى وصديق دربي. أبي العزيز

حفظهما الله وأطال عمرهما وأدخلها رياض الجنة

إلى اللواتي سألن و تحملن مسؤوليتي كبيرا وصغيرا... أخواتي

إلى ابن خالي الذي يعتبر بمثابة أخيوقدوتي

إلى كل عائلتي كبيرا وصغيرا خاصة أخوالي وخالاتي

إلى كل أصدقائي دربي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة

تقي الدين

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور التحليل المالي في تحليل الأهداف المالية للمؤسسة ، حيث أن المؤسسة وفي ظل التطورات التي أصبحت تعرفها، أصبحت تبحث على أدوات تحليل مستحدثة تساهم في تحليل و استشراف الأهداف المالية للمؤسسة، التي تعتبر من أهم محاور ذات الاهمية البالغة لما لها من أثر على استمرارية المؤسسة و تطورها.

حيث حاولنا من خلال الدراسة الميدانية من محاكاة التشخيص المالي وفق المنهج الساكن و الديناميكي في مؤسسة "أقمصة جن جن".

**الكلمات المفتاحية :** التشخيص المالي ،التحليل المالي، النسب المالية، السيولة، التوازن المالي، المردودية، الملائة.

## Résumé :

L'objectif de cette étude a pour but de démontré le rôle de l'analyse financière dans la réalisation de l'équilibre financier de l'entité, cette dernier a connus des plusieurs amélioration en cherchant leur performance financière, désormais l'entité devienne un centre d'analyse qui analyse les indices financiers qui participe dans l'analyse et l'évaluation des objectif financier de la firme, ce qui considère l'un de plus important axe dans la vie de l'entreprise est son évolution.

d'après cette études, on a essayé de réaliser les simulations par un diagnostic financier selon une méthode dynamique et autre statique au niveau de l'entreprise chemiserie "DjenDjen."

**Mot clé:** diagnostic financier , analyse financière , ratio financier , la liquidité , la solvabilité , la rentabilité , l'équilibre financier .

## قائمة الاشكال

الصفحة	البيان	الرقم
19	الشكل رقم(01-01) : فعاليات نظم المعلومات	01
51	الشكل رقم(01-02): اسباب انخفاض الخزينة	02
58	الشكل رقم (02-02) : نموذج ذيبون تحديد معدل العائد على الاستثمار	03
60	الشكل رقم(03-02) : نموذج الرقابة الإدارية	04
77	الشكل رقم (01-03) : يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول خلال الفترة (2012-2014)لمؤسسة "أقمصة جن جن"	05
81	الشكل رقم(03- 02) : يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم خلال الفترة (2012-2014)لمؤسسة "أقمصة جن جن"	06

## قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	الجدول رقم (01-01): الميزانية المالية جانباً لأصول حسب SCF	21
02	الجدول رقم (02-01): الميزانية المالية جانباً لخصوم حسب SCF	23
03	الجدول رقم (03-01): قائمة الدخل حسب SCF	25
04	الجدول رقم (04-01): جدول تغير الأموال الخاصة حسب SCF	28
05	الجدول رقم (05-01): قائمة التدفقات النقدية	29
06	جدول رقم (01-02): قائمة التدفقات النقدية المفصلة	55
07	الجدول رقم (02-02): شكل وتحليل جدول التمويل الأول	61
08	الجدول رقم (03-02): شكل وتحليل الجزء الثاني من جدول التمويل	63
09	الجدول رقم (01-03): توزيع العمال على مختلف الوظائف لمؤسسة "أقمصة جن جن"	71
10	الجدول رقم (02-03): يبين الميزانية المالية لمؤسسة أقمصة جن جن" جانب الأصول خلال الفترة (2012-2014)	76
11	الجدول رقم (03-03): يبين الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة أقمصة جن جن لجانب الأصول (2012-2014)	77
12	الجدول رقم (04-03): يبين الميزانية المالية لمؤسسة أقمصة جن جن جانب الخصوم خلال الفترة (2012-2014)	79
13	الجدول رقم (05-03): يبين الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة أقمصة جن جن لجانب الخصوم (2012-2014)	80
14	الجدول رقم (06-03): يبين جدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة (2012-2014) لمؤسسة "أقمصة جن جن"	82
15	جدول رقم (07-03): حساب نسبة التداول لمؤسسة "أقمصة جن جن"	83
16	جدول رقم (08-03): حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة "أقمصة جن جن"	83
17	جدول رقم (09-03): حساب نسبة السيولة النقدية لمؤسسة "أقمصة جن جن"	84



85	الجدول رقم(03-10): حساب مصروف الفائدة لسنوات (2012-2014) لمؤسسة "أقمصة جن جن"	18
86	الجدول رقم(03-11): حساب نسبة تغطية الفوائد لسنوات (2012-2014) لمؤسسة "أقمصة جن جن"	19
86	الجدول رقم(03-12) : يبين نسبة الإستقلالية المالية لمؤسسة أقمصة جن جن للفترة (2011-2014)	20
88	جدول رقم (03-13): حساب نسبة القيمة المضافة لمؤسسة "أقمصة جن جن"	21
88	جدول رقم (03_14): حساب مؤشر أعباء المستخدمين لمؤسسة "أقمصة جن جن"	22
89	جدول رقم (03-15): حساب مؤشر الضرائب والرسوم لمؤسسة "أقمصة جن جن"	23
89	جدول رقم (03-16): حساب نسبة النتيجة العملياتية لمؤسسة "أقمصة جن جن"	24
90	جدول رقم (03-17): حساب مؤشر فائض الاستغلال لمؤسسة "أقمصة جن جن"	25
90	جدول رقم (03-18): حساب مؤشر النتيجة المالية لمؤسسة "أقمصة جن جن"	26
91	جدول رقم (03-19): حساب المردودية المالية لمؤسسة "أقمصة جن جن"	27
92	جدول رقم (03-20): حساب نسبة النتيجة العملياتية لمؤسسة "أقمصة جن جن"	28
92	جدول رقم (03-21): حساب المردودية التجارية لمؤسسة "أقمصة جن جن"	29
93	جدول رقم (03-22): حساب نسبة رأس المال العامل لمؤسسة "أقمصة جن جن"	30
94	جدول رقم (03-23): حساب الاحتياجات في رأس المال العامل لمؤسسة "أقمصة جن جن"	31
94	جدول رقم (03-24): مقارنة بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة "أقمصة جن جن"	32

96	جدول رقم (03-25): حساب الخزينة الصافية لمؤسسة "أقمصة جن جن"	33
96	الجدول رقم (03-26): حساب التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيل لمؤسسة "أقمصة جن جن"	34
97	الجدول رقم (03-27) : حساب التدفقات الناتجة من الأنشطة الاستثمار لمؤسسة "أقمصة جن جن"	35
97	الجدول رقم (03-28) : يبين حساب فائض خزينة لعمليات التسيير لمؤسسة "أقمصة جن جن"	36
98	الجدول رقم (03-29): حساب فائض الخزينة للاستغلال لمؤسسة "أقمصة جن جن"	37
98	الجدول رقم (03-30): حساب فائض السيولة من عمليات الاستثمار و التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"	38
99	الجدول رقم (03-31): حساب معدل العائد علي استثمارات المؤسسة لمؤسسة "أقمصة جن جن"	39
100	الجدول رقم (03-32): جدول تغيرات عناصر الميزانية لمؤسسة "أقمصة جن جن"	40
101	الجدول رقم (03-33): اعداد الجزء الأول من جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"	41
103	الجدول رقم (03-34): تغيرات عناصر الجزء الثاني لجدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"	42
103	الجدول رقم (03-35): اعداد الجزء الثاني من جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"	43

## فهرس المحتويات

أ-هـ	مقدمة عامة.....
الصفحة	الفصل الأول: التشخيص المالي بين المقومات والمصادر.....
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: عموميات حول التشخيص المالي.....
03	المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي ومقاييسه.....
05	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي.....
08	المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي.....
10	المطلب الرابع: أنواع ومراحل التشخيص المالي.....
12	المبحث الثاني: ميكانيزمات التحليل المالي.....
12	المطلب الأول: مقومات التحليل المالي.....
13	المطلب الثاني: معايير استخدام التحليل المالي.....
14	المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي والأطراف المعنية به.....
16	المبحث الثالث: المعلومة المالية ومصادرها.....
17	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية.....
18	المطلب الثاني: مراحل إنتاج المعلومة وجودتها.....
20	المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي.....
30	خلاصة.....
31	الفصل الثاني: تحليل الأهداف المالية للمؤسسة
32	تمهيد.....
33	المبحث الأول: الوظيفة المالية للمؤسسة.....
33	المطلب الأول: نشأة وتعريف وخصائص الوظيفة المالية.....
35	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الوظيفة المالية.....
36	المطلب الثالث: السمات المميزة ووظائف الإدارة المالية.....
37	المطلب الرابع: الأهداف المالية للمؤسسة.....
40	المبحث الثاني: التحليل الساكن للأهداف المالية.....
40	المطلب الأول: التحليل الساكن للسيولة واليسر المالي.....
40	

42	المطلب الثاني: التحليل الساكن للمردودية.....
47	المطلب الثالث: التحليل الساكن للتوازن المالي.....
53	المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للأهداف المالية .....
53	المطلب الأول: التحليل الديناميكي للسيولة و اليسر المالي.....
57	المطلب الثاني: التحليل الديناميكي للمردودية.....
60	المطلب الثالث: التحليل الديناميكي للتوازن المالي.....
64	المطلب الرابع: التحليل الديناميكي للإنشاء القيمة.....
67	خلاصة .....
68	الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اقمصة "جن جن"
69	تمهيد.....
70	المبحث الأول: تقديم مؤسسة أقمصة" جن جن.....
70	المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة"أقمصة جن جن".....
71	المطلب الثاني: وظائف وأهدافمؤسسة"أقمصة جن جن".....
72	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أقمصة جن جن".....
76	المبحث الثاني: التحليل الساكن للأهداف المالية لمؤسسة اقمصة "جن جن".....
76	المطلب الأول: تقديم القوائم وتحليل المالية الخاصة لمؤسسة اقمصة "جن جن".....
84	المطلب الثاني: التحليل الساكن للسيولة واليسر الماليلمؤسسة "أقمصة جن جن".....
87	المطلب الثالث: التحليل الساكن للمردودية للمؤسسة أقمصة "جن جن".....
93	المطلب الرابع: التحليل الساكن للتوازن الماليلمؤسسة "أقمصة جن جن".....
95	المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للأهداف المالية للمؤسسة أقمصة "جن جن".....
95	المطلب الأول: التحليل الديناميكي للسيولة و اليسر المالي لمؤسسة "أقمصة جن جن"
99	المطلب الثاني: التحليل الديناميكي للمردودية مؤسسة "أقمصة جن جن".....
99	المطلب الثالث: التحليل الديناميكي للتوازن المالي لمؤسسة"أقمصة جن جن".....
106	خلاصة .....
108	الخاتمة .....
112	قائمة المراجع.....
	الملاحق

مقدمة

علمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية والخلية الأساسية للاقتصاد باعتبارها مصدر للثروة والممول الرئيسي للأسواق بالمنتجات، لذلك يتوجب عليها التحكم الجيد بقواعد التسيير الداخلي من أجل تلبية هذه الحاجات من جهة وتحقيق الاستمرارية في ظل المنافسة الشرسة في الاسواق في ظل تناقص الفرص وتشبع الاسواق وبروز الازمات.

لهذا الغرض اصبح يجب عليها التحكم في مردوديتها وقدرتها على التنافس في ظل الضغوط الداخلية والخارجية، لأن الطرق المتبعة في التسيير لها أهميتها في توجيه المؤسسة من حيث اتخاذ القرارات وتحقيق أهدافها.

ولكي تتمكن المؤسسة الاقتصادية من توفير المواد المالية عليها إيجاد وسائل تقييم خاصة بأدائها المالي والاقتصادي، ومنه يتوجب عليها الاعتماد على المعلومات المتوفرة في محيطها سواء الداخلي أو الخارجي واستخدامها.

يتعين لنا أن التحليل المالي يعتبر وسيلة ضرورية للمؤسسة لتوفير المعلومات التي تعكس الأداء في مختلف جوانب نشاطها والذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضعية المالية والبحث في مشاكل العمليات التي تواجهها ومحاولة تفاديها وتصحيحها.

ويعتبر التشخيص المالي أحد الأساليب التقنية المستخدمة في التسيير والادارة المالية، إذ يساعد المؤسسة على التعرف واكتشاف الاختلالات التي تواجهها فيما يخص الوضعية المالية والتوازنات المالية فهو عبارة عن توضيح نقاط القوة والضعف في المؤسسة من أجل تصحيحها أولاً وتسيير الاستغلال ثانياً، وذلك بالقيام بالتحليل الكامل للوضعية المؤسسة ومدى تحقيقها للأهداف المالية التي اوجدت من اجلها والتي تعتبر مطلباً استراتيجياً في ظل التحديات والصعوبات التي اصبحت تواجهها، حيث تعتبر منطلقات التشخيص المالي مرجعية في الحكم على الاداء المالي للمؤسسة وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.

### 1- الإشكالية:

من خلال العلاقة التي يمكن رصدها حول دور التشخيص المالي في تحليل الأهداف المالية، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو دور التشخيص المالي في تحليل الأهداف المالية لمؤسسة "أقمصة جن جن"؟

وللإجابة عن الإشكالية المقترحة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتشخيص المالي و ماهي الأدوات المستخدمة فيه؟

- ماهو التحليل المالي وكيف يساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ما المقصود بالمعلومة المالية وماهي مختلف مصادرها؟
- ما المقصود بالوظيفة المالية و الأهداف المالية للمؤسسة؟
- ماهي مؤشرات تحليل الأهداف المالية في مؤسسة اقمصة ؟

وللإجابة عن الإشكالية و الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر التشخص المالي آلية رقابية داخل المؤسسة.
- يعتمد التشخيص المالي علي أدوات رقابية متخصصة.
- تعتبر الأهداف المالية للمؤسسة من أهم مجالات التحليل المالي.

## 2-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تحليل الأهداف المالية، حيث يعد موضوعا شاسعا ومهما إذ يساهم في تحقيق ووصول المؤسسة إلي هدفها المنشود، حيث تبرز أهمية الدراسة في العلاقة والاهمية التي تربط التشخيص المالي وادواته التحليلية بالمؤسسات، من خلال مساهمته الفعالة في الكشف عن مختلف المعوقات المتعلقة بنشاط المؤسسة واعطاء صورة حقيقية عن المؤسسة ومدى تحقيقها لمختلف أهدافها المالية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتنافسية الكبيرة.

## 3-أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم دوافع إختيارنا لموضوع البحث في الأسباب التالية:

- كون الموضوع جدير باهتمام، و اهتمامات الباحثين به.
- علاقة الموضوع بالتخصص الدراسة.
- الرغبة في التطبيق العملي لمؤشرات للتحليل وضعية المؤسسة.
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة.
- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسات.

#### 4- منهج الدراسة:

لمعالجة هذه الاشكالية قمنا بالاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي و الذي نراه مناسباً وموافقاً لموضوع بحثنا، حيث اعتمدناه في تقديمنا الإطار العام للتشخيص المالي الأهداف المالية للمؤسسة وجوانب التحليل المالي التي تم التطرق اليها في الفصل الاول والثاني، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بانتهاج اسلوب دراسة حالة من خلال جمع البيانات وتحليلها.

#### 5- حدود الدراسة:

تتخصر دراستنا حول التشخيص المالي والدور الذي يلعبه في تحليل الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث حددت بدراسة حالة شركة اقمصة "جن جن" للأقمصة وقد حاولنا تشخيص أهدافها المالية من خلال دراسة تحليلية لسنوات، 2012، 2013، 2014 في الفترة الممتدة من 1 أفريل إلى 31 ماي 2015.

#### 6- هيكل الدراسة:

للإجابة علي الاشكالية المطروحة قمنا بانتهاج الخطة التالية حيث قسمنا البحث الي ثلاث فصول.

- الفصل الأول: يعتبر كمدخل للموضوع حيث تطرقنا من خلاله الي الاطار العام للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية باعتباره الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة وهذا من خلال التطرق الي مفهوم التشخيص المالي و مقاييسه، ومختلف أدواته وطرقه و مراحلها، وكذا تطرقنا الي التحليل المالي عن طريق ذكر مقوماته الرئيسية ومناهجه، وفي الأخير تطرقنا الي عموميات حول المعلومة المالية ومصادرها

- الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل عموميات للوظيفة المالية كمدخل من أجل التطرق الي تحليل الأهداف المؤسسة المالية عن طريق مؤشراتنا سواء بالتحليل الساكن أو الديناميكي لها.

- الفصل الثالث: يشمل هذا الفصل علي دراسة حالة شركة "أقمصة جن جن"، حيث قمت من خلال هذا الفصل بتقديم الشركة من خلال التطرق الي نشأتها و أهدافها وهيكلها التنظيمي، ثم حاولت اسقاط الدراسة النظرية علي الشركة من خلال تشخيص الأهداف المالية للشركة خلال فترة 2012 - 2014 وتحليل تلك الأهداف.



## 7- صعوبات الدراسة:

خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات و العراقيل أبرزها صعوبة الحصول علي بعض المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة لاستعمالها في الدراسة التحليلية و ذلك راجع للخصوصية هذه المؤسسات وكذا طبيعة الشركة كونها شركة ذات الشخص الوحيد لقيت بعض الصعوبات في تطبيق بعض المؤشرات كونها متعلقة بالشركات الأسهم.

## الفصل الأول

### التشخيص المالي بين المقومات والمصادر

المبحث الأول: عموميات حول التشخيص المالي

المبحث الثاني: ميكانيزمات التحليل المالي

المبحث الثالث: المعلومة المالية ومصادرها

## تمهيد:

في ظل التحولات الحاصلة في الحياة الاقتصادية، أصبحت المؤسسة الاقتصادية محور النقشات المتعلقة بمؤشرات التطور الاقتصادي من خلال الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبحت تمارسه داخل الاقتصاديات، هذه الأهمية خلقت للمؤسسة مجالاً مفاهيمياً خاصاً بها يتمحور في جنباته حول الآليات الفكرية والتقنية التي يمكن استخدامها من أجل الرقابة على المؤسسة.

حيث يعتبر التشخيص المالي من التقنيات المالية المستخدمة من طرف الإدارة المالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات ونسب مالية قابلة للتحليل، حيث يتم استخدام نتائج التحليل وفق الأهداف المراد تحقيقها من وراء التوجهات الرقابية للإدارة، التي غالباً ما تبني استراتيجيات مستقبلية وأهداف مالية واقتصادية يمكن التأكد من تحقيقها.

من هذا المنطلق أصبح للتشخيص المالي الأهمية والمرجعية العملية التي يمكن من خلالها الرقابة على المؤسسة من خلال المعلومات المالية التي توفرها هذه المؤسسة عن الأحداث الاقتصادية التي حصلت فيها.

## المبحث الأول: عموميات حول التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي مرحلة وأداة أساسية تسبق عملية اتخاذ القرار من طرف مستخدمي المعلومات المنتجة من طرف المؤسسة، سواء بالنسبة للمساهمين أو مسؤولي المؤسسة، فهو أداة مهمة في يد المسيرين الماليين للإدارة المالية الفعالة، كما أنه أداة استشراف بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين للرقابة على المؤسسة، لأن التشخيص المالي يسمح بكشف مختلف العوائق والعوامل المسببة للمشاكل بالمؤسسة كما يعطي قراءة إحصائية تقديرية للعديد من المؤشرات التي تعتبر مرجعية في عملية اتخاذ القرار.

## المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي ومقاييسه

## الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي

إن أصل كلمة التشخيص "Diagnostic" يونانية الأصل وهي مشتقة من مصطلح "Diagnosis" والتي تعني المعرفة، "ويقصد بها الفحص الطبي كونها أكثر استعمالاً في المجال الطبي والتشخيص هو معرفة المرض من أجل علاجه، أو لتفادي الخطر وذلك بمعرفة أي إطار قبل استحقاقه"<sup>(1)</sup>، حيث توسع استخدام هذا المصطلح في العديد من المجالات وخاصة في علوم التسيير من خلال استخدامه كأداة لتشخيص وضعية الشركة في جوانبها المالية، هذا التشخيص قد يشمل مجالات عدة داخل المؤسسة سواء من خلال تحليل الوضعية المالية للمؤسسة أو من خلال تحليل فعاليتها في الأداء، ومن التعاريف المقدمة للتشخيص المالي نجد:

- التشخيص المالي يقصد به في غالب الأحيان التشخيص الموجود عند الممولين الخارجين عن المؤسسة وهو يرتبط في هذه الحالة بالتحاليل المنجزة على الأوراق انطلاقاً من الوثائق المحاسبية من خلال رؤية هادفة مبنية على ضمانات قانونية ممكنة مع معايير مالية كلاسيكية مفروضة من طرف المحيط والقوانين والعلامة الضرورية لصحة مالية جيدة<sup>(2)</sup>.

(1) G.deplens, Jean Pierre Jobard , **Gestion Financier de l'Entreprise** ,11<sup>em</sup> édition , serey,1997,p251.

(2) Clande Buono, **Finance d'Entreprise, les règles de jeu** , 4<sup>em</sup> éd, éd Economica, Paris , 2006,p 280.

- وحسب Martin Alain فإن التشخيص مجموعة التقنيات و الطرق التي تسمح بالبحث في امكانية و كيفية تأمين و حفاظ المؤسسة على توازن هياكلها المالية على المدى القصير، المتوسط و الطويل، و كذا توفير قاعدة معلومات لبناء تصور مستقبلي.<sup>(1)</sup>
  - يعمل التشخيص المالي على إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات في دورة أو عدة دورات من نشاطها او الدراسة المستمرة لبياناتها المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم، حيث يعمل على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة ومنه اقتراح إجراءات مالية، ففي الحالة الجيدة تكون الإجراءات المتخذة تهدف الى الحفاظ على الاستقرار والتحسين المستمر، أما في الحالة العكسية فإنها تهدف إيجاد حلول للخروج من هذه الوضعية المالية والتخلص من أسباب الاختلال.<sup>(2)</sup>
  - التشخيص المالي يهدف إلى إصدار حكم على الحالة المالية لمؤسسة معينة، وهذا لا يستلزم فقط المعرفة النظرية والتطبيقية، لكن أيضا استنباط طريقة وحكم حقيقي.<sup>(3)</sup>
  - ويعرف كذلك بأنه: «النتيجة التطبيقية للتحليل المالي وهو الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبؤ بالمردودية والخطر المنتظر».<sup>(4)</sup>
- من خلال التعاريف السابقة، فإن التشخيص المالي هو أداة من أدوات التسيير المالي المستخدم من طرف الإدارة المالية للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة، سواء من خلال تحليل الوضع المالي بمختلف أبعاده أو من خلال تحليل فعالية المؤسسة في تحقيق مستويات مقبولة من الأداء متماشية مع الخطط المرسومة من طرف إدارة الشركة، أي أن التشخيص المالي ما هو إلا عملية تحليل ومعالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، وتشخيص أية مشكلة تواجهها ثم التقييم من أجل الوصول إلى معلومات تقيدها في اتخاذ القرار.

<sup>(1)</sup> Martin Alain, **Le Diagnostic d'Entreprise : méthodes et processus**, Edition economica , p.25.

<sup>(2)</sup> Michel Glais, **Le Diagnostic Financier de l'Entreprise** ,2<sup>em</sup> éd, édition Economica , Paris, 1986, p7.

<sup>(3)</sup> Jean Peyrard, **Analyse Financier**, édition Vuibert , Paris, 1986, p216.

<sup>(4)</sup> levely aldo, **Management Financiere de l'Entreprise**, édition Economica , Paris,1993, p446.

### الفرع الثاني: مقاييس التشخيص المالي

يرتكز التشخيص المالي على جملة من المقاييس الأساسية التي تعتبر عناصر مرجعية في تقييم مختلف التوجهات الاقتصادية المالية والاقتصادية سواء ضمن المجال الساكن او الاستشراف المتعلق بوضع المؤسسة المستقبلي، وتتمثل هذه المقاييس في:<sup>(1)</sup>

- **المردودية:** تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، حيث ان نشاطات المؤسسة مرتبطة بقدرة هذه الأخيرة على تحقيق مستويات مقبولة من المردودية والتحكم فيها، وهذا سواء لما يجب تقديره لمستوى والتطور لكل من: المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.
- **القدرة على الوفاء:** وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وضمن الآجال المتفق عليها، وعادة ما نقيم بعدة مؤشرات مثل: نسبة القيم القابلة للتحقق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروح منها الأصول الثابتة (رأس المال، العامل الصافي).
- **الاستدانة:** يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية للمؤسسة بالنسبة الأطراف الخارجية ومدى قدرة المؤسسة على استخدام وتوظيف امولها الخاصة في النشاط، وهي عادة ما تقدر بإجمالي الديون المستحقة على المؤسسة مقارنة الى مجموع الأموال الخاصة.
- **المرونة:** تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية بمرونة عالية متماشية مع المتغيرات الحاصلة في بيئة المؤسسة سواء الداخلية او الخارجية .

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي

ان استخدامات التشخيص المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقيدة بالأهمية الكبيرة لهذا الأخير وربطه بمجموعة من الأهداف التحليلية التي تعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة المالية

<sup>(1)</sup> بقة الشريف، دومي سماء، دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الجزائرية، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي 22-23 ماي 2012، ص7.

واستخدام التحاليل في إدارة المؤسسة في الجوانب المالية والتسيير العقلاني من اجل تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة .

### الفرع الأول: أهمية التشخيص المالي

ان التطورات الاقتصادية التي أصبحت تعرفها المؤسسة وارتباطاتها ببيئة متسارعة التطور، أوجب البحث عن جملة من الأدوات والآليات المستحدثة في تسيير شؤونها تلبية للاحتياجات الداخلية او الخارجية، ويعتبر التشخيص المالي بما يعرفه من تطورت وابتكارات تحليلية من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يساعد التشخيص المالي على تحليل دقيق لنقاط القوة والإحاطة بجوانب الضعف، ويعد أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية المحتملة لتمكين الإدارة من استغلالها، ويربط بين متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتحديات) مع عناصر البيئة الخارجية (جوانب القوة والضعف).<sup>(1)</sup>

ويعتبر التشخيص المالي فرعا من فروع الوظيفة المالية لتحليل الأخطار وتقييم المؤسسة، وليكون فعالا عليه دراسة الجوانب المالية سواء الداخلية أو الخارجية في المؤسسة، حتى يتمكن من خلاله المشخص من التعرف على الوضعية الحقيقية في أبعادها الاقتصادية والمالية، ليتمكن من تحليل الأخطار وتقييم المؤسسة، كما ان أهمية استخدام التشخيص المالي تنبع من الحاجة المتزايدة لنواتجه من طرف الأطراف المستخدمة:

- **المؤسسة:** تكمن أهمية التشخيص المالي بالنسبة للمؤسسة في قدرته على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بصورة صادقة ودقيقة، سواء بالنسبة للأحداث الماضية او بالنسبة للتقديرات المستقبلية المتعلقة بالمؤسسة وبناء سياسات مالية بمختلف أنواعها ( استثمارية تمويلية إنتاجية ...الخ)، أي ان التشخيص المالي يسمح بتقديم صورة إحصائية نسبية كمية مبسطة عن وضعية المؤسسة تكون مرجعية بالنسبة لمسؤولي هذه الأخيرة في عملية اتخاذ القرار.
- **المقرضون:** وهم الأطراف الممولة التي غالبا ما تستخدم التشخيص المالي وتطبيقه على مخرجات المؤسسات من أجل تحليل الوضعية المالية لهذه الأخيرة سواء من خلال الدارسة الساكنة او الديناميكية

(1) Kamel Hamdi, **Comment Diagnostiquer et Redresser une Entreprise**, édition Rissala, algerie, 1995, p32.

من اجل تحليل قدرة المؤسسة على الإيفاء بما عليها من الدفعات المقيدة بفترة زمنية محددة والاعباء المتعلقة بها من جهة وكذا تحليل قدرة هذه الأخيرة على الافاء بإجمالي القرض خلال الفترات للاحقة.

- **الزبائن والموردون:** يعتبر الزبائن والموردون من الأطراف المستخدمة للتشخيص المالي، وهذا بإختلاف الأهمية المتعلقة بكل طرف، فالمورد بصفته الممون الرئيسي للمؤسسة فإن أهمية التشخيص المالي تكمن في تحليل قدرة المؤسسة على السداد والحصول على مستحقاته، اما بالنسبة للزبون فنكمن في تحليل وضعية المؤسسة من خلال قدرتها على تقديم قروض تجارية ذات فترات سداد معتبرة مع إمكانية الحصول على امتيازات تفاوضية فيما يخص عمليات الشراء والعمليات الملحقة بها.
- **المستثمرون:** غالبا ما يتم استخدام التشخيص المالي بالنسبة للمستثمرين في تحليل قدرة المؤسسة على دفع الأرباح بالنسبة للاسهم المملوكة وديمومة التوزيع بالنسبة للمستثمرين الملاك، ام بالنسبة للمستثمرين المحتملين فإن تحليلاتهم تتوافق مع الملاك مع التغير في الهدف من العملية.

### الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي

بغض النظر عن الأهمية التي يوفرها التشخيص المالي لمختلف الأطراف الفاعلة، فإن الاهداف المتعلقة بعملية تشخيص الوضعية تكمن أساسا في تحقيق العناصر التالية:<sup>(1)</sup>

- **النمو:** أي هل تم تحقيق نمو؟ وما هو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة؟
- **المردودية:** أي كل من المردودية المالية والاقتصادية؛
- **الاقتصادية:** أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي؛
- **المالية:** والتي تقيس عائد التوظيف للاستثمارات.
- **التوازن:** أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير (دورة الاستغلال) وعلى المدى الطويل (دورة الاستثمار)؛
- **المخاطر:** ما هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ وهل يمكن أن يوصل خطر ما بالمؤسسة إلى الإفلاس... الخ.

كما يمكن حصر الأهداف الأساسية للتشخيص المالي في النقاط التالية:<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> طراد خوجة هشام، حمبلي حسين، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب الحجز المالي وآثاره، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديه سوق أهراس، يومي 23/22 ماي 2012، ص 9 .  
<sup>2</sup> عبد الحكيم كرجة واخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الصفاء والتوزيع، الأردن، 2005، ص 75 .



- معرفة قدرة المؤسسة على سداد ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة من خلال إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة.
- الحكم على كفاءة الإدارة من خلال تقييم أدائها.
- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة والتنظيم.
- دراسة وتقييم ربحية المؤسسة.
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة.
- دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة في المؤسسة.

### المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي

#### الفرع الأول: طرق التشخيص المالي

- **التشخيص التطوري<sup>(1)</sup>:** يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص التطوري على العناصر التالية:
  - **تطور النشاط:** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتماداً على المتغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتيجة المحاسبية للمؤسسة، ومن تم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، انخفاض)، يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردياً مع تطور النشاط.
  - **تطور أصول مؤسسة:** تعبر عن مجموع الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانات يعد ضرورياً لتشخيص النمو الداخلي كما يعد

<sup>(1)</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 49-

مؤشرا استراتيجيا هاما يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إذا كانت تتجه نحو النمو و البقاء أو الانسحاب من السوق.

- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء الموردين للمخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن، ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الحسابات المالية.

- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل الاحتياجات وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

- **تطور المردودية:** تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق (نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية).

• **التشخيص المالي المقارن:**<sup>(1)</sup> التشخيص المالي المقارن يركز على تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المالي المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، باستخدام مجموعة من الأرصد والأدوات، والمؤشرات المالية.

• **التشخيص المعياري:**<sup>(2)</sup> يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمؤسسات تنتمي لنفس القطاع فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسات متخصصة.

<sup>(1)</sup> خليفة الحاج، وكال نور الدين، التشخيص المالي كأداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص

المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، ص 5.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع السابق.

## الفرع الثاني: أدوات التشخيص المالي

لا بد من وسيلة للتوصل إلى التشخيص الأمثل لوضعية المؤسسة، لذلك يجب أن تتوفر مجموعة من الأدوات نذكر منها:<sup>(1)</sup>

- **تحليل الهيكل المالي:** الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على متطور الذمة المالية، ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو التطور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة، الفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.
- **تقييم للنشاط والنتائج:** يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي الأرصدة التي توضح المراحل التي يتشكل من خلالها الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النسخة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسنه حسب كل حالة.
- **تقييم المردودية:** هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقسيم الأداء ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.
- **تحليل التدفقات النقدية:** حيث يمكن باستخدام التدفقات النقدية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، أو ذلك الفائض، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والمساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

## المطلب الرابع: أنواع ومراحل التشخيص المالي

ان عملية التشخيص المالي ومن خلال الأهمية الكبيرة لها كأداة للتسيير والإدارة المالية، فهي عملية معقدة ومنظمة في وقت واحد من خلال التباين في استخدام أنواع مختلفة من التشخيص وتعدد المراحل المتبعة في هذه العملية، وهذا تماشياً من الهدف الأساسي للعملية في حد ذاتها.

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص52.

### الفرع الأول: أنواع التشخيص المالي

تتمثل أنواع التشخيص المالي فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- **التشخيص المالي الاستطلاعي:** يسمح بإعطاء صورة كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.
- **التشخيص المالي العلاجي:** يرتبط إجراؤه بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة الاقتصادية ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات ويبحث عن العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها وإنقاذها من الزوال.
- **التشخيص المالي الوقائي:** يتم تنفيذه وإجراؤه بصفة دورية ومنتظمة حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية، إلا أن هناك أطراف لا تثمن فعالية العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان من طرف المسيرين.

### الفرع الثاني: مراحل التشخيص المالي

ان عملية التشخيص المالي تمر عبر مجموعة من المراحل الاساسية، حيث يمكن تلخيص مسار التشخيص المالي في النقاط التالية:<sup>(2)</sup>

- **جمع المعلومات الضرورية للدراسة:** قبل البدء في عملية التشخيص لا بد من توافر المادة الأساسية المعتمدة في هذه العملية والتي تتمثل في المعلومات المالية المنتجة من طرف المؤسسة، والتي يمكن الحصول عليها سواء من القوائم المالية او غيرها من المصادر الأخرى، ويمكن تقسيم المعلومات المستخدمة الى:

- **معلومات عامة:** من أجل الإعداد الجيد للتشخيص المالي يجب على المشخص المالي جمع المعلومات الخاصة بالمؤسسة والمحيط الذي تعمل فيه، وكمثال عن المعلومات الخاصة بالمؤسسة نذكر ما يلي: حجم المؤسسة، عدد المنتجات المباعة، أساليب التوزيع... الخ، أما المعلومات الخاصة بالمحيط نذكر: معدل النمو، الفائدة، حجم الطلب... الخ.

<sup>(1)</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 24.

<sup>(2)</sup> وهيبة نصري، التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي scf، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة باجي المختار عنابة، يومي 22 و23 ماي 2001، الجزائر، ص 6.

- **المعلومات المحاسبية:** وتتمثل في كل المعلومات المحاسبية التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية للمؤسسة والتي توفر معطيات عن استخدامات وإيرادات وحقوق الملكية والديون وغيرها من المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفق ما تقتضيه المعايير المحاسبية المطبقة .

● **تحليل وتفسير المعلومات:** سابقا كانت المعلومات المحاسبية حسب المخطط المحاسبي الوطني لا تستجيب لمتطلبات التحليل والتشخيص المالي لذلك كانت هناك عملية اصلاح محاسبي أصبحت المعلومات المحاسبية تخدم أكثر عملية التشخيص المالي بما توفره من معلومات غنية، ملائمة وموثوق بها تسهل بصفة عامة العمل التحضيري للتحليل المالي، بحيث أن العديد من المعالجات التي كانت ضرورية في السابق أصبحت مدمجة تلقائيا ضمن القوائم المالية، أي ان عملية التكيف السابقة للمعلومات المالية التي كانت تستوجب في مرحلة ثانية من مراحل التشخيص قد تم تقاؤها من خلال النظام المحاسبي الحالي الذي من خلاله يمكن استخدام المعلومات مباشرة.

#### المبحث الثاني: ميكانيزمات التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا مع عدة أطراف في المؤسسة الاقتصادية أو مشروع معين، وذلك من أجل استخدامه في عملية قياس الأداء وكذا التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة، ويستعان به أيضا من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لتوخي الحذر في المستقبل، وهو يساعد الأطراف ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة أو المشروع.

#### المطلب الأول: مقومات و منهجية التحليل المالي

##### الفرع الأول: مقومات التحليل المالي

إن هدف المحلل المالي هو الوصول إلى صورة صادقة وتحليل المعلومات المتاحة وللوصول إلى هذا الهدف يجب توفر مقومات وشروط، ولهذا يمكن حصر مقومات التحليل المالي فيما يلي:<sup>(1)</sup>

● أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى.

<sup>(1)</sup> محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهاجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بالتحليل لبيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدر والديناميكية، وقادراً على استخدام الأساليب العلمية للتحليل المالي للوصول إلى تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

يتبع المحلل المالي عند قيامه بعملية التحليل خطوات تشكل منهاجاً علمياً للتحليل ومن بينها نذكر ما يلي:<sup>(2)</sup>

- تحديد الفترة التي سيضمها تحليل القوائم المالية.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت.
- ويستعمل التحليل المالي مناهج أخرى هي:<sup>(3)</sup>
- استعمال المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.
- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع حين يستدعي الأمر استعمال أكثر من معيار.
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- تحليل أسباب الانحراف وتحديدها.
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

### المطلب الثاني: معايير استخدام التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي على معايير في القيام بعملية التحليل المالي، وهناك أربعة أنواع منها وهي:

<sup>(1)</sup>وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 23.

<sup>(2)</sup>أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالية، دار البداية، عمان، الأردن، 2004، ص 170.

<sup>(3)</sup>مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبوزناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 15.

- **معيار التحليل المالي المطلق:** ويعني حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة ويأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعة.
- **معيار التحليل المالي للصناعة:** وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية والهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة ويعتبر هذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.<sup>(1)</sup>
- **معيار التحليل المالي المستهدف:** إذ تعد الإدارة مسبقاً وضمن خططها السنوية مؤشرات هادفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار على نتائج التحليل المالي.
- **معيار التحليل المالي التاريخي:** إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات الشركة.<sup>(2)</sup>

**المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي والأطراف المعنية به**

**الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي:**

- يستخدم التحليل المالي كأداة تحليل ضمن مجالات كثيرة تهتم المؤسسة، ومن أهم مجالات التحليل المالي:<sup>(3)</sup>
- **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

<sup>(1)</sup> منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 84.

<sup>(2)</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 30.

<sup>(3)</sup> هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ص: 159، 160.

- **تحليل الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.
- **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.
- **التحليل الاستثماري:** إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.
- **تحليل بعض الحالات الخاصة:** من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

#### الفرع الثاني: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي:

تتنوع وتتعدد الجهات والأطراف الضمنية التي تستفيد من التحليل المالي ودراسات الجدوى المالية وحسب أهميتها لكل جهة ومنها:<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص ص:54،55



- المستثمرون الأصليون كالمساهمين والمؤسسين.
- المستثمرون المحتملون الجدد الذين سيدخلون من خلال دراسة العوائد.
- مؤسسات التمويل والإقراض.
- الجهاز الضريبي.
- أجهزة التخطيط المركزي ومؤسسات تنمية الموارد البشرية.
- المؤسسات المقسمة حسب قطاعاته وأهمها: السلطة النقدية، البورصة، المستهلكون و مراكز الدراسات والبحث العلمي.
- الإدارة وأصحاب المشروع ومن مجلس الإدارة والمديرين والمرؤوسين لاستخدامها للرقابة والتخطيط والتقييم، حيث يسمح التحليل المالي للإدارة من: (1)
  - تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
  - التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
  - مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمثابرة في طبيعة النشاط بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
  - تقييم فاعلية الرقابة.
  - كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
  - تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
  - تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
  - تشخيص المشكلات الحالية.
  - المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

#### المبحث الثالث: المعلومة المالية ومصادرها

لكي يتمكن المحلل المالي من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة يجب عليه الحصول على معطيات ومعلومات مختلفة للقيام بعملية التشخيص و ذلك اعتمادا على مصادر مختلفة .

(2) ايمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الاردن، 2004، ص ص:170،171.

**المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية**

لا يمكن التطرق للمعلومة المالية إلا بعد معرفة معنى البيانات المالية التي تعتبر المادة الخام لنظام المعلومات المحاسبي.

**الفرع الأول: تعريف البيانات المالية**

هي عبارة عن المادة الخام أو المعلومات قبل معالجتها وتتكون من الجمل والعبارات والحقائق والأفكار والآراء والأحداث والأرقام والرموز الغير منظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد ولا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد معالجتها.<sup>(1)</sup> كما يمكن تعريفها على انها "مجموعة من الحقائق أو المشاهدات أو التقديرات غير المنظمة قد تكون أرقام، كلمات، رموز أخرى."<sup>(2)</sup>

ومنه يمكن تعريف البيانات المالية على أنها مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، وتشكل القوة الدافعة لتشغيله، تكون على شكل أرقام، كلمات رموز مثل الفواتير، الشيكات أرقام المبيعات.

**الفرع الثاني: تعريف المعلومات المالية**

المعلومات المالية هي بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها أي أنها بيانات معالجة.<sup>(3)</sup> وهي المنتج نهائي للبيانات حيث يستخدم لفظ المعلومات للدلالة على بيانات تم تشغيلها لكي تصبح ذات منفعة لمستخدميها.<sup>(4)</sup>

وبالتالي نستخلص أن المعلومة هي المعارف التي لها معنى وتفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه، وبالتالي فإن المعلومة المالية سواء لدى الوحدة الاقتصادية ذاتها ولدى الأفراد المستخدمين لها، وهذا ضروري حتى يتم اتخاذ قرار سليم ولتحقيق الأهداف المرغوبة.

**الفرع الثالث: العلاقة بين المعلومات والبيانات المالية**

من خلال التعاريف يمكن القول بأن المعلومة المالية ناتجة من البيانات المالية بعد تشغيلها في نظام المعلومات المحاسبي، أي أن المعلومات تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، والبيانات تمثل مدخلات

(1) سليمان مصطفى الدلاهمة، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 31.

(2) سلوي أمين السامرائي، عبد الرحمن العبيد، نظام المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 35.

(3) نفس المرجع، ص 36.

(4) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الأزراطية، ص 14.

النظام، فدقة المعلومات عالية مقارنة بالبيانات والمعلومة يمكن استخدامها في اتخاذ القرار أما البيانات فيجب معالجتها ولا تستخدم في الهيكل التنظيمي.

**المطلب الثاني: مراحل إنتاج المعلومة وجودتها**

**الفرع الأول: مراحل إنتاج المعلومة المالية**

للحصول على معلومة مرجعية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويجب أن تمر على المراحل

التالية في إنتاج نظام المعلومات المحاسبي:

• **مرحلة المدخلات (البيانات):**<sup>(1)</sup> تتمثل في سلسلة بيانات المتأتية من المصادر الداخلية عن كافة الأنشطة والفعاليات التي تنجزها المنظمة والتي يعمل في إطارها نظام المعلومات أي (الإنتاج والبيع، التمويل، التخزين، إدارة الموارد...) ومن التشكيلات التي تنجز هذه الأنشطة والفعاليات (قسم الإنتاج، قسم البيع...) أو أنها هي المرحلة التي تشمل عملية إدخال البيانات والحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيلها في المستندات والوثائق الملائمة وكذا التحقق من صحة تسجيلها والتأكد من شموليتها وكمالها وتسجل في وثائق أصلية (مثل طلب شراء...) أي أنها كل عمليات المنجزة من طرف المنشأة والمعبر عنها بوثائق إدلال.

• **مرحلة المعالجة:**<sup>(2)</sup> تتم هذه المرحلة بإجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

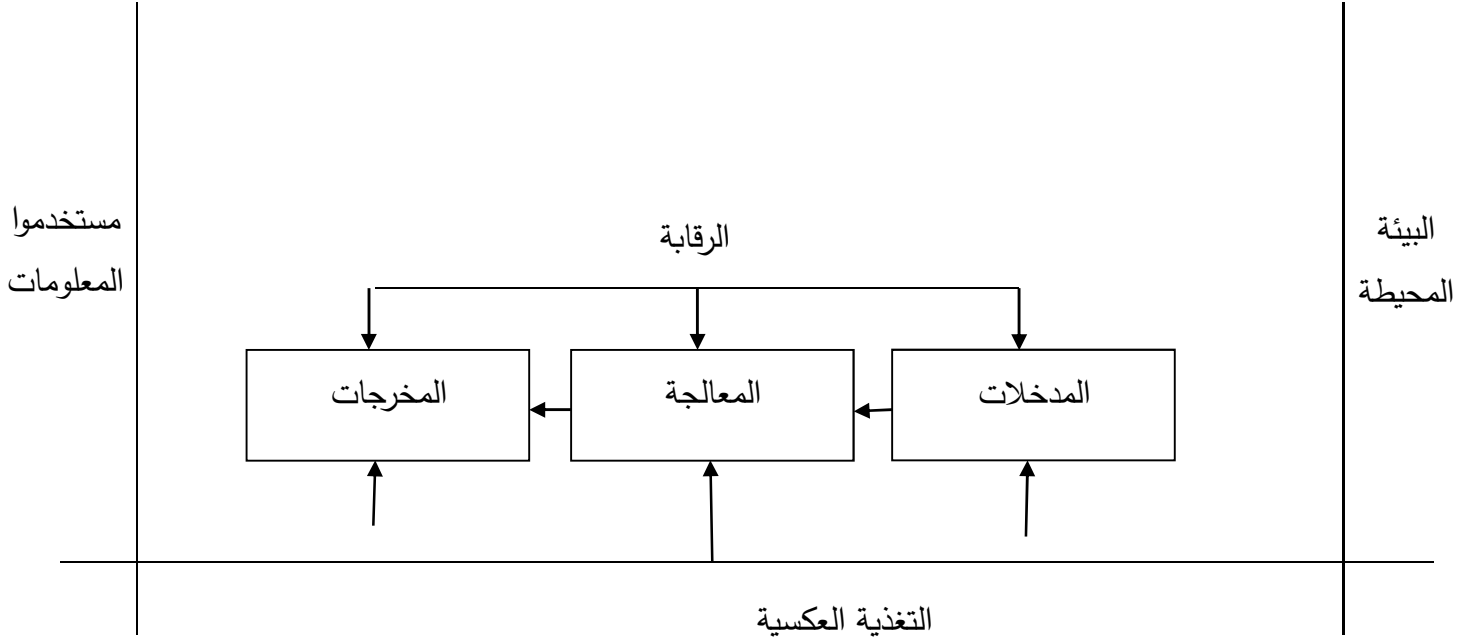
- تصنيف المستندات المحصل عليها مسبقا وفقا للمعايير المحددة.
- ترحيل محتوى المستندات إلى السجلات الملائمة.
- إجراء مجموعة من العمليات المحاسبية على البيانات كعمليات الجمع الطرح والضرب بفرض حسابات أرصدة حسابات ومجموعة العمليات مسجلة في اليومية... الخ.
- إجراء بعض عمليات المقارنة بين السجلات المختلفة للتأكد من صحة الترحيل.

<sup>(1)</sup> محمد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص 115.

<sup>(2)</sup> عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 47-49.

- مرحلة المخرجات المعلومة: مفادها هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير أي مخرجات النظام المحاسبي وتصف في فئتين القوائم المالية والتقارير الإدارية.

الشكل رقم (01-01) : فعاليات نظم المعلومات



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره.

#### الفرع الثاني: جودة المعلومات المالية

تتمثل جودة المعلومات في الخصائص التي تتسم بها المعلومة المالية والقواعد الواجب استخدامها في اعدادها، كما تعد معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيقها للأهداف<sup>(1)</sup>، وحتى تعتبر المعلومات المالية جيدة يجب أن تتوفر على مجموعة من السمات الأساسية حتى تكون ذات جودة وهي:<sup>(2)</sup>

- **الدقة:** وهي أن تكون المعلومات محددة وذات قيمة وخالية من الأخطاء ومستندة إلى الحقائق والثوابت.
- **الملاءمة:** وهي أن تكون مناسبة للحجم وطبيعة الاستخدام بدون زيادة أو نقص أو خروج عن الموضوع.

(1) ناصر محمد علي المجلي، خصائص المعلومات المحاسبية وآثارها في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 23.

(2) إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 27.

- **الوضوح:** وهي أن تكون بسيطة ومفهومة وغير معتمدة أو غامضة وسهلة الفهم والتطبيق.
- **الشمول:** وهي أن تغطي جميع جوانب الموضوع التي خصصت له أو جعلت من أجله.
- **التوقيت:** وهي أن توفر وتصل إلى الجهة التي طلبتها في التوقيت السليم والمناسب وبالسرعة الممكنة.
- **المرونة:** وهي قدرة المعلومات على تلبية احتياجات المستخدم ورغباته وأن تخدم أكثر من غرض في نفس الوقت.
- **التكلفة:** وهي أن لا تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن العائد المتوقع منها.
- **الموضوعية:** معناه يجب أن لا تميل المعلومات إلى جهة معينة أو تختار أو تتحاز مع رأي معين.
- **الفعالية للقياس:** وهي تعني إمكانية تسجيل المعلومات وفحصها من خلال تدوينها وتحليلها وتبويبها وتصنيفها بشكل يمكن من استرجاعها في أي وقت.

### المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي

يعتمد المحلل للوصول إلى تحليل نهائي للمؤسسة على أدوات مختلفة وتتمثل في القوائم المالية التي تعرض في مجموعة كشوف يعبر عنها بأرقام تعكس عمليات المؤسسة ونذكر منها ما يلي:

#### الفرع الأول: الميزانية المالية (قائمة المركز المالي)

##### أولاً: مفهوم الميزانية المالية

هي عبارة عن كشف يبين أصول الشركة وخصومها وتعد في نهاية السنة المالية<sup>(1)</sup>، وتعرف أيضا بأنها كشف ذو جانبين بين المركز المالي للمشروع في نهاية السنة المالية ويعرض في الجانب الأول الأصول التي يملكها المشروع إذ تستخدم هذه الأصول لأغراض تضمن الدخل، أما الجانب الآخر فهو جانب الخصوم وحقوق الملكية التي تعبر عن الموارد التي حصل عليها المشروع.<sup>(2)</sup>

##### ثانياً: مكونات الميزانية المالية

- **الأصول:** هي استعمال للموارد وهي كل شيء له قيمة وتعتبر من ممتلكات المؤسسة الاتية من الموارد أي الخصوم.<sup>(3)</sup> حيث ويمكن تصنيف أصول الميزانية إلى:<sup>(4)</sup>

(1) رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 171.

(2) دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 47.

(3) بو يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 19.

(4) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 20.

- ممتلكات ثابتة أو قيم ثابتة: هي ثروات دائمة وباقية في المؤسسة وغير محولة إلى ثروات أخرى خلال نشاط المؤسسة مثل (البنائيات، الأراضي...الخ).
- ممتلكات متحركة إلى ثروات أخرى خلال دورة الاستغلال مثل: (مخزونات المصانع...الخ) والقيم المتحصل عليها للعملاء، والقيم الكافية (البنك، صندوق ح ج ب).

الجدول رقم (01-01): الميزانية المالية جانب الأصول حسب SCF

السنة المالية المقفلة في.....

رقم الحساب	الأصول	ملاحظة	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية N	الدورة السابقة N-1
	<b>الأصول غيرالمتداولة</b>					
20	القيم الثابتة المعنوية					
203	مصارييف التتمية القابلة للتثبيت					
204	برمجيات المعلومات وما شابهها					
205	الامتيازات والحقوق البراءات والرخص					
208	القيم الثابتة المعنوية الأخرى					
21	<b>القيم الثابتة المادية</b>					
211	الأراضي					
212	مباني					
218	القيم الثابتة المادية الأخرى					
22	القيم الثابتة في شكل امتياز					
23	القيم الثابتة الجاري انجازها					
232	القيم الثابتة العينية الجاري انجازها					
237	القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها					
	<b>القيم الثابتة المالية</b>					
207	فارق الاقتناء - Good will					
26	مساهمات وحسابات دائنة ملحقه بمساهمات					
261	سندات الفروع المنتسبة					
265	الحسابات الدائنة الملحقه بشركات في حالة مساهمة					
27	قيم ثابتة مالية أخرى					

				السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة	271
				السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)	272
				السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة	273
				القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل	274
				الودائع والكفالات المدفوعة	275
				<b>الضرائب المؤجلة على الأصول</b>	133
				<b>مجموع الأصول غير المتداولة</b>	
				<b>الأصول المتداولة</b>	
				<b>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</b>	<b>03</b>
				مخزونات بضائع	30
				المواد الأولية واللوازم	31
				تموينات أخرى	32
				سلع قيد الإنتاج	33
				خدمات قيد الانتاج	34
				مخزونات المنتجات	35
				<b>حسابات الغير</b>	<b>04</b>
				الموردين المدينون	409
				الزبائن والحسابات الملحقة	41x
				المستخدمون والحسابات الملحقة	42x
				الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	43x
				الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة	44x
				المجمع والشركاء	45x
				مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46x
				الأعباء أو المنتجات المعايينة مسبقا والمؤونات	48x
				<b>الأصول المالية المتداولة</b>	<b>05</b>
				القيم المنقولة للتوظيف	50
				البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	51
				الأدوات المالية المشتقة	52

					الصندوق	53
					مجموع الأصول المتداولة	
					المجموع العام للأصول	

المصدر: القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ليوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس سنة، العدد 19، 2009، ص 28.

• **الخصوم:** هي الاموال الموضوعة في يد المؤسسة من اجل مزاولة النشاط، أي انها التزامات المؤسسة تجاه الغير، سواء كانوا ملاك او مقرضون، وهي تتشكل من العناصر التالية:

- **رؤوس الأموال الخاصة:** وتتشكل من حسابات رأس المال المحرر من طرف الملاك وغيره من حسابات ذات العلاقة برأس المال من احتياطات وكذا اجزاء رأس المال غير المطلوب و نتيجة السنة المالية.

- **الخصوم غير المتداولة:** وتتشكل من حسابات الضرائب المؤجلة على الخصوم و المؤونات للأعباء الخصوم غير الجارية، وكذا الاقتراضات والديون المماثلة سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل المتحصل من البنوك والمصادر الأخرى للتمويل

- **الخصوم المتداولة:** وتتشكل من حسابات الاقتراضات والديون المماثلة وحسابات الموردون والحسابات الملحقه وحسابات الزبائن والديون المالية وغيرها من الديون قصيرة الاجل.

الجدول رقم (01-02): الميزانية المالية جانب الخصوم حسب SCF

السنة المالية المقفلة في.....

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			



			الترحيل من جديد	11
			نتيجة السنة المالية	12
			<b>مجموع الأموال الخاصة</b>	
			<b>الخصوم غير المتداولة</b>	
			الضرائب المؤجلة على الخصوم	134
			المؤونات للأعباء - الخصوم غير الجارية	15
			الاقتراضات والديون المماثلة	16
			الديون المرتبطة بالمساهمات	17
			ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)	
			<b>مجموع الخصوم غير المتداولة</b>	
			<b>الخصوم المتداولة</b>	
			الاقتراضات والديون المماثلة	16
			الديون المرتبطة بالمساهمات	17
			الموردون والحسابات الملحقة	40x
			الزبائن الدائنون	419
			ديون أخرى	4xx
			ديون مالية أخرى	51x
			<b>مجموع الخصوم المتداولة</b>	
			<b>المجموع العام للخصوم</b>	

المصدر: القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص29.

#### الفرع الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

- **تعريف قائمة الدخل:** " هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة<sup>(1)</sup>، حيث نميز بين نوعين من حسابات النتائج:
- **حسابات النتائج حسب الطبيعة:** حيث تصنف الأعباء و الإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح من حساب مجاميع التسيير الرئيسية، و هي بمثابة أرصدة وسطية تسمح من حساب -في النهاية- النتيجة الصافية للدورة المالية.

<sup>(1)</sup> القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص24.

- حسابات النتائج حسب الوظيفة: حيث تصنف الأعباء و الإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها. المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد IAS 1 يترك للمؤسسة حرية عرض الأعباء مصنفة حسب الطبيعة أو مجمعة وظيفيا<sup>(1)</sup>.

في الجزائر يتم اعتماد حسابات النتائج حسب الطبيعة، لأن إعداده يعتبر إجباريا من وجهة النظر الضريبية، عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة المالية وللقيام أيضا امكانية تقديم حساب النتيجة حسب النتيجة في الملحق<sup>(2)</sup>، هذه الجملة تبين إعطاء الأولوية لحساب النتائج حسب الطبيعة على حساب النتائج حسب الوظيفة.

ومن الانتقادات المقدمة لهذه الطريقة ما اشار اليه الأستاذ "بوتين" أنه يشجع استعمال طريقة الأعباء حسب الطبيعة، و في حال اختيار طريقة ترتيب الأعباء حسب النشاط ينبغي اعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الاهتلاكات، التدهورات، و نفقات المستخدمين<sup>(3)</sup>.

**الجدول رقم (01-03): قائمة الدخل حسب SCF**

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج الثابت إعانات الاستغلال
			1. إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2. استهلاك السنة المالية
			3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)

(1) Bachy Bruno, Sion Michel, **Analyse Financiere Des Comptes Consolides, Normes IAS/IFRS**, édition Dunod, Paris, 2005, p73.

(2) القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 مرجع سبق ذكره، ص 25.

(3) بوتين محمد، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية دروس و تطبيقات، منشورات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص73

			أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			<b>4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b>
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			<b>5. النتيجة العملياتية</b>
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			<b>6. النتيجة المالية</b>
			<b>7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)</b>
			الضريبة الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			<b>8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			العناصر غير العادية (المنتجات)(يطلب بيانها) العناصر غير العادية (الأعباء)(يطلب بيانها)
			<b>9. النتيجة الغير العادية</b>
			<b>10. النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية
			<b>11. النتيجة الصافية من المجموع المدمج (1)</b>
			و منها حصة ذوي القلية (1)

				حصة المجمع (1)
--	--	--	--	----------------

المصدر: القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 31.

### الفرع الثالث: جدول تغير الأموال الخاصة

• **تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:** هي حلقة الربط بين جدول الدخل والميزانية، بحيث يشمل تحليل التغير في مصادر الاموال الخاصة والاسباب المؤدية اليه ، حيث تم تعريفها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 1997 ، وقد عرفها النظام المحاسبي المالي SCF، " القائمة التي تشمل تحليلا لحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة<sup>(1)</sup>.

تظهر قائمة التغيرات في حقوق الملكية حقوق أصحاب المنشأة في بداية السنة المالية والتغيرات التي طرأت خلال الفترة وصولا إلى وضع حقوق الملكية في آخر الفترة المالية.<sup>(2)</sup>

كما تبين هذه القائمة التغير في حقوق الملكية في المنشأة فيما بين تاريخين لميزانيتين متتاليتين يعكس الزيادة أو الانخفاض في صافي أصولها أو قيمتها خلال الفترة طبقا لأساس التقييم المتبع والمفصح عنه في القوائم المالية<sup>(3)</sup>، كما "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".<sup>(4)</sup>

- **عناصر قائمة التغير في حقوق الملكية:**<sup>(5)</sup> تتكون قائمة التغير في حقوق الملكية من العناصر التالية :
  - صافي الربح أو الخسارة عن الفترة (النتيجة الصافية للسنة المالية)؛
  - كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح و الخسائر؛
  - توضيح نصيب المساهمين من النتيجة الصافية وكل بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح و الخسائر؛
  - إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء لكل بند من بنود حقوق الملكية.

(1) القرار المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 88.

(3) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 145.

(4) القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذى مدونة الحسابات و قواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(5) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 144.



الفرع الرابع: قائمة التدفقات النقدية

توضح قائمة التدفقات النقدية المركز النقدي للشركة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداد التدفقات النقدية، ولذلك تعتبر هذه القائمة مكملة لقائمة المركز المالي ولقائمة الدخل، علماً أن التغيرات في المركز النقدي للشركة قد يكون نتيجة العديد من الصفقات المختلفة التي تعقدها الشركة.<sup>(1)</sup>

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها القائمة التي توضح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجية وذلك من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والتمويلية.<sup>(2)</sup>

الجدول رقم (01-05): قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية للفترة المالية المنتهية في 31/		
محمولات من الأنشطة التشغيلية		
مدفوعات عن الأنشطة التشغيلية		
الزيادة (النقص) في النقدية من الأنشطة التشغيلية		X X
متحصلات من الأنشطة الاستثمارية	X XX	
مدفوعات عن الأنشطة الاستثمارية	X X	
الزيادة (النقص) في النقدية من الأنشطة الاستثمارية		X X
محصولات من الأنشطة الاستثمارية	X XX	
مدفوعات عن الأنشطة التمويلية	X	
الزيادة (النقص) في النقدية من الأنشطة التمويلية.		X XX
صافي الزيادة (النقص) في النقدية		X X
+ رصيد النقدية في بداية الفترة		X X
رصيد النقدية في نهاية الفترة		X XX

المصدر: عبد الستار الكبسي، مبادئ محاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 289.

<sup>(1)</sup> أسعد السيد العلي، الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 69.

<sup>(2)</sup> مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2008، ص

**خلاصة:**

التحليل المالي من أهم الأدوات الرقابية المستخدمة من طرف المؤسسة والأطراف ذات العلاقة في تحليل الوضعية المالية لهذه الأخيرة، من خلال ارتكازه على منطلقات منهجية وعملية مرنة ومتنوعة تسمح بالرقابة من خلال المؤشرات المتوصل إليها على مختلف أوجه نشاط المؤسسة وتحليل مختلف عملياتها من خلال ارتكازه على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

## الفصل الثاني:

### تحليل الأهداف المالية للمؤسسة

- المبحث الأول: الوظيفة المالية للمؤسسة
- المبحث الثاني: التحليل الساكن للأهداف المالية
- المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للأهداف المالية



**تمهيد**

إن الإطار الفكري الذي أسس عليه التشخيص المالي من خلال الأدوات و الآليات والمنهجية جعل منه أداة تحليلية رئيسية تستخدم في عملية التسيير المالي من طرف الإدارة المالية، حيث غالبا ما يستخدم التحليل المالي وفق أهداف وتوجهات مرتبطة بالاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة، سواء كان ساكنا أو ديناميكيا، يمكن من خلاله تحليل الوضعية المالية الانية للمؤسسة أو تحليل التقديرات المتعلقة بمختلف التوازنات المالية للمؤسسة فيما يخص عملياتها الداخلية ومشاريعها المستقبلية.

ومن اجل الإحاطة بمختلف الآليات و الطرق المستخدمة في تحليل الأهداف المالية للمؤسسة بالاستخدام التحليل المالي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية ، حيث تناولنا في المبحث الأول الوظيفة المالية و الأهداف المالية للمؤسسة، أما المبحث الثاني كان حول التحليل الساكن للأهداف المالية و أخيرا التحليل الديناميكي للأهداف المالية.

## المبحث الأول: الوظيفة المالية للمؤسسة

تعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة، وكغيرها من المفاهيم فقد عرف مفهوم الوظيفة المالية أنها تلك الوظيفة التي تقتصر على الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطها، أما حديثاً فقد أصبح مفهومها بالإضافة إلى المفهوم التقليدي اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التحويل وكذا نوعية الأموال الواجب تدبيرها، وكذا الدور الذي تلعبه الأهداف المالية للمؤسسة لذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب على النحو التالي:

## المطلب الأول: نشأة وتعريف وخصائص الوظيفة المالية

## الفرع الأول: نشأة الوظيفة المالية

مرت الوظيفة المالية بمراحل متعددة حتى وصلت إل الوضع الحالي ونذكر مسارها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- ففي فترة العشرينات كان اهتمام رجال الأعمال ينصب على عدد من الموضوعات التي شكلت المجالات الرئيسية للوظيفة المالية وهي: دراسة الأسواق مع زيادة الاهتمام بالبيوت المالية التي وسعت تطبيق شركات المساهمة.
- مع تزايد احتياجات المشروع للأموال بدأ التركيز على مفهوم السيولة النقدية ووصف وسائل التمويل الخارجي وظهور بنوك الاستثمار.
- وفي فترة الثلاثينات ونتيجة الظروف الاقتصادية التي عاشها العالم إبان فترة الكساد العظيم فقد توجه رجال الأعمال للبحث عن الوسائل الكفيلة بحماية المشروعات من الإفلاس لذا تم تركيز على موضوع السيولة والتصفية وإعادة التنظيم.
- وفي أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينات زاد الاهتمام بالتحليل المالي ودراسة التدفقات النقدية وبأساليب التخطيط المالي والرقابة.
- أما في أواسط الخمسينات فقد توجهت الوظيفة المالية نحو الاهتمام بموضوع الاستثمارات وتقسيمها وتطبيق الأساليب الرياضية الحديثة الوصول إلى القرار السليم الذي يحقق هدف الاستثمار الأمثل لرأس المال.

<sup>(1)</sup> محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 15.

• أما في فترة الستينات استقل الاهتمام تدريجياً إلى إدارة الأصول والبحث عن وسيلة لإيجاد معامل الارتباط بين الأصل المعين ومجموع الأصول كوسيلة للوصول إلى الحجم الأمثل والاستخدام كفاءة الأصول المنظمة.

• وفي فترة السبعينات وحتى وقتنا الحاضر تميزت بالتوسع في استخدام الحاسوب في المجال المالي الأمر الذي أدى إلى حدوث ثغرات جذرية في النواحي التنظيمية والإدارية وهياكل اتخاذ القرارات مما أدى النهاية إلى فتح آفاق واسعة في مجالات تحلل المشاكل المالية واتخاذ القرارات.

مما سبق نستخلص بأن التطور الذي لحق بالوظيفة المالية انتقل بها من مرحلة الحصول على الأموال إلى مرحلة إدارة الأموال نتيجة التعقيد والتطور الذي أصبحت تعرفه المؤسسة.

### الفرع الثاني: مفهوم الوظيفة المالية

توجد عدة تعاريف للوظيفة المالية ومن أهمها:

- تعرف أنها «النشاط الخاص بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل وتخصيص هذه الأموال بالطريقة التي تساعد على تعظيم ثروة المساهمين»<sup>(1)</sup>.
- كما تعرف كذلك بأنها الإدارة التي تختص بتدبير الأموال اللازمة للمنظمة بالقدر الملائم، وفي الوقت المناسب ومن أفضل المصادر المتاحة بأقل التكاليف الممكنة، ثم استخدامها هذه الأموال أقل استخدام ممكن سعياً وراء تحقيق الأهداف المالية المرجوة لهذه المنظمة.<sup>(2)</sup>
- كما عرفت الوظيفة المالية على أنها الوظيفة التي تتعامل مع الخطط أو البرامج التي تبين كيفية الحصول على الأموال اللازمة واستخدامها لتنفيذ العمليات الضرورية للمنشأة والحصول على الأموال واستخدامها في عمليات إنتاج وبيع السلع والخدمات وتوزيع الأرباح الناتجة، وتتم بطريقة مستمرة يطلق عليها التدفق النقدي.<sup>(3)</sup>

(1) رضا اسماعيل البسيوني، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 29

(2) أحمد محمد غنيم، الإدارة المالية: مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2008، ص 10.

(3) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 19.

حيث تركز الوظيفة المالية على ثلاث متغيرات وهي:<sup>(1)</sup>

- **الربحية:** أي قدرة المؤسسة على البقاء بدفع تكاليف رؤوس الأموال، وأي عمل اقتصادي يهدف إلى تحقيق نتائج على أساس الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة، واتخاذ إجراءات فعالة بحيث تكون النتائج المحققة أكبر من التكاليف المحتملة وبالتالي تشكل فائض نقدي.

- **الملاءمة:** الملاءمة المالية هي قدرة المؤسسة على تلبية مستحقاتها في آجالها (الدفع للموظفين والموردين وسداد القروض...).

- **الخطر:** ويقصد بها محاولة التنبؤ بالأخبار التي يمكن ملاقاتها في المستقبل من أجل التعامل معها.

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف الوظيفة المالية**

**الفرع الأول: أهمية الوظيفة المالية**

يتميز القرار الإداري مهما كان شكله وأيا كان متخذه بأن له تأثيرات مالية وعليه فإن أي قرار يتخذ داخل المؤسسة لا بد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار، وذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار، كما تتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية، قرارات الاستثمار، الإحصاءات والمؤشرات المالية، والمراقبة وتسيير السيولة وتسيير المخاطر المالية الخارجية والداخلية... الخ، كل هذه الوظائف تندرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما تقوم بالتسيير المالي حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة وتوزيع الموارد... الخ، ويستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي، طرق وتقنيات الاستثمارات، المحاسبة العامة والتحليلية... الخ.<sup>(2)</sup>

**الفرع الثاني: أهداف الوظيفة المالية**

تتمحور أهداف الوظيفة المالية فيما يلي:

- **زيادة قيمة ثروة المنشأة:**<sup>(3)</sup> مفاده تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وينصرف هذا المفهوم إلى تقطيع القيمة السوقية للأسهم العادية، وهو أفضل معيار باعتبار أن القيمة السوقية تعكس المتغيرات التي تهم الملاك فعندما ترتفع القيمة السوقية للسهم ترتفع قيمة المنشأة دل ذلك على كفاءة الإدارة المالية.

<sup>(1)</sup> K.Chiha, **Finance d'Entreprise**, édition Homma, alger, algerie, 2009, p 41.

<sup>(2)</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34، 35.

<sup>(3)</sup> علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 23.

- **زيادة أرباح حملة الأسهم:** (1) تعتبر التصورات التي يتخذها المدير المالي بهدف زيادة أرباح المساهمين أحد الأساليب التي يمكن من خلالها الحكم على كفاءته ومقدرته على إدارة موجودات الشركة، فالمساهمون يقيسون كفاءته من خلال نسبة الأرباح التي يوزعها عليهم بصفته مالكين لها، ومن وجهة نظر الشركة تمثل الأرباح مدى قدرة إدارتها على استغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة لذلك، يعتبر الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من الاهتمامات الرئيسية في الإدارة المالية.
- **توفير السيولة:** (2) كما تعتبر توفير السيولة من بين أهداف الوظيفة المالية حيث تعتبر السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها أو تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة كبيرة.

### المطلب الثالث: السمات المميزة ووظائف الإدارة المالية

#### الفرع الأول: السمات المميزة للوظيفة المالية

- تتميز الوظيفة المالية عن غيرها من الوظائف والأنشطة الرئيسية الأخرى بما يلي: (3)
- التغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة، حيث يصحب تصور قيام أي نشاط في المنظمة بأداء مهامه أو تحقيق أهدافه بمعزل عن الاحتياجات المالية.
- القرارات المالية ملزمة للمنشأة في غالبية الأحوال، الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذا النوع من القرارات.
- بعض القرارات المالية مثل قرارات الاندماج أو شراء المؤسسات الأخرى أو الاعتراض أو الاستثمار في بعض نوعيات الأصول، تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح المؤسسة أو قدرتها على الاستمرار في السوق.
- تستغرق نتائج القرارات المالية زمنا طويلا يمكن التعرف عليها مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه وهو ما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات تحليلية مرتفعة لاتخاذ هذه النوعية من القرارات.

(1) عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 29.

(2) أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البلدية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 17.

(3) محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

### الفرع الثاني: وظائف الوظيفة المالية

تتمحور وظائف الوظيفة المالية فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- **التنبؤ والتخطيط:** تتولى تنسيق عمليات التخطيط وهذا يعني أن عليها التعامل مع العاملين في الأقسام الأخرى داخل المنشأة من أجل توحيد الجهود وتنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى رسم مستقبل للمنشأة وتحقيق أهدافها، ويعرف التخطيط المالي بأبسط مفهوم على أنه تخطيط للأنشطة المالية للمؤسسة.
- **تنظيم الجهاز المالي:** تسعى هذه الوظيفة أساساً إلى تحديد الأعمال والأنشطة المراد أداؤها لتحقيق الأهداف المنشودة، ثم تقسيم هذه الأعمال إلى أجزاء فرعية، ثم إعادة تجميعها وفقاً لأسس معينة بحيث يمكن إسنادها إلى جماعات تنظيمية محددة، وتسعى هذه الوظيفة إلى تحديد عدد ونوع الأفراد الذين يقومون بأداء الأعمال وفهم الأنشطة وتحديد الأدوات التي يمكن استخدامها.
- **وظيفة التوجيه المالي:** تهدف وظيفة التوجيه المالي إلى تحقيق أفضل النتائج من خلال العمل اليومي المتشابك بين كل من الرؤساء والمرؤوسين على كافة المستويات الإدارية في المنظمة، وبذلك تتجلى وظيفة التوجيه باعتبارها وظيفة إرشاد وملاحظة المرؤوسين حيث من خلالها يتصل المديرين بالمرؤوسين وإصدار الأوامر وتبليغ المهام وترغيبهم في العمل بغية تحقيق الأهداف المرجوة.
- **وظيفة الرقابة المالية:** تسعى وظيفة الرقابة المالية إلى التثبت من دقة الاتجاه نحو الهدف، وتؤكد من صحة المسار إليه عن طريق اكتشاف الانحرافات بين ما حددته برامج التخطيط وبين ما تم تنفيذه فعلاً وتحديد مواطن الخطأ والعمل على تلاقي أسبابها باتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة.

### المطلب الرابع: الأهداف المالية للمؤسسة

#### الفرع الأول: السيولة واليسر المالي

السيولة تعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل المتوقعة منها والغير المتوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن صحتها وتحصيل مهمتها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية<sup>(2)</sup>، وتعرف أيضاً أنها قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص: 21-23.

<sup>(2)</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>(3)</sup> عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 190.

وتعرف بأنها قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة من المبيعات، وتحصيل للذمم بالدرجة الأولى.<sup>(1)</sup>

ومن هذه التعاريف نستنتج أن السيولة هي النقد الجاهز للمؤسسة لمواجهة التزاماتها الحالية ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.
- توفير الأموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.
- القدرة على تحويل موجوداتها إلى نقد جاهز خلال فترة زمنية قصيرة دون تحقيق خسائر.

أما اليسر المالي فهو تحكم المؤسسة في سيولتها حيث تظهر الوضع المالي والنقدي للمنشأة ومركزها وحالتها ويمثل السيولة النقدية في الأجل البعيد.<sup>(2)</sup> أي أن اليسر المالي هو كفاية المؤسسة من الناحية المالية في الأمد البعيد وخلال مزاولتها لنشاطها وعدم الوقوع في مشكل النقدية لمواجهة الالتزامات.

كما ان توفر السيولة يحقق للمؤسسة العديد من المزايا من بينها:<sup>(3)</sup>

- تعظيم مجال الثقة بين المؤسسة والأطراف المتعاملة معها، حيث تضمن تسديد القروض للزبائن وتسديد أقساط الدين والفوائد.
- الوفاء بالالتزامات اتجاه الغير عند تواريخ استحقاقها.
- توفير الأموال اللازمة لدورة الاستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم...إلخ.
- مواجهة الأزمات عند وقوعها.
- إمكانية الحصول على خصومات مالية من موردين لقاء تعجيل الدفع.

#### الفرع الثاني: المردودية:

- **تعريف المردودية:** "تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة".<sup>(4)</sup> كما تعرف أيضا "بأنها قدرة الوسائل التي تستعملها المؤسسة خلال نشاطها على تحقيق النتيجة"<sup>(5)</sup>

<sup>(1)</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 312.

<sup>(2)</sup> Josette Peyrard, **Analyse Financière**, 8<sup>em</sup> édition, librairie Vuibert, Paris, 1999, P201

<sup>(3)</sup> عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 35

<sup>(4)</sup> Pierre Bergron, **La Gestion Modern, theorie et cas**, Gaetan morin édition, Quebec, 1993, p 133.

<sup>(5)</sup> Alain Capiez, **Elément de Gestion Financière**, 4<sup>em</sup> édition, Masson , Paris, 1994, p 121.

- أهمية دراسة المردودية: تتجلى أهمية دراسة المردودية في المؤسسات حول مدى مساهمتها في تحديد مستوى أداء هذه المؤسسات وذلك حسب الطرف المهتم بهذه الدراسة كأن تكون الدولة أو مسيري المؤسسة أو المساهمين فيها، وتتمثل فيما يلي: (1).
- **الدولة:** ومن هذا المنظور تهتم الدولة قبل كل شيء بإنشاء الثروة عن طريق المؤسسات، وهذه مقاسة بالقيمة المضافة التي تدخل في تركيبة الناتج الداخلي الخام (PIB) وهو ما قدمته المؤسسة للاقتصاد الوطني.
- **المسيرون:** حيث يهتم بالتدفق النقدي الخام في المؤسسة والقدرة على التمويل الذاتي أي بالفائض النقدي الذي يضمن للمساهمين عائد أو للمؤسسة تمويلا داخليا متاحا من أجل استرجاع رأس المال بالموازات مع تنميته.
- **المساهمون:** يهتم المستثمرون والمساهمون في الشركة بالدرجة الأولى بتعظيم ثروتهم فتعظيم هذه الثروة يتم قياسه من خلال الربح الصافي وتراكم فائض القيمة.

#### الفرع الثالث: التوازن المالي

**الفرع الأول: تعريف التوازن المالي:** يقصد بالتوازن المالي تحقيق الخزينة مستوى من السيولة متلائم مع الاحتياجات المالية للمؤسسة.(2)، ويعرف أيضا على أنه "تغطية كل احتياجات التمويل من مصادر بنفس الأجل".(3)، أي هو عملية تحليل عن طريق ثلاثة مؤشرات التي تتمثل في رأس المال العامل، والإحتياج في رأس المال العامل و السيولة.

ومنه نستخلص أن التوازن المالي هو معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، كونه هدف مالي تسعى المؤسسة لبلوغه من أجل تحقيق الأمان، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها المالي.

#### الفرع الرابع: إنشاء القيمة

إن إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات

(1) Pierre consso , Farouk Hamaci, **Gestion d'Entreprise**, 9<sup>eme</sup> edition, paris, Duond, 1999, p p: 274, 275.

(2) ذهبية بن عبد رحمان، دراسة تأثير النغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 109.

(3) نفس المرجع، ص 110.



أخرى ذات مستوى خطر مماثل فإذا لم يتمكن المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.<sup>(1)</sup>

مما سبق يتبين أن أهداف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

### المبحث الثاني: التحليل الساكن للأهداف المالية

يقوم المحلل المالي و باعتماد على المعلومات المالية للمؤسسة بتحليل وتشخيص وضعيتها المالية خلال لحظة معينة بالاعتماد على مؤشرات للقياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية

**المطلب الأول: التحليل الساكن للسيولة واليسر المالي**

#### الفرع الأول: نسب السيولة:

الغرض من استخدام نسبة السيولة هو قياس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى، ويمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة) وبدون خسارة.<sup>(2)</sup> وتتقسم نسب السيولة إلى:

- **نسبة التداول:**<sup>(3)</sup> تحسب نسبة التداول من الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويعتبر ناتج هذه النسبة عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة، الخصوم المتداولة، بمعنى آخر المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه قيمة الأصول المتداولة عن قيمتها الدفترية، كما هي ظاهرة في الميزانية لذلك فارتفاع قيمة هذه النسبة يشير إلى أن التزامات الإدارة المالية سوف لا تتعرض إلى صعوبة تسديد ما عليها من التزامات مستحقة متمثلة في الخصوم المتداولة.

- **نسبة السيولة السريعة:**<sup>(4)</sup> تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المنشأة ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشأة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزون بل

<sup>(1)</sup> Michel Gervais, **Contrôle de Gestion**, 7<sup>em</sup> édition, Economica, , Paris, p 249.

<sup>(2)</sup> جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللطح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 156.

<sup>(3)</sup> حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 86.

<sup>(4)</sup> محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، سيد صيفي، الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 56.

إن البعض يرى أن مشكل النقدية التي تواجه المشروعات عادة ناتج عن فشل الشركة في بيع مخزونها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{المتداولة الأصول} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

• **نسبة سيولة النقدية** : وتظهر هذه النسبة قدرة المنشأة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية فقط، وتفترض استحقاق الخصوم استحقاق الخصوم المتداولة قبل تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي<sup>(1)</sup>، وتظهر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = 100 \times \frac{\text{الأصول النقدية رتبة نقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

### الفرع الثاني: تحليل اليسر المالي

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات التي تقيم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى الطويل<sup>(2)</sup>، ومن النسب المستخدمة في قياس اليسر المالي نجد:

**نسبة تغطية الفوائد** : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها من الأرباح التي تحققها في دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة:

**نسبة تغطية الفوائد = النتيجة قبل الفوائد والضرائب / مصروف الفائدة**

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها، أما إذا كانت أقل من الواحد دل ذلك على عجز المؤسسة عن تسديد فوائد قروضها، فهذه النسبة مؤشرا لمدى الأمان الموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 74.

<sup>(2)</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 371

<sup>(3)</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

بالرغم من أهمية النسبة السابقة وكفايتها في التعبير عن قدرة المؤسسة على الوفاء بفوائد القروض إلا أنها لا تعكس اليسر المالي الكامل للمؤسسة، لأن الفائدة ليست هي الالتزام الوحيد الذي يمكن ان تواجهه المؤسسة، بل هناك قسط الدين الواجب دفعه من أجل هذا يجب الاعتماد على مؤشر آخر شامل.

• **نسبة التغطية لخدمة الديون الطويلة الأجل:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية العادية للمؤسسة على مواجهة أقساط القروض الطويلة الأجل التي حان موعد استحقاقها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة:

نسبة خدمة الدين الطويل الأجل = (صافي الربح + الاهتلاكات والمؤونات) / القسط الواجب تسديده من الدين الطويل الأجل.

القسط الواجب تسديده هو قسط السنة التي تلي سنة التدفق النقدي. لكي تتمكن المؤسسة من تسديد أقساط ديونها يجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد، وكلما زادت عن ذلك دلت على قدرة المؤسسة أكثر على مواجهة التزاماتها الطويلة.

• **نسبة التغطية الشاملة:** في الواقع تلتزم المؤسسة بدفع أقساط الديون الطويلة الأجل وبعض العناصر، لذلك فهي بحاجة إلى مؤشر شامل للحكم على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الكلية، هذا المؤشر الذي يركز عليه هو نسبة التغطية الشاملة، ويحسب بالعلاقة:

نسبة التغطية الشاملة = الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة / الالتزامات الثابتة

= [صافي الربح + الضريبة + الفوائد + الاهتلاكات + أقساط التمويل الايجاري] / [الفائدة + أقساط التمويل الايجاري + (أرباح الاسم الممتازة) / (1 - نسبة الضريبة) + أقساط الدين]

مقام هذه النسبة يشمل جميع الالتزامات المتوقعة على الشركة خارج نطاق تكاليف الاستغلال<sup>(1)</sup>

**المطلب الثاني: التحليل الساكن للمردودية**

**الفرع الأول: تحليل باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير**

تعتبر عملية للتحليل بالأرصدة الوسطى للتسيير من انجع طرق التحليل المستخدمة من طرف المحللين، حيث يعتبر جدول حسابات النتائج المادة الخام في عملية التحليل.

**ثالثا: تحليل جدول حسابات النتائج من خلال الارصدة الوسيطة**

<sup>(1)</sup> Josette Peyrard, Op- Cit , p 168.

من خلال جدول حسابات النتائج يمكننا تحليل الأرصدة الوسيطة لتسيير كما يلي:

- القيمة المضافة للاستغلال: (1) هي عبارة عن الفرق ما بين قيمة المنتجات التي أنتجتها المؤسسة خلال السنة المالية، والمستلزمات الضرورية التي استهلكتها المؤسسة في عملياتها الإنتاجية واللازمة لتحقيق ذلك، إذن لأجل حساب القيمة المضافة للاستغلال يجب أن تحدد قيمة كل من انتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية

- بالنسبة لانتاج السنة المالية = رقم الاعمال + التغير في مخزونات المنتجات المصنعة و قيد التصنيع + الانتاج المثبت + اعانات الاستغلال

- بالنسبة لاستهلاكات السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية والاسهلاكات الاخرى.

وبالتالي نجد أن:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{انتاج السنة المالية} - \text{استهلاكات السنة المالية}$$

وهي تدل على درجة التكامل العمودي للمؤسسة أي قدرتها على الاستغلال مواردها استغلال أمثل و استهلاكها الوسيط وكذا معرفة المساهمة بالنسبة لعناصر العمل والاستثمارات في الإنتاج.

- الفائض الإجمالي للاستغلال: يمثل حصة أصحاب رأس المال (الملاك والمقرضين) من القيمة المضافة، ويمثل مصدر للأموال الناتج عن الاستغلال الذي تحققه المؤسسة بصفة مستقلة عن سياسة الاستثمار وسياسة التمويل، كما يعتبر أنه مؤشر للكفاءة الإنتاجية والتجارية (المردودية الاقتصادية) ويحسب كالتالي:

$$\bullet \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{القيمة المضافة} - (\text{أعباء المستخدمين} + \text{الضرائب والرسوم}).$$

(1) خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 247 (بتصرف).

- **نتيجة الاستغلال (العملياتية)** : تمثل الفائض الناتج عن النشاط الاستغلالي للمؤسسة وتقيس الكفاءة الإنتاجية والتجارية دون السياسة التمويلية والعمليات الاستثنائية ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة الاستثمارية (الإهلاكات) وتحسب كالتالي:

$$\text{نتيجة الاستغلال} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} + \text{المنتجات العملياتية الاستغلالية} + \text{خسائر القيمة والمؤونات} - \text{الأعباء العملياتية الأخرى} - \text{مخصصات الإهلاكات والمؤونات.}$$

وعليه نتيجة الاستغلال تمثل النتيجة الاقتصادية الصافية.

- **النتيجة العادية قبل الضرائب**: تقيس لنا هذه النتيجة الكفاءة الاقتصادية والتمويلية للمؤسسة وتحسب كالتالي:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{نتيجة الاستغلال} + \text{المنتجات المالية} - \text{الأعباء المالية.}$$

يجب مقارنة النتيجة العادية قبل الضرائب بنتيجة الاستغلال لمعرفة تأثير السياسة المالية على النتيجة.

- **النتيجة غير العادية (خارج الاستغلال)**: تنتج النتيجة غير العادية عن العمليات الاستثنائية للمؤسسة، ويمكن أن تعكس السياسة الاستثمارية للمؤسسة في حالة التنازل عن التثبيتات وتحسب

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{منتجات غير عادية} - \text{أعباء غير عادية.}$$

- **النتيجة الصافية للسنة المالية**: تمثل ما يبقى بحوزة المؤسسة من ثروة بعد دفع حصة الأفراد التي ساهمت في خلق الثروة، أو هي عائد المساهمين بعد الضريبة وتحسب كالتالي:

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = \text{النتيجة العادية} + \text{النتيجة غير العادية} - \text{الضريبة على أرباح الشركات.}$$

وتسمح هذه النتيجة بحساب المردودية المالية للمؤسسة وذلك كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

### الفرع الثاني: التحليل باستخدام المردودية المالية والاقتصادية والتجارية

للمردودية ثلاثة أنواع نذكر منها:

- **المردودية الاقتصادية:** المردودية الاقتصادية هي النتيجة المحققة وتعتبر عنصرا أساسيا في تسيير المؤسسة وهي من معايير قياس الربحية والحكم على مستوى الأداء<sup>(1)</sup>، حيث "تسمح المردودية الاقتصادية بتقدير ما إذا كانت عملية ما (استثمار مثلا) تترتب عنها تكلفة للمؤسسة أو بالعكس تسمح لها بتحقيق فائض"<sup>(2)</sup>.

حيث تتمكن من قياس مدى قدرة رأس المال الاقتصادي المستثمر أن يجعل نفسه متاحا وتحت التصرف من جديد، أي أن يضمن استرجاعه أو استعادته وكفاءته.<sup>(3)</sup> ومما سبق نستنتج أن المردودية الاقتصادية تقيس مدى فعالية التسيير وتعبير عن قدرات النشاط الاستغلالي بمعزل عن السياسة التمويلية، ولقياس المردودية الاقتصادية هناك عدة طرق باختلاف المحللين ونجد ما يلي:

$$(1) \dots\dots\dots \frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{مجموع الاصول (صافية)}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

$$(2) \dots\dots\dots \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{مجموع الاصول (صافية)}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

$$(3) \dots\dots\dots \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{مجموع الأصول (صافية)}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

- **فالنسبة للنسبة الأولى:** تعتبر الأكثر تداولاً بين أوساط المحللين الماليين، بحيث يرى مستعملوها بأنها تعبر بصدق عن مدى قدرة نشاط الاستغلال العادي على خلق نتيجة تكون كافية لمكافئة كل الوسائل التي استعملتها المؤسسة من أجل الحصول على تلك النتيجة.
- **النسبة الثانية:** كثيرة الاستعمال كذلك، ونلاحظ أنها تقارن بين نتيجة الاستغلال والأصول الصافية.

(1) Ibrahim Sansri, **Analyse Financière**, édition chikab, Alger,1996 ,p26.

(2) Pierre Romage, **Analyse et Diagnostic Financier**, édition d'organisation, Paris,2001,p145.

(3) Jean Luc Boulot et autres, **Analyse Financière**, public union ,Paris,1986, p136.

- النسبة الثالثة: فهي تعكس قدرة المؤسسة على مكافأة كل استعمالاتها بواسطة نتيجة السنة المالية.<sup>(1)</sup>
- المردودية المالية:

تعرف المردودية المالية بأنها مؤشر قياس خلق القيمة بالنسبة للمساهمين وعلى هذا نبرهن أن قيمة المؤسسة تتزايد بمبلغ أكبر من الأصول المستثمرة، لا سيما عندما تكون مردودية الاستثمارات أعلى من تكلفة التمويل، أي العائد المطلوب من طرف المساهمين، "فالمردودية المالية ليست فقط تقدير مردودية الأموال المستثمرة من طرف المساهمين فهي أيضا مؤشر ملائم لقياس إمكانية التمويل الداخلي للمؤسسة".<sup>(2)</sup>

ومن التعريفين نستنتج أن المردودية المالية تقيس عائد كل 100 مستثمر من قبل المساهمين. ويمكن أن نقيس المردودية بطريقتين هما:

- المردودية المالية بمصطلح الربح: تعتبر هذه الطريقة الأكثر إتباعا في قياس المردودية المالية، حيث تمثل عادة نتيجة السنة المالية، ذلك الربح الصافي المحقق من قبل المؤسسة في نهاية السنة المالية، وتكون على الأساس نسبة المردودية المالية على النحو التالي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة السنة المالية (خارج ضرائب)}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

وتسمى أيضا بنسبة مردودية الأموال الخاصة ويجب أن تبلغ أعلى مستوى ممكن، خاصة أعلى من معدلات الفائدة المطبقة في السوق المالي، وذلك التزايد حظوظ الاستثمار فيها.<sup>(3)</sup>

- المردودية المالية بمصطلح التدفق النقدي: حسب هذه الطريقة تسمح المردودية المالية بالحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق وتجميع مصادر التمويل الذاتي، والتدفق النقدي هو الفرق بين إيرادات وتكاليف الدورة وذلك بعد طرح الضريبة ويعبر بالعلاقة التالية:

$$\text{التدفق النقدي} = \text{الربح} + \text{الاهتلاكات} + \text{المؤونات}$$

وتقاس المردودية المالية كما يلي:

<sup>(1)</sup>محمود الصادق بازرة، إدارة التسويق، المكتبة الأكاديمية، دمشق، 2001، ص 87.

<sup>(2)</sup>Alain morin, *l'Analyse Financiere Concepte et Methode*, 3<sup>eme</sup> édition, Duond, Paris, 2004, p183.

<sup>(3)</sup>Pierre andré Dufigneur, Anne Gazegel, *Introduction a la Finance de l'Entreprise*, Duond, Paris, p26.

$$\frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{المردودية المالية}} = \text{الأموال الخاصة}$$

حيث تعبر عن الربحية الكلية للأموال الخاصة، وكلما كان معدلها مرتفعاً سهل ذلك على المؤسسة عملية تمويل نفسها وتحقيق مردودية مالية أكبر.<sup>(1)</sup>

- **المردودية التجارية:** تعرف المردودية التجارية ( الهامش الاجمالي ) على انها النتيجة الصافية المحققة من خلال رقم الأعمال (خارج الرسم) وعادة ما تقاس بالنسبة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات السنوية خارج الرسم}} = \text{المردودية التجارية}$$

حيث أن نسبة المردودية التجارية تقيس لنا مبلغ الأرباح الصافية التي يحققها دينار واحد من المبيعات خلال فترة محددة.

### المطلب الثالث: التحليل الساكن للتوازن المالي

#### الفرع الأول: تحليل رأس مال العامل

يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لذا فإنه يعرف أيضاً بصافي رأس المال العامل، ويستخدم رأس المال العامل كمؤشر للحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير.<sup>(2)</sup> ويقاس بالمعادلة التالية:<sup>(3)</sup>

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

وتتضمن إدارة رأس المال العامل أربعة مجموعات من القرارات الهامة التي يستوجب على الإدارة اتخاذها وهي:

- **القرار الأول:** تحديد مستوى الاستثمار في الموجودات المتداولة بالمقاربة مع الموجودات الثابتة، أي تحديد نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى استثمارات الرأس مالية طويلة الأجل.
- **القرار الثاني:** تحديد حجم الاستثمار المناسب في كل من عناصر الموجودات المتداولة.

<sup>(1)</sup> إسماعيل إلياس، التسيير المالي، مكتبة النهضة الإسلامية، 1999، ص 283.

<sup>(2)</sup> مؤيد رامي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 133.

<sup>(3)</sup> عدنان تايه وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 232.



- القرار الثالث: تحديد مستوى التمويل من مصادر قصيرة الأجل مقارنة مع مصادر التمويل طويلة الأجل.
  - القرار الرابع: بتحديد مزيج مصادر التمويل قصيرة الأجل ومقدار الاستفادة من الشراء بالدين، والاقتراض من المصارف وغيرها.<sup>(1)</sup>
- أما سياسات رأس المال العامل فتتمثل فيما يلي:
- السياسة المتحفظة: وتعني قيام الإدارة المالية بالاستثمار بمبالغ كبيرة نسبيا في النقدية والاستثمارات القابلة للتسويق والذمم المدينة والمخزون لمواجهة الزيادة في المبيعات.
  - السياسة المتبذلة: هي الأسعار المعتدل في فترات الموجودات المتداولة استجابة لنمو حجم المبيعات.
  - السياسة المغامرة: وتعتمد على تدنية حجم الأسعار في مكونات الموجودات المتداولة، استجابة لنمو حجم المبيعات.<sup>(2)</sup>
- وهناك عدة أنواع لرأس المال العامل:
- رأس مال العامل الإجمالي: يمثل مجموع الأصول المتداولة.
  - رأس المال العامل الصافي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة من تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة.

$$\text{ر.م.ع. الخاص} = \text{الأصول الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- رأس المال العامل الأجنبي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء الأصول المتداولة.

$$\text{ر.م.ع. الأجنبي} = \text{ر.م.ع. الصافي} - \text{ر.م.ع. الخاص}$$

(1) محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 211.

(2) عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 136.

الفرع الثاني: الاحتياج في رأس مال العامل:

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنه رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول للجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

$$\text{إ.ر.م.ع} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{الخصوم المتداولة} - \text{السلفات})$$

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تفترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.<sup>(1)</sup> كما تحدث تغيرات في احتياجات رأس المال العامل إما موجبة أو سالبة وهي:

• **التغيرات في احتياجات رأس المال العامل الموجبة:** في مثل هذه الحالة كون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

- ارتفاع سرعة دوران العملاء .

- انخفاض سرعة دوران الموردين .

• **تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة:** وفي هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في

تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.<sup>(2)</sup>

الفرع الثالث: تحليل الخزينة.<sup>(3)</sup>

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

<sup>(1)</sup> زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>(2)</sup> Pierre consso , Farouk Hamaci, Op-Cit, p243.

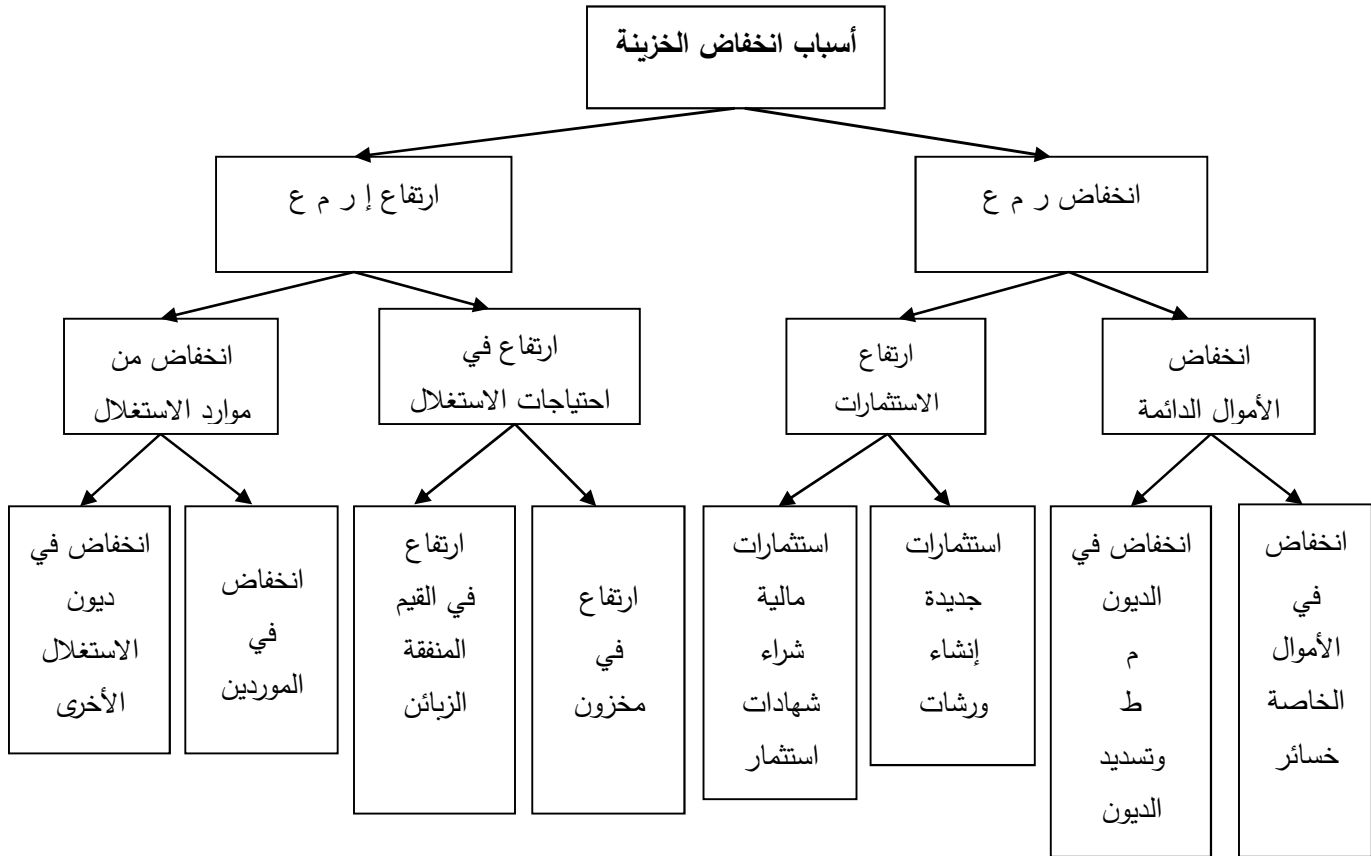
<sup>(3)</sup> زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، مرج سبق ذكره، ص 53.

أو:

### الخزينة الصافية = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال

- حالات الخزينة: من خلال عملية تقدير مبالغ الخزينة تنتج لنا الحالات التالية:
  - حالة الخزينة الصفرية: في هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.
  - حالة الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي .....تفوق الخصوم المتداولة.
  - حالة الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية للتغطية للاحتياجات المتزايدة من أجل استقرار النشاط.
- أسباب انخفاض الخزينة:
  - إن خزينة المؤسسة هي من اهم عناصر التحليل التي تولى بالعناية الكبيرة نتيجة للأثر الكبير لقيمة الخزينة سواء بالنسبة للالتزامات المؤسسة او على توازنها المالي، حيث يمكن رصداهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض قيم الخزينة في الجدول التالي:

الشكل رقم (02-01): اسباب انخفاض الخزينة



المصدر: زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 67.

• حالات أزمة الخزينة: بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة وأسباب عجز الخزينة، نحاول فيما يلي سرد

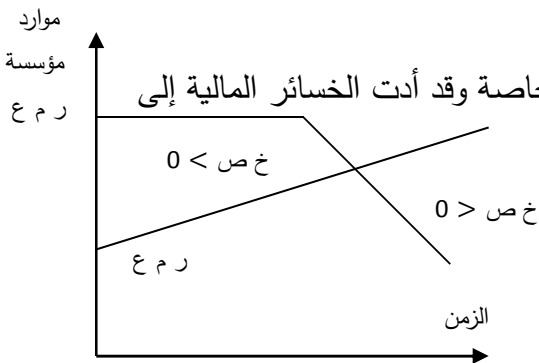
الحالات المحتملة للعجز في الخزينة وهي: (1)

- الأزمة الأولى للخزينة: خسائر مستمرة أدت إلى تدهور الأموال الخاصة وقد أدت الخسائر المالية إلى تقليص فائض ر.م.ع ويكون الحل هنا ب:

✓ تحقيق مردودية كافية.

✓ إعادة تأسيس الأموال الخاصة.

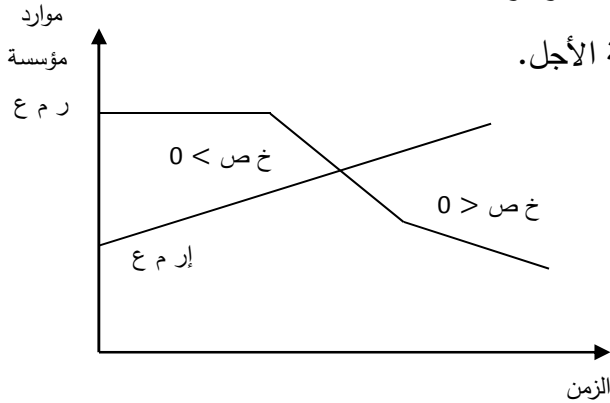
- الأزمة الثانية للخزينة: خطأ في سياسة التمويل



(1) زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 58-60.

وتكون هذه الحالة ناتجة عن استثمارات جديدة بدون الزيادات في الأموال الدائمة ولهذا فإن ر.م.ع الذي

كان كافيا ويفوق احتياج من رأس المال العامل يتدهور فجأة، ويكون الحال بـ:



✓ زيادة الأصول العامة أو الديون متوسطة وطويلة الأجل.

✓ بيع الاستثمارات.

- الأزمة الثالثة للخزينة: أزمة الضريبة: ارتفاع سريع في احتياجات من رأس المال العامل مقارنة ب.ر.م.ع وهنا يكون ارتفاع و.م.ع فقط بواسطة الأموال الخاصة (الأرباح)، ارتفاع سريع في النشاط بفضل منتج جيد وبيع بطريقة جيدة مما ساهم في تعزيز ر.م.ع والحل هنا يكون بـ:

✓ تخفيض فيا.ر.م.ع.

✓ زيادة الأسعار.

✓ تقليص مهلة ائتمان الزبائن.

✓ محاولة تمديد مهلة تسديد الموردين.

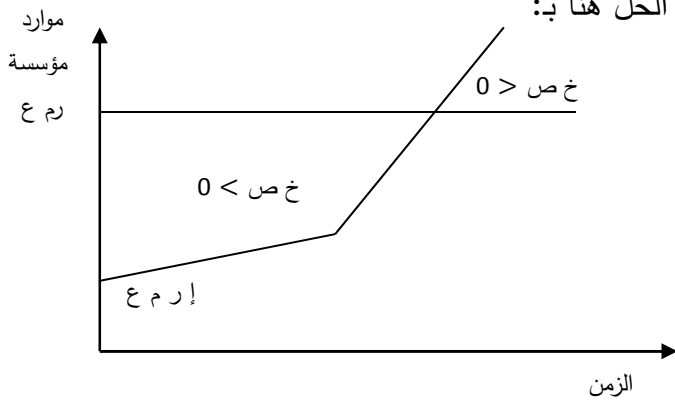
- الأزمة الرابعة للخزينة: ارتفاع كبير في احتياجات الاستغلال أو أن المؤسسة تواجه صعوبات في بيع منتجاتها الأمر الذي أدى إلى:

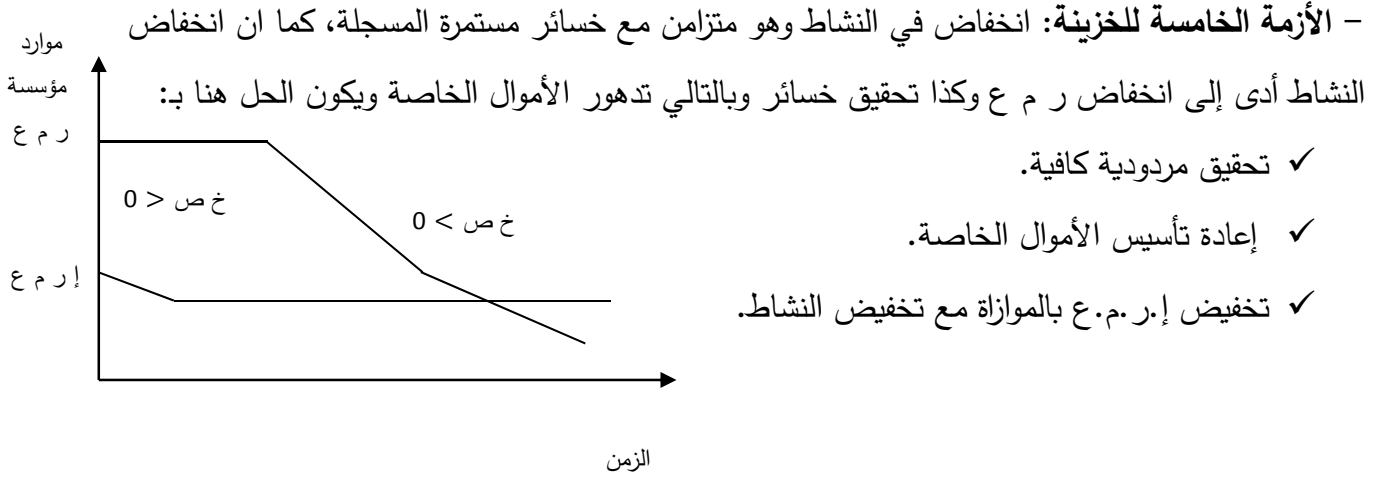
✓ ارتفاع في المخزون.

✓ تمديد مهلة ائتمان الزبائن لإقناعهم بالشراء ويكون الحل هنا بـ:

✓ محاولة تقليص مدة التخزين والزبائن.

✓ التفكير في مستقبل المنتج.





### المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للأهداف المالية

بعد أن تطرقنا إلى التحليل الساكن للمؤسسة عن طريق مؤشرات تحليل الأهداف المالية خلال انطلاقا من الصورة الساكنة المرسومة من خلال القوائم المالية ، سنقوم في هذا المبحث و اعتمادا على مؤشرات حركية بالقيام بتحليل الأهداف المالية للمؤسسة خلال فترة معينة.

### المطلب الأول: التحليل الديناميكي للسيولة و اليسر المالي

إن من أهم مؤشرات التحليل الديناميكي للسيولة و اليسر المالي قائمة التدفقات المالية حيث تعود أهمية هذا الكشف إلى العام 1987 عندما أصدر المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة البيان رقم (95) الذي ألزم الشركات المساهمة الأمريكية بإصدار قائمة التدفق النقدي وفقا لعناصرها الأساسية (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية)، كما ألزم المعيار رقم (7) الصادر عام 1993 عن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASB) أن تفرض هذه القائمة كجزء لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة بالتقارير السنوية.<sup>(1)</sup>

• **تعريف قائمة التدفقات المالية:** هي القائمة التي توفر المعلومات عن المحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية ومن مصادرها المختلفة سواء الاستثمارية أو التمويلية، وذلك خدمة للمستخدمين هذه المعلومات وخاصة المستثمرين والدائنين<sup>(2)</sup>، وهي مصممة لمساعدة كل من المديرين والمحليلين الماليين من الإجابة عن الأسئلة التالية:<sup>(3)</sup>

- هل سيكون للمؤسسة نقدية كافية لدفع ديونها قصيرة الأجل دون حصول على قروض؟

(1) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 57.

(2) عبد الستار الكبيسي، مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 488.

(3) طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 461.

- هل تدير المؤسسة بفعالية الحسابات المدينة والمخزون؟
- هل قامت المؤسسة بالاستثمارات الضرورية في طاقة إنتاجية جديدة؟
- هل تمكن من توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتمويل استثماراتها؟
- هل غير الشركة من هيكل تمويلها الخارجي؟
- أهمية قائمة التدفقات النقدية: وتتمثل أبرز تلك الأهداف في:
  - تقييم مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل: حيث تهدف خاتمة التدفقات النقدية إلى توفير معلومات تساعد على التنبؤ بتسوية وتدقيق التدفقات النقدية في المستقبل وإدراك عدم التأكد بها.
  - تقييم السيولة والتسيير والمرونة المالية: حيث تعتبر تلك القائمة مفيدة في تقييم مدى السيولة (طول فترة تحويل الأصول إلى نقد) وكذا التسيير المالي (قدرة الشركة على سداد ديونها) وتقييم المرونة (قدرتها على الاستجابة والتكيف مع الظروف المالية الغير متوازنة).
  - تقييم مدى مقدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة التزاماتها: توضح القائمة مدى إمكانية الشركة على سداد أجور العاملين وتسوية الديون المستحقة عليها، وإجراء التوزيعات الأرباح والحصول على المعدات والأصول الرأسمالية.
  - تقييم أسباب الاختلاف فيما بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: بالرغم من أهمية رقم صافي الدخل باعتباره يوفر معلومات هامة عن نجاح أو فشل المؤسسة من فترة لأخرى إلا أنه محل تحفظ بسبب أنه سيتم الحصول على رقم لأساس الاستحقاق بعد إجراء تقديرات الحسابية.
  - تقييم الثار من المركز المالي لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية والنقدية وغير النقدية خلال الفترة: فقد تحقق المنشأة خسائر رغما عن وجود تدفقات نقدية موجبة مما قد يكون ذلك مؤشر على بيع المنشأة لأصولها الثابتة أو الحصول على قروض مصرفية، وتحقق أرباح رغما عن عجزها عن سداد الالتزامات النقدية.

- تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة: "تقدم قائمة معلومات يمكن عن طريقها التعبير عن صافي الدخل وصافي التدفق النقدي، على أساس أن صافي الدخل سيتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحددها في التدفق النقدي على الأساس النقدي.<sup>(1)</sup>

• تشكيل قائمة التدفقات النقدية:

وتتضمن قائمة التدفقات النقدية المحتويات التالية:<sup>(2)</sup>

- **الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع.
- **الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم المشروع بها من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات والملكية (أسهم وسندات).
- **الأنشطة التمويلية:** هي التدفقات النقدية الناتجة عن النشاط التمويلي المالي بالحصول على مواد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم.

جدول رقم: (01-02) قائمة التدفقات النقدية المفصلة

أنشطة المشروع			نوع التدفقات
التمويلية	الاستثمارية	التشغيلية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المتحصلات من إصدار الأسهم.</li> <li>- المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المتحصلات من تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات من الديون والملكية (السندات والأسهم).</li> <li>- المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المتحصلات من بيع لبضاعة أو تأدية الخدمات.</li> <li>- إيرادات الفوائد والتوزيعات.</li> </ul>	التدفقات النقدية الداخلة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- سداد التوزيعات.</li> <li>- إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزنة).</li> <li>- سداد الديون (القروض طويلة الأجل والسندات).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القروض الممنوحة للغير.</li> <li>- شراء الاستثمارات من الأسهم والسندات لشركات أخرى.</li> <li>- شراء الآلات والمعدات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المدفوعات النقدية للدائنين (لشراء المواد)</li> <li>والمهمات والمخزون السلعي.</li> <li>- تسديد العاملين (أجور ومرتببات).</li> <li>- الضرائب، الفوائد، المصروفات التشغيلية الأخرى</li> </ul>	التدفقات النقدية الخارجة

**المصدر:** كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة: وفقا للمعايير المحاسبية المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 159.

<sup>(1)</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي،، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 881.

<sup>(2)</sup> كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة: وفقا للمعايير المحاسبية المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 157.



• تحليل قائمة التدفقات النقدية:

وتحلل وفق ثلاث طرق هي: (1)

- **نسب الكفاية:** وهو مؤشر على مدى ملائمة وكفاية التدفقات النقدية من عمليات التشغيل لتلبية احتياجات والتزامات المشروع المختلفة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{الديون طويلة الأجل المدغفوعة} + \text{الأصول} + \text{أرباح الأسهم المدفوعة}}$$

$$\text{نسبة تغطية الدين} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}$$

- **نسبة الكفاءة:** هي نسبة تعطينا مؤشر عن قدرة الأنشطة وموارد المشروع على توليد التدفقات النقدية وتقاس كما يلي:

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى المبيعات} = \frac{\text{النقد من عمليات التشغيل}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{نسبة مؤشر عمليات التشغيل} = \frac{\text{النقد من عمليات التشغيل}}{\text{صافي الدخل}}$$

$$\text{التدفق النقدي إلى الأصول} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- **نسبة السيولة:** وهي النسب التي تعطينا مؤشر على قدرة التدفقات النقدية في سداد الالتزامات على المشروع ويمكن استخدام النسب التالية لهذا الغرض.

$$\text{نسبة التدفق النقدي على كلفة التمويل الثابتة} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل} + \text{كلفة الفائدة}}{\text{كلفة الفائدة} + \text{مصاريف الفوائد على الأستئجار}}$$

(1) دبيرد كامل آل نسيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 132، 134.

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي}}{\text{القيمة الدفترية الديون طويلة الأجل}} = \text{نسبة التدفق النقدي على كلفة الديون طويلة الأجل}$$

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي}}{\text{إجمالي قيمة الديون}} = \text{نسبة التدفق النقدي على كلمة الديون طويلة الأجل}$$

### المطلب الثاني: التحليل الديناميكي للمردودية

#### الفرع الأول: نموذج دييون

يعتبر نموذج دييون نسبة إلى الشركة الأمريكية التي ابتكرته من أكثر الأساليب التحليل المالي استخداما، حيث يبين لنا معدل العائد على الاستثمار وهو النسبة الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها للحكم على قدرة وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ويتشكل من العناصر التالية:<sup>(1)</sup>

- العناصر التي ترتبط بقرارات الاستثمار السليم للأموال في الأصول العاملة بنوعها المتداولة والثابتة.
- العناصر التي ترتبط بقرارات التشغيل الرئيسية والتي تؤثر على حجم الإيرادات والمصروفات.

ويقوم نظام دييون على المعادلات التالية:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{معدل العائد على الاستثمار}$$

أو:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

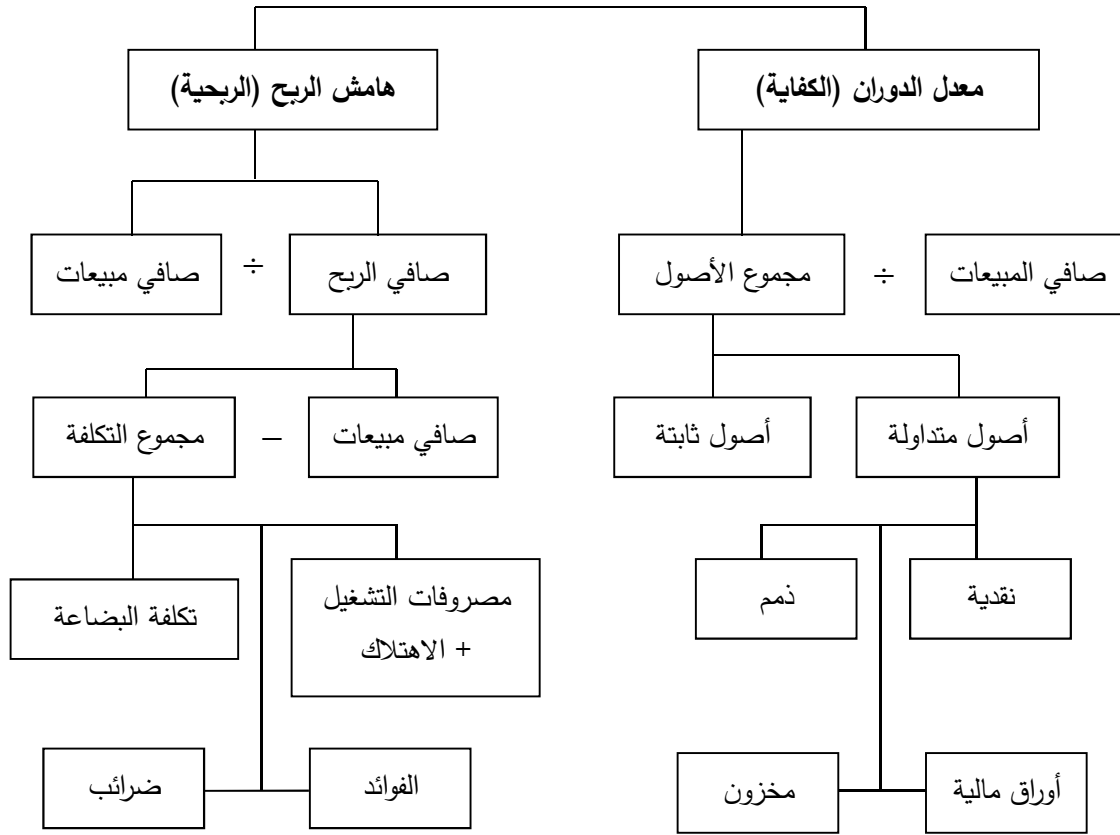
أو:

$$\text{هامش الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

تكمن أهمية هذا النموذج في إعطاء صورة متكاملة لجمع أبعاد الملكية للمنظمة، وقياس قدرة الإدارة على إدارة الأصول والرقابة على المصروفات، كذا التوصل إلى نقاط الضعف التي تؤثر على العائد على الاستثمار وذلك بالرجوع إلى الوراثة وتحديد الأسباب وراء عدم تحقيق المؤسسة للأرباح من الأصول المتاحة

<sup>(1)</sup> محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 92، 93.

الشكل رقم (02-02): نموذج ذيبون تحديد معدل العائد على الاستثمار



المصدر: محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص94

الفرع الثاني: نموذج الرقابة الإدارية

يعتمد نموذج الرقابة الإدارية على تقديم شبكة من النسب تشمل العناصر المرتبطة بكل من الإنتاجية وهو ما لم يشمل عليه نموذج "ذيبون" والربحية، حيث تحتاج الإدارة إلى مقياس فعال لإنتاجية الوحدة الاقتصادية يجمع بين العوامل المادية والعوامل المالية للوصول للمحددات الرئيسية للتغيير في معدل الربح إلى إجمال الاستثمار وحسباً هذا النموذج فإن معدل العائد على الاستثمار يتحدد لكل من نسبة الأرباح إلى إجمالي المخرجات المادية وكذا نسبة المخرجات إلى إجمالي الأسعار كالتالي:<sup>1</sup>

$$\frac{\text{الربح}}{\text{الاستثمار إجمالي}} = \frac{\text{الربح}}{\text{المخرجات}} \times \frac{\text{المخرجات}}{\text{الاسعار إجمالي}}$$

ويحدد كما يلي:

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص

$$\frac{\text{الربح}}{\text{المخرجات}} = \frac{\text{السلعقيمة إجمالي}}{\text{المخرجات}} - \frac{\text{التكاليفإجمالي}}{\text{المخرجات}}$$

ويمكن التعرف على محددات نسبة المخرجات إلى إجمالي الأسعار من خلال العلاقة والتي تربط بين الطرفين وتحسب بالعلاقة التالية:

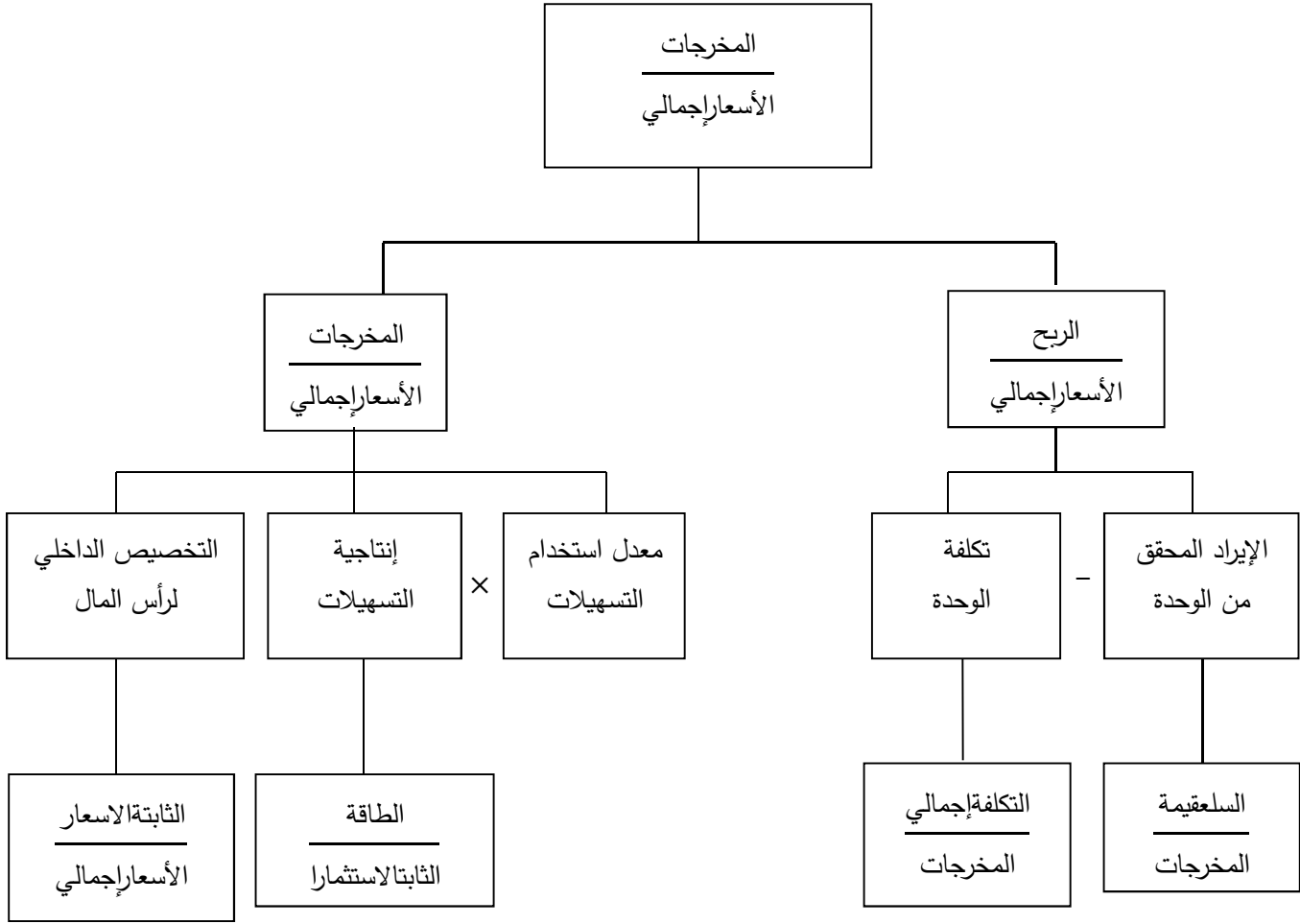
$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{استثمارإجمالي}} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{الطاقة}} \times \frac{\text{الطاقة}}{\text{الثابتةالأسعار}} \times \frac{\text{الثابتةالأسعار}}{\text{الاستثمارإجمالي}}$$

ويحدد معدل العائد إلى إجمالي الأسعار بمجالات الأداء الخمسة التالية:

- تكلفة الوحدة من السلع المنتجة (إجمالي قيمة السلع/المخرجات)
- تكلفة الوحدة (إجمالي التكلفة /المخرجات)
- معدل استخدام التسهيلات (المخرجات/الطاقة)
- إنتاجية التسهيلات (المخرجات/الطاقة)
- معدل تخصيص الموارد الاستثمارية بين السلع الرأسمالية ورأس المال العامل (الأسعار الثابتة /إجمالي الأسعار)

$$\frac{\text{الربح}}{\text{المخرجات}} = \frac{\text{السلعقيمة}}{\text{المخرجات}} - \left( \frac{\text{إجمالي التكلفة}}{\text{المخرجات}} \times \frac{\text{المخرجات}}{\text{الطاقة}} \times \frac{\text{الطاقة}}{\text{الأسعار}} \right)$$

الشكل رقم(02-03) : نموذج الرقابة الإدارية



المصدر: محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 78

المطلب الثالث: التحليل الديناميكي للتوازن المالي

يستلزم على المحلل المالي استخدام أداة تمكنه من التطلع على حركة الأموال الداخلة والخارجة، ويمثل جدول التمويل الأداء المطلوبة.

• مفهوم جدول التمويل:

هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية لمؤسسة بين فترتين ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى.<sup>(1)</sup>

(1) Colasse Bernard, Gestion de l'Entreprise, 3<sup>eme</sup> edition ,PUF,1993,p190.

• أهمية جدول التمويل:

- يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق: (1)
- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها.
- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلاً واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

• كيفية إعداد جدول التمويل: يتكون جدول التمويل من قسمين: (2)

- القسم الأول: يشرح رأس المال العامل الصافي الشمل والعناصر التي ساهمت في هذا التغير ويتكون من:

✓ الموارد الدائمة بنوعها الداخلية والخارجية.

✓ الاستخدامات الثابتة.

حيث يعبر هذا القسم عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المتبعة من قبل المؤسسة.

- القسم الثاني: يوضح تغير الاحتياجات من رأس المال العامل الصافي الشامل وتأثير هذا المتغير

على الخزينة، ونكتفي بتسجيل التغير الصافي لكل مركز من مراكز الميزانية، وترتب تغيرات القسم الثاني حسب وظيفتها:

✓ التغيرات ذات الطابع الاستغلالي.

✓ التغيرات خارج الاستغلال.

✓ تغيرات الخزينة.

الجدول رقم (02-02): شكل وتحليل جدول التمويل الأول

المصادر	الإستخدامات
قدرة التمويل الذاتي	الأرباح الموزعة
انخفاض الموجودات الثابتة	زيادة المخزونات الثابتة
استثمارات مادية	استثمارات مادية

(1) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(2) زعيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 126، 127.

استثمارات معنوية استثمارات ثابتة أخرى زيادة الاموال الخاصة زيادة الدين طويلة الأجل المجموع	استثمارات معنوية استثمارات ثابتة أخرى انخفاض الأصول الخاصة انخفاض الدين طويلة الأجل المجموع
رأس مال العامل (استخدام صافي)	رأس مال العامل (مورد صافي)

Source : Jequiline Delahage, Gestion Financiere, France,1998,p137

• تحليل جدول التمويل

- تحليل الجزء الأول من جدول التمويل

✓ بالنسبة للموارد:

➤ قدرة التمويل الذاتي: النتيجة الصافية للدورة موضوع التقسيم + حصص الاهتلاكات والمخصصات

الدورة + نتيجة التنازل عن الاستثمارات - استرجاع المؤونات

➤ انخفاض الموجودات الثابتة: في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها

والتقليل من الاحتياجات والرفع في الموارد، وتتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بسعر التنازل يحدده محاسبيا وبناء على معطيات السوق.

➤ زيادة الأموال الخاصة: هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة وذلك من خلال فتح

رأس المال المشارك من قبل المستثمرين، وتبرز أهمية هذا المورد في وجود السوق المالي، تعطي فرصة أكبر وتحفيزا خاصة إذا كانت تحقق مردودية مرتفعة، كما تتضمن العملية إعانات الاستثمارات التي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية.

➤ الزيادة في الديون طويلة الأجل: وتشمل الديون الجديدة المحتمل عليها خلال الدورة المالية (باستثناء

الاعتمادات البنكية الجارية).

✓ بالنسبة للاستخدامات:

➤ الأرباح الموزعة خلال الدورة موضوع التقييم:

❖ النتيجة الصافية = أرباح موزعة على الشركاء + الاحتياطات ونتائج رهن

التخصيص.

❖ الأرباح الموزعة = النتيجة العامة للدورة (n-1) -  $\Delta$  الاحتياطات والناجح رهن التخصيص.

➤ **زيادة الموجودات الثابتة:** وتشمل الاستثمارات العادية، المالية والمعنوية حيث تسجل بتكلفة الشراء.

➤ **إنخفاض الأموال الخاصة:** وهي تعني المساهم عن أسهم المؤسسة خاصة من حالة الخسائر.

انخفاض الديون المالية: وتتمثل في تسديد الديون.

الجدول رقم (02-03) : شكل وتحليل الجزء الثاني من جدول التمويل:

الرصيد (2)-1=	المورد (2)	الاحتياج (1)	البيان
			التغيرات ذات الطابع الاستغلالي:
			- أسعار الموجودات المتداولة
			- المخزون
			- الذمم
			- موجودات مداولة أخرى
			- أسعار ديون قصيرة الأجل
			- الموردون وأوراق الدفع
			- ديون قصيرة أجل أخرى
			<b>A</b> التغير الصافي ذات الطابع الاستغلالي
			تغيرات ذات طابع خارج الاستغلال
			- أسعار الموجودات المتداولة خارج الاستغلال
			- أسعار الديون قصيرة أجل خارج الاستغلال
			<b>المجموع</b>
			<b>B</b> السعر الصافي ذات طابع خارج استغلال
			السعر في رأس مال العامل الصافي (A+B)
			احتياجات الدور من ر.م.ع
			؟؟؟؟ الناشئ خلال دورة من ر.م.ع
			تغيرات الخزينة
			تغيرات النقدية
			تغيرات التسبيقات البنكية
			<b>C</b> التغيرالصافي في الخزينة
			$\Delta$ FRNG (A+B+C)

Source : Jequcline Delahage, Gestion Financiere, France,1998,p181



- تحليل الجزء الثاني من جدول التمويل: وتحليل الجزء الثاني نتبع الخطوات التالية:<sup>(1)</sup>

✓ **التغير في عناصر الاستغلال:** ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة

عن التباعد الزمني بين آجال التسديد والدفع والتي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد.

➤ **التغير في استخدامات الاستغلال:** تتمثل في التغير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال

حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال.

➤ **ب- التغير في موارد الاستغلال:** تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات

الملحقة به، ونحسب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{EX} = \Delta E_{EX} - \Delta R_{EX}$$

✓ **التغير في عناصر خارج الاستغلال:** يتمثل في الإصلاحات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية

والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي وتتضمن ما يلي:

➤ **التغير في استخدامات خارج الاستغلال:** وهي الاستخدامات المتضمنة في استخدامات الاستغلال.

➤ **التغير في موارد خارج الاستغلال:** وهي الموارد الغير مدرجة في موارد الاستغلال والفرق بين

العنصرين بمعنى التغير في العناصر خارج الاستغلال وتحسب كما يلي:

$$\Delta BFR_{hEX} = \Delta E_{hEX} - \Delta R_{hEX}$$

✓ **التغير في عناصر الخزينة:** تعتبر محصلة كل التغيرات السابقة ويتشكل من:

➤ **المتغير من موارد الخزينة:** متمثلة في الاعتمادات البنكية الخارجية التي جلبت خلال الدورة الجارية

➤ **التغير في استخدامات الخزينة:** ويشمل النقدية التي وضعت وصرفت خلال الدورة والفرق ينتج لنا

العلاقة التالية:

$$\Delta T_{ng} = \Delta E_t - \Delta R_t$$

وبناء على هذه العناصر الثلاثة (1، 2، 3) يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أدنى

الجدول كما يلي:

$$\Delta BFR_{EX} + \Delta BFR_{hEX} + \Delta T_{ng} = \Delta FRNG$$

**المطلب الرابع: التحليل الديناميكي للإنشاء القيمة**

تعتبر القيمة مقياس للثروة وتشير إلى ثروة الملاك من خلال عوامل الإنتاج المتاحة أو المستثمرة.

**الفرع الأول: مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة EVA**

<sup>(1)</sup> إلباس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 113 - 115.

تمثل القيمة الاقتصادية أكثر مداخل قياس القيمة استخداما وشيوعا، ويقصد بالقيمة الاقتصادية المضافة بأنها الفرق بين العائد المنتظر خلال الدورة والعائد المنتظر الذي يأخذ بالحسبان الخطر وتظهر معادلة كما يلي:<sup>(1)</sup>

**القيمة الاقتصادية المضافة = صافي ربح العمليات بعد الضريبة - تكلفة رأس**

ويقصد بالصافي ربح العمليات بعد الضريبة ربح العمليات التي تزولها المؤسسة مطروحا منه الضريبة ولكن قبل الأخذ في الحسبان تكاليف التمويل والتكاليف الغير نقدية (الاهتلاك) وصافي ربح العمليات إلى الدخل المتولد من رأس المال الذي استثمرته المؤسسة.

أما تكلفة رأس المال فهي التكلفة التي تتحملها المنشأة للاستخدام رأس المال وهي تتضمن الفائدة على السندات (القروض) وتكلفة أموال الملاك.

إن القيمة الاقتصادية المضافة توفر مقياس جيد عن مقدار الإضافة التي حققتها المؤسسة لأصحاب الأسهم<sup>(2)</sup>، وعند حساب كل من صافي الربح للعمليات قبل الضريبة أو تكلفة رأس المال يجب عزل كل العناصر المحاسبية التي تشوه التدفقات النقدية للمنشأة.

#### الفرع الثاني: مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA

يعتبر من أحد معايير إنشاء القيمة حيث:<sup>(3)</sup>

تهدف القيمة السوقية المضافة إلى تقييم الأداء الخارجي للمؤسسة وهو الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمؤمنين حيث تجد معيارا شاملا في قياس وخلق الثروة وقياس كفاءة الأعمال التي تعود بالنجاح على الشركة.

وتحسب القيمة وفق العلاقة التالية:

القيمة السوقية للحقوق الملكية التي وفرها المستثمرون = (عدد السهم المصدرة) (سعر السهم) - إجمالي حقوق الملكية

أي هي الفرق بين حقوق الملكية التي قدمها الملاك في البداية وسجلت في دفاتر الشركة.

<sup>(1)</sup> محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 491، 492.

<sup>(2)</sup> محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>(3)</sup> نفس المرجع، ص 79.

الفرع الثالث:<sup>(1)</sup> يعتمد أسلوب عائد التدفق النقدي على الأسعار على تعديل البنوك التي من شأنها أن تؤثر على القيمة مستقبلا ويحسب عائد التدفق النقدي على الأسعار كما يلي:

$$\frac{\text{الداخلة النقدية التدفقات التضخم المعدلة}}{\text{التدفقات النقدية بالتضخم المعدلة الخارجة}} = \text{التدفقات الإشهار على النقدي}$$

وتحدد هذه المعادلة العائد الذي يتوقعه المستثمر في الأجل البعيد وبذلك يصبح أسلوب عائد التدفق النقدي على الأسعار أكثر دقة وبذلك يصبح أسلوب عائد التدفق النقدي على الأسعار أكثر دقة في قياس القيمة ولحسابه نتبع ما يلي:

- تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- تحديد كل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتعكس آثار التضخم.

#### الفرع الرابع: التدفق النقدي المتبقي:<sup>(2)</sup>

يطلق على التدفق النقدي المتبقي أحيانا القيمة النقدية المضافة (CVA) ويشير التدفق النقدي المتبقي إلى التدفقات النقدية الصافية بعد طرح تكلفة رأس المال، ولحساب التدفق النقدي المتبقي يتطلب ذلك حساب التدفقات النقدية المعدلة من العمليات.

(1) محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص 507.

(2) نفس المرجع، ص 511.

خلاصة:

التشخيص المالي يعتمد على أدوات عملية و منهجية متخصصة تختلف من حيث الإستخدام حسب الحاجة والهدف من التحليل المالي حيث يعتبر التحليل الساكن والديناميكي من أهم واجهات التحليل المالي التي يمكن اعتمادها في تحليل الأهداف المالية للمؤسسة. حيث يتم تكيف اليات التحليل وفق عدة اعتبارات متعلقة بنشاط المؤسسة وطريقة مسكها للحسابات، كما أن استخدامات اليات التحليل يتم اختيارها وفق الكفاءة التأشيرية لهذه المؤشرات و فعاليتها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

## الفصل الثالث:

### دراسة ميدانية في مؤسسة اقمصة "جن جن"

- المبحث الاول: تقديم مؤسسة أقمصة "جن جن"
- المبحث الثاني: التحليل الساكن للأهداف المالية لمؤسسة اقمصة "جن جن"
- المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للأهداف المالية للمؤسسة أقمصة "جن جن"

**تمهيد:**

بعد الدراسة النظرية المتعلقة بتحليل الأهداف المالية للمؤسسة عن طريق التحليل المالي، سوف نحاول من خلال هذا الفصل محاكاة اليات التحليل المالي في تحليل الأهداف المالية للمؤسسة "أقمصة جن جن"، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على اسلوب تحليلي بحث، من خلال دراسة وتحليل الأهداف المالية لهذه المؤسسة خلال ثلاث سنوات مالية متتالية، وقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاث مباحث أساسية:

- ✓ المبحث الأول: تقديم مؤسسة أقمصة" جن جن"
- ✓ المبحث الثاني: التحليل الساكن للأهداف المالية لمؤسسة اقمصة "جن جن"
- ✓ المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للأهداف المالية للمؤسسة أقمصة "جن جن"

## المبحث الأول: تقديم مؤسسة أقمصة "جن جن"

## المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة "أقمصة جن جن"

تم تأسيس مؤسسة أقمصة جيجل "جن جن" في 14 مارس 1964 بفضل مجموعة من المتطوعين عن طريق تحويل مخزن للفلين إلى وحدة اقتصادية عمومية عرفت تحت اسم المؤسسة الوطنية للألبسة الجاهزة (SONAC)، وفي 01 جويلية 1973 تم إدماجها مع المؤسسة الوطنية للصناعة النسيجية (SONTEN)، كما انه في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي اتبعتها الدولة ووفقا للقانون رقم 256 المؤرخ في ديسمبر 1982 الخاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية تم تقسيم (SONTEN) إلى وحدات فرعية، كانت من بينها المؤسسة الوطنية لتفصيل النسيج والألبسة الجاهزة (ECOTEX) التابعة إداريا لوحدة بجاية.

ومع الإصلاحات والتغيير تحولت هذه المؤسسة من مؤسسة عمومية إلى مؤسسة اقتصادية ذات الشخص الوحيد محددة المسؤولية.

ابتداء من 07 مارس 1998 وطبقا لأحكام المادة رقم 188 المؤرخة في 1 جانفي 1998 تحولت إلى مؤسسة مستقلة ذات المسؤولية المحدودة تحت اسم مؤسسة "أقمصة جن جن" (E C J) لتبدأ مرحلة جديدة في ظل اقتصاد السوق برأس مال يبلغ 29000000,00 دج.

تقع مؤسسة أقمصة "جن جن" وسط مدينة جيجل، إذ تحتل موقعا استراتيجيا لقربها من ميناء جن جن ومطار فرحات عباس وخط السكة الحديدية، وكذلك وقوعها على محور الطرق (جيجل- قسنطينة)، (جيجل- بجاية- الجزائر)، حيث تتربع المؤسسة على مساحة إجمالية تقدر بـ 0,8105 هكتار وتتمثل في:

- المساحة المشغولة تقدر بـ: 0,3819 هكتار.
- المساحة المغطاة (العمارات) تقدر بـ: 38998 م<sup>2</sup> موزعة كالتالي:
- الأراضي المنشأة: 1,664 م<sup>2</sup>.
- أرضية العمارات المستقرة والملحقة: 33 م<sup>2</sup>.
- العمارات الخاصة: 382 م<sup>2</sup>.
- البيانات الإدارية: 559 م<sup>2</sup>.
- مخزن المواد الأولية: 906 م<sup>2</sup>.
- مخزن المنتج النهائي: 454 م<sup>2</sup>.
- المساحة المتبقية (خضراء): 288 م<sup>2</sup>.

تعتبر هذه المؤسسة إحدى الفروع الستة التابعة لـ (Groupe Confection et Habillement C B) (H) الموجودة بالجزائر العامة حيث يوجد فرعان ببجاية وآخر ببرج الكيفان مختصة في البدلات الرجالية والملابس الرياضية وفرع ببرج بوعريريج وآخر بوهران مختصان في إنتاج البدلات الرجالية وملابس العمال.

تشغل المؤسسة 126 عامل يتوزعون على مختلفة الوظائف كما هو مبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): توزيع العمال على مختلف الوظائف لمؤسسة "أقمصة جن جن"

الوظائف	عدد العمال
الإدارة العمال	2
المحاسبة	2
مصلحة المستخدمين	3
إمكانيات عامة	9
التجارة	3
الصيانة	2
الإنتاج	105
المجموع	126

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من المؤسسة.

**المطلب الثاني: وظائف وأهداف مؤسسة "أقمصة جن جن"**

إن مؤسسة أقمصة "جن جن" من المؤسسات المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني لقيامها بعدة وظائف وأهداف تلخصها فيما يلي:

**الفرع الأول: وظائف مؤسسة "أقمصة جن جن"**

إن الوظيفة الأساسية لمؤسسة "جن جن" تتمثل في العملية الإنتاجية، إذ أن نجاح هذه الأخيرة يضمن السير الحسن لجميع الوظائف الأخرى، حيث تقوم بتحويل المدخلات إلى منتجات تامة الصنع موجهة للبيع، وتعتمد المؤسسة على طريقتين في عملية الإنتاج هما:

• **الإنتاج حسب الطلب:** يتم الاعتماد على هذه الطريقة لإنتاج المنتجات الغير مطلوبة بكثرة كألبيسة الأطفال مثلا.

• **الإنتاج الدائم:** تنتهج هذه الطريقة لإنتاج المنتجات المطلوبة بكثرة من طرف الدولة ممثلة في وزارة الدفاع الوطني، الأمن الوطني والحرس البلدي... الخ.

وبما أن المؤسسة تنتمي إلى القطاع الإنتاجي فإنها تقوم بجميع الوظائف الأخرى التي تعتمد عليها المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، وتتمثل هذه الوظائف في:

✓ **الشراء:** وذلك بتمويل المؤسسة بكل احتياجاتها كمتطلبات الإنتاج من مواد أولية، إذ تقوم باستيراد مادة القماش من بلجيكا وهولندا والآلات من إيطاليا وألمانيا.

✓ **التخزين:** وهي وظيفة مكملة لوظيفتي الشراء والإنتاج، كما أن المؤسسة تحتوي على ثلاث مخازن.

✓ **الإنتاج:** تهتم هذه الوظيفة بتحويل المدخلات ممثلة في المواد لأولية إلى المخرجات من السلع.



✓ **التوزيع:** وذلك من خلال صرف المنتجات.

**الفرع الثاني: أهداف مؤسسة "أقمصة جن جن"**

تسعى المؤسسة لتحقيق أهداف بعيدة المدى كغيرها من المؤسسات، وقد تتغير هذه الأهداف من فترة لأخرى وذلك حسب الجو التنافسي الذي تتواجد في المؤسسة بالإضافة إلى متغيرات أخرى. وتتمثل هذه الأهداف في السعي إلى:

- تحقيق الأرباح وتعظيمها؛
- التوسع عبر كافة الأسواق المحلية وتقوية علاقاتها التجارية؛
- جذب أكبر قدر ممكن من العملاء الأجانب؛
- اكتساب شهرة المؤسسة، وذلك من خلال الحصول على اسم كبير وسمعة طيبة؛
- المحافظة على حجم المؤسسة أو توسيعها.

وبالرغم من أن الهدف الأول للمؤسسة هو تحقيق الأرباح إلا أنها تسعى لتحقيق أهداف وطنية منها:

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد وتغطية متطلبات السوق الوطنية.
- توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة مع توفر الشروط الضرورية في العمال للممارسة نشاطهم على أكمل وجه.

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أقمصة جن جن"**

سيتم خلال هذا المطلب شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة أقمصة "جن جن" وتوزيع المسؤوليات والاختصاصات بعدها يتم عرض الهيكل.

**الفرع الأول: شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة**

فيما يلي شرح مختصر للهيكل التنظيمي للمؤسسة.

• **أولاً: المديرية العامة**

✓ **المدير العام:**

المدير هو المسؤول الأول في المؤسسة له كل الصلاحيات المباشرة للمشاريع، ويأتي في قمة الهرم التنظيمي للمؤسسة، تتمثل مهامه فيما يلي:

- ✓ السهر على السير الحسن للمؤسسة.
- ✓ إعداد الاتفاقيات والصفقات مع المؤسسات.
- ✓ تحضير تقرير نشاط الفترة وتحويله إلى الهياكل المعنية.
- ✓ الحرص على احترام قواعد العمل.
- ✓ تعيين العمال حسب الشروط المطلوبة واللائمة.

✓ **الأمانة (السكرتارية):**

- تعتبر السكرتيرة همزة الربط بين المدير والمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، حيث تقوم بـ:
  - ✓ ترتيب المواعيد مع المتعاملين.
  - ✓ الرد على المكالمات الهاتفية، الفاكس.
  - ✓ تنظيم أوقات الزيارات وتوصيل المعلومات اللازمة..
  - ✓ تصنيف الوثائق الإدارية الخاصة بالأمانة.
  - ✓ الأمن:

يعمل على أمن المؤسسة من التأثيرات الداخلية والخارجية، أي مراقبة دخول وخروج لعمال والزوار.

#### • ثانيا: مصلحة المحاسبة والمالية

من بين مهام هذه المديرية أنها تعمل على تسجيل مختلف العمليات الصادرة يوميا إضافة إلى تحضير الميزانية الافتتاحية والختامية للمؤسسة وتنقسم إلى:

#### - قسم المحاسبة: من مهامه نجد:

- ✓ التسجيل المحاسبي اليومي لمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة وفقا للنظام المحاسبي المالي.
- ✓ القيام بالتصريحات الجبائية الفصلية وتسويتها في نهاية الدورة.
- ✓ مراقبة الإيرادات والنفقات (بواسطة وصل الدفع والاستلام).
- ✓ المتابعة التنظيمية للحسابات المالية.
- ✓ السهر على تنظيم سياسة الاقتراض للمؤسسة وأخذ الاحتياطات من أجل تغطية الديون.
- قسم المحاسبة التحليلية: يقوم بالمهام التالية:
  - ✓ إعطاء صورة واضحة عن وضعية المؤسسة.
  - ✓ تعتبر كأداة تسيير تعمل على معرفة أدق التكاليف الخاصة بالمنتجات والعمليات التي تقوم بها بمقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المقدرة.
- أمين الصندوق: يقوم بمسك اليومية المالية للصندوق.

#### • ثالثا: مصلحة الإدارة المالية

تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

- قسم الموارد البشرية: تعمل هذه المصلحة على تنفيذ القرارات بالعميل وكذا بالعميل وكذا الإشراف على الحضور وغياب والعمليات الخاصة، وإعداد قائمة الأجور وتسهيل عملية اتصال العمال بمصلحة الضمان الاجتماعي مع منح تحفيزات للعمال.
- قسم الأجور: بحيث يقوم بما يلي:
  - ✓ حسابات أجور العطل السنوية والتقاعد.
  - ✓ تجميع بطاقات الأجور.
  - ✓ تجميع المعلومات الخاصة بالساعات الإضافية والعمل بالتناوب.

- ✓ تجميع قرارات الترقية، الانتقال والأقدمية.
- **الوسائل العامة:** وتعمل على:
  - ✓ تسيير حضيرة السيارات والشاحنات الخاصة بالمؤسسة والمحافظة على هذه على هذه الوسائل من السرقة والحرائق.
  - ✓ تسيير الوسائل العامة والمخزون، بالإضافة إلى توفير كل ما يستلزم من الأدوات والملابس للعمال.
  - ✓ تجهيز المكاتب.
- **مصلحة التجارة :** تتمثل وظيفتها في الإشراف على:
  - سير المصالح التجارية.
  - تسيير عمليات الشراء والبيع.
  - متابعة تنفيذ العقود تحسين الوظيفة المالية للمؤسسة.
  - تحرير الفواتير وتنشيط المبيعات.
  - اختيار الموردين ومراقبة الفواتير ومتابعة الاستلام.
  - كما أنها تقوم بالإضافة إلى الوظائف الأخرى ب:
    - البحث عن الأسواق لتصدير المنتجات وتسويقها محليا أو خارجيا.
    - البحث عن عملاء محليين وأجانب.
    - تسعير منتجاتها مع مراعاة أسعار المنتجات المنافسة.
    - وتنقسم هذه الملححة إلى ثلاثة أقسام:
- **قسم المشتريات والتموين:**

يعمل أساسا على إيصال المواد الأولية للمؤسسة، وإعداد قائمة المشتريات من طرف رئيس القسم إرسالها إلى المدير العام للموافقة عليها.
- **قسم المبيعات:** من وظائفه:
  - تأمين تصريف منتجات الوحدة وفق السياسة التوزيعية للمؤسسة.
  - تأمين تغطية دراسة السوق من طرف المصلحة حول المنتجات، السعر، المنافسين من أجل تحضير برنامج توزيعي للوحدة وتأمين تحقيقه.
- **قسم تسيير المخزون:** يعمل على تسيير مخزون منتج المواد الأولية وقطع الغيار طبقا لسياسة التموين في المؤسسة.
- **خامسا: المصلحة التقنية :** وهي تقوم بمتابعة ما يلي:
- **قسم الإبداع:** يضم هذا القسم ما يلي:
  - المصمم.
  - مفصل القياسات.

- مركب نماذج القياسات.

- مركب نماذج.

● قسم الوقت والطرق: يتكون من:

- عون طريقة.

- محلل قياسي.

- حاسب النتيجة.

● قسم مراقبة النوعية: يقوم بالوظائف التالية:

- صياغة الاقتراحات التي من شأنها يتم تحسين نوعية القماش والملحقات والمنتجات التامة الصنع.

- تنظيم عمليات الرقابة غفي جميع مراحل الإنتاج، كما أنها تتبع طريقتين للرقابة هما: الرقابة الثابتة والرقابة المتعددة.

● مصلحة الإنتاج: وتضم ورشتين واحدة للتفصيل وأخرى للخياطة، وهذه الأخيرة تضم ثلاث أفواج (التحضير، التركيب والإتمام) ومن مهامها نجد:

- إعداد برنامج التصنيع.

- مراقبة الإنتاج من حيث الجودة والكمية.

- مراقبة أنشطة الأشخاص.

- ضمان التنفيذ المنسق لأوامر الإنتاج..

- تحديد حجم ومدة دوام الإنتاج.

● مصلحة الصيانة

وهو القسم المسؤول عن صيانة عتاد المؤسسة وتتمثل مهامه في:

- وضع ميزانية الصيانة ومراقبة تنفيذها.

- تحديد احتياجات الصيانة.

- الحفاظ على الآلات والمعدات والتجهيزات عند تشغيلها.

- إصلاح التلف الناتج عن الاستعمال وذلك للوقاية من الحوادث.

المبحث الثاني: التحليل الساكن للأهداف المالية لمؤسسة أقمصة "جن جن"

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة الوضعية المالية لمؤسسة أقمصة "جن جن" وذلك من خلال تقديم قوائمها المالية (الميزانية و قائمة الدخل) و إجراء بعض التحليل عليها.

المطلب الأول: تقديم وتحليل القوائم المالية الخاصة لمؤسسة أقمصة "جن جن"

الفرع الأول: تقديم الميزانية المالية للمؤسسة (2012-2014)

• تقديم جانب الأصول

الجدول رقم (03 - 02) : يبين الميزانية المالية لمؤسسة "أقمصة جن جن" جانب الأصول خلال الفترة (2012-2014)

2014	2013	2012	البيان
			الأصول غير الجارية
71 097 600 ,00	71 097 600,00	71 097 600,00	الأراضي
21 380 341,69	17 477 835,50	10 444 890,26	مباني
76 518 370,57	30 627 968,34	25 866 985,39	تثبيثات مادية أخرى
1 044 632,50	1 056 986,18	981 379,39	ضرائب مؤجلة للأصول
<b>170 040 944,76</b>	<b>120 260 390,02</b>	<b>108 390 855,04</b>	<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>
			الأصول الجارية
74 628 513,23	61 000 503,34	69 361 542,24	المخزونات
71 932 829,16	59 481 998,62	21 039 634,64	الزبائن
1 434 534,83	21 289 043,72	10 893 762,31	المدينون الآخرون
244 262,14	1 907 141,53	4 083 146,92	الضرائب
15 435 496,80	29 583 293,19	9 638 563,45	الخزينة
<b>163 675 636,16</b>	<b>173 261 980,49</b>	<b>115 016 649,56</b>	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
<b>333 716 580,92</b>	<b>293 522 370,51</b>	<b>223 407 504,60</b>	<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

و نظرا للتفصيل الموجود في هذا الجانب من الميزانية تأتي بشكل مطول لدى سنعيد تقديمها بشكل مختصر كما يلي:

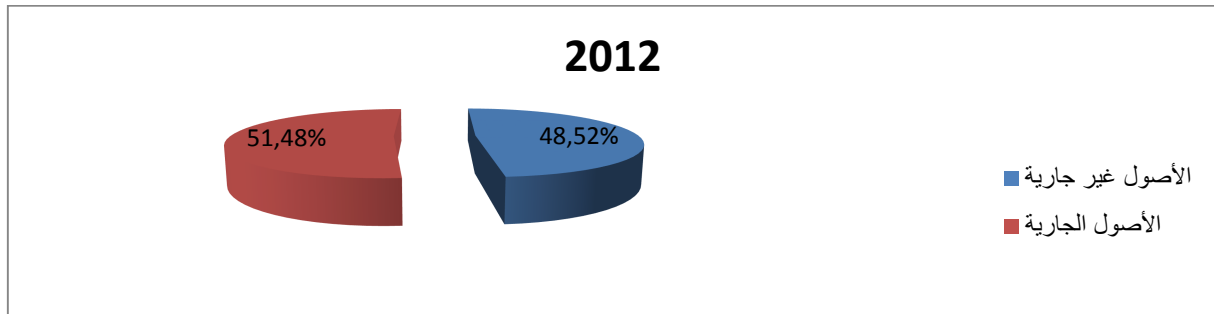
الجدول رقم(03-03) : يبين الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة أقمصة جن جن لجانب الأصول (2012-2014)

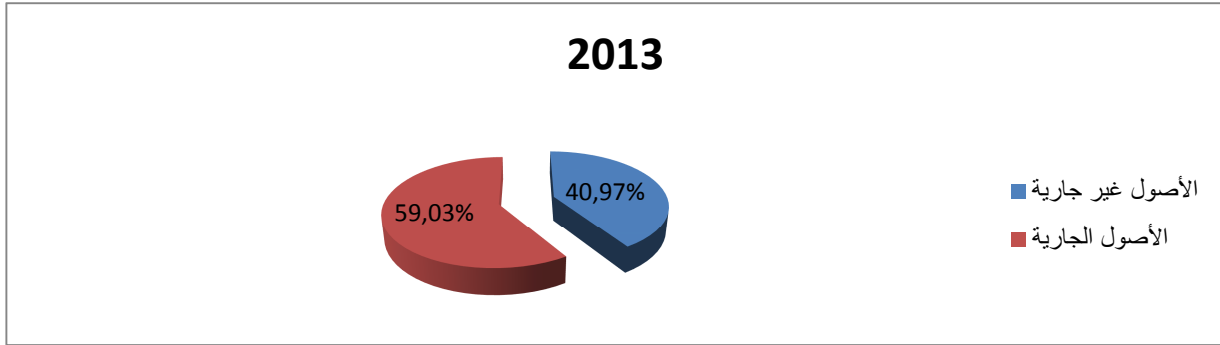
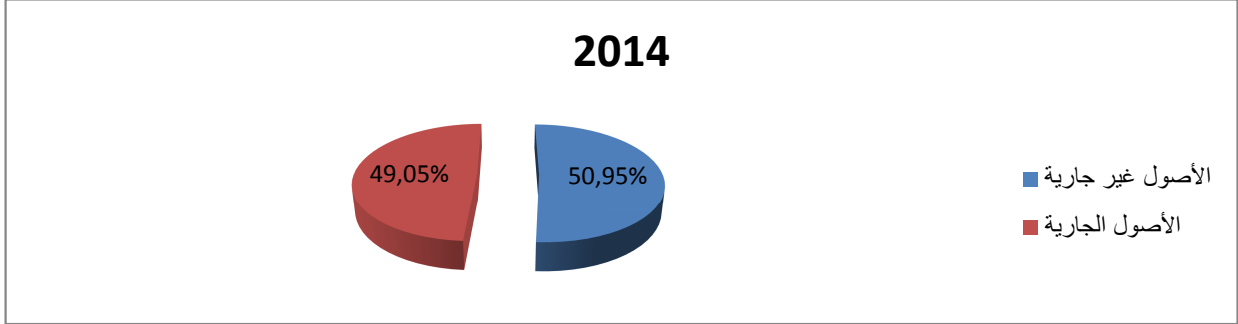
البيان	2012	%	2013	%	2014	%
الأصول غير جارية	108 390 855,04	48,52	120 260 390,02	40,97	170 040 944,76	50,95
الأصول الجارية	115 016 649,56	51,48	173 261 980,49	59,03	163 675 636,16	49,05
مجموع الأصول	223 407 504,60	100	293 522 370,51	100	333 716 580,92	100

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

و لكي يتيسر لنا قراءة هذا الجدول، و بأكثر دقة و وضوح سأحاول تمثيله بيانيا باعتماد أسلوب الكتل كما يلي:

الشكل رقم (03-01) : يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول خلال الفترة (2012-2014) لمؤسسة "أقصصة جن جن"





المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

اعتمادا على التحليل العمودي للميزانية ومن خلال الجدول المختصر و الأشكال السابقة نلاحظ أن الأصول الغير جارية مقارنة لمجموع الأصول سجلت انخفاضا سنة 2013، حيث كانت بـ 48,52% سنة 2012 وانخفضت إلى 40,97% سنة 2013 ثم ارتفعت سنة 2014 لتصبح بـ 50,95% من مجموع الأصول، أما الأصول الجارية فارتفعت سنة 2013 إلى 59,03% مقارنة بـ 51,48% سنة 2012 ثم انخفضت سنة 2014 إلى 49,05% ويعود ذلك إلى التغير في قيمة حساب المدينون الآخرون وكذا خزينة الأصول، كما نلاحظ أن مجموع الأصول ينمو بشكل كبير و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في التثبيثات الأخرى وقيمة الزبائن بمرور السنين.

• تقديم جانب الخصوم:

الجدول رقم (03-04) : يبين الميزانية المالية لمؤسسة أقمصة جن جن جانب الخصوم خلال الفترة (2012-2014)

2014	2013	2012	البيان
			رؤوس الأموال الخاصة
29 000 000,00	29 000 000,00	29 000 000,00	رأس المال الصادر
19 613 528,23	19 613 528,23	19 613 528,23	العلاوات و الإحتياطات (الإحتياطات المدمجة)
1 748 320,38	5 021 691,31	-5 557 519,16	النتيجة الصافية (حصة المجمع)
37 331 370,34	32 309 679,03	37 867 198,19	ترحيل من جديد
<b>87 693 218,95</b>	<b>85 944 898,57</b>	<b>80 923 207,26</b>	<b>مجموع(1)</b>
			الخصوم الغير جارية
191 845 304,00	153 502 959,66	97 275 264,79	القروض و الديون المالية
4 541 880,46	5 563 085,11	5 165 154,68	المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
<b>196 387 184,46</b>	<b>159 066 044,77</b>	<b>102 440 419,47</b>	<b>مجموع الخصوم الغير جارية(2)</b>
			الخصوم الجارية
35 706 590,36	32 429 638,29	20 183 833,33	الموردون و الحسابات الملحقة
2 322 626 ,25	2 419 259,45	160 794,25	الضرائب
11 606 960,90	13 662 529,43	19 699 250,29	الديون الأخرى
<b>49 636 177,51</b>	<b>48 511 427,17</b>	<b>40 043 877,87</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية(3)</b>
<b>333 716 580,92</b>	<b>293 522 370,51</b>	<b>223 407 504,60</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.



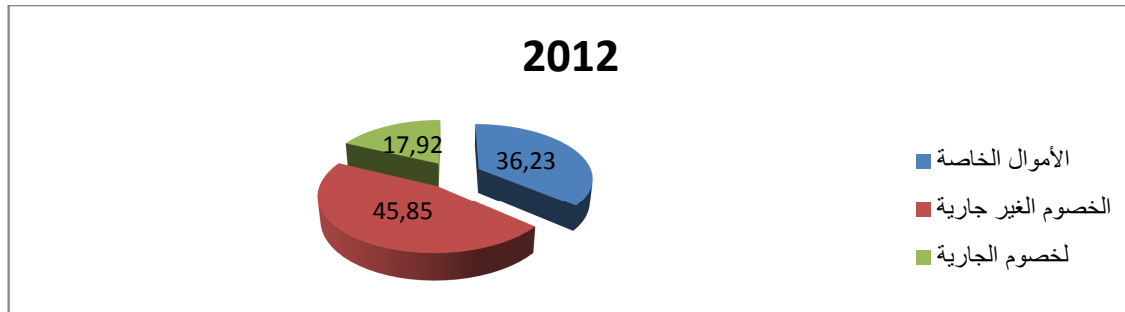
الجدول رقم (03-05) : يبين الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "أقمصة جن جن" لجانب الخصوم (2012-2014)

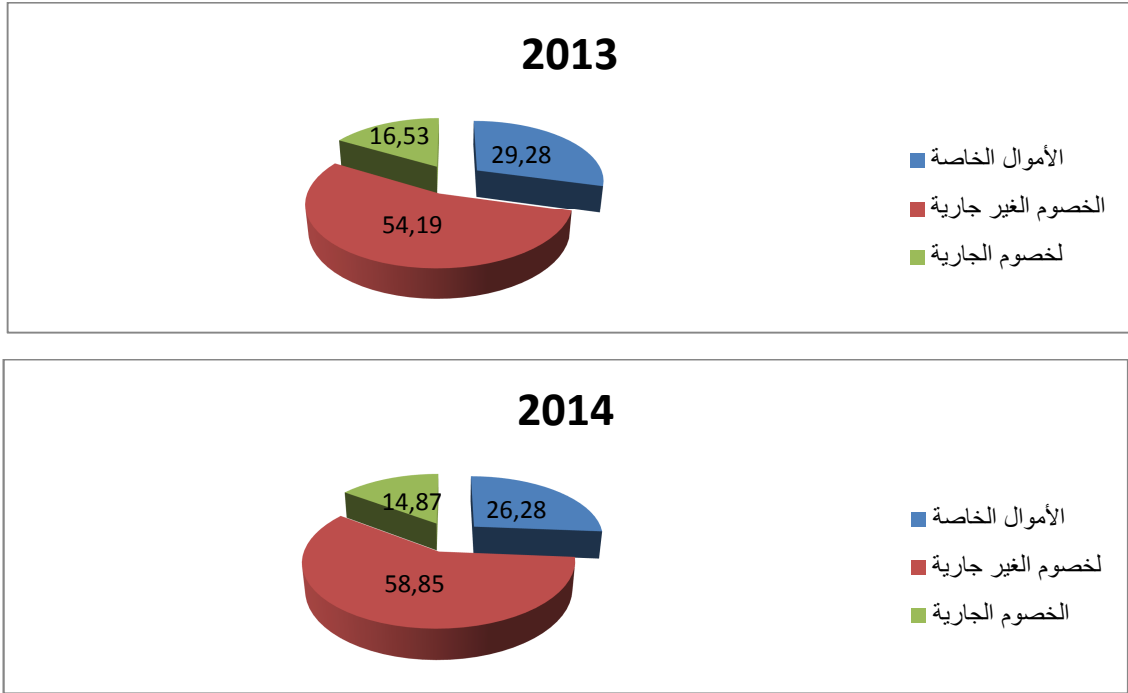
البيان	2012	%	2013	%	2014	%
الأموال الدائمة						
الأموال الخاصة	80 923 207,26	36,23	85 944 898,57	29,28	87 693 218,95	26,28
الخصوم الغير جارية	102 440 419,47	45,85	159 066 044,77	54,19	196 387 184,46	58,85
الخصوم الجارية	40 043 877,87	17,92	48 511 427,17	16,53	49 636 177,51	14,87
مجموع الخصوم	223 407 504,60	100	293 522 370,51	100	333 716 580,92	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

و لكي يتيسر لنا قراءة هذا الجدول، سنحاول تمثيله بيانيا باعتماد أسلوب الكتل كما يلي:

الشكل رقم (03-02) : يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم خلال الفترة (2012-2014) لمؤسسة "أقمصة جن جن"





المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

اعتمادا على التحليل العمودي من خلال الشكل و الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة بالنسبة لمجموع الخصوم انخفضت من سنة إلى أخرى إذ كانت تقدر بـ 36,23% سنة 2012 ثم انخفضت إلى 29,28% سنة 2013 إلى أن بلغت 26,28% سنة 2014، كذلك هو الحال بالنسبة للخصوم الجارية و لكن الانخفاض في النسب الخاصة بها كان ضئيلا، إذ كانت نسبة الخصوم الجارية من مجموع الخصوم تقدر بـ 17,92% سنة 2012 انخفضت إلى 16,53 سنة 2013 ثم أصبحت في سنة 2014 تقدر بـ 14,87%.

أما الخصوم الغير جارية فتزايدت نسبتها إذ كانت تقدر بـ 45,85% سنة 2012 ثم بلغت 54,19% سنة 2013 واستمرت في الارتفاع حتى بلغت 58,85% سنة 2014. و كل هذه التغيرات في هذه النسب تعود أسبابها بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الكبير في مبالغ القروض والديون المالية، فتقريبا تضاعفت هذه المبالغ في ظرف 3 سنوات إذ كانت القروض والديون المالية تبلغ 97275264,79 دج سنة 2012 و وصلت إلى 191845304 دج سنة 2014.

الفرع الثاني: تقديم جدول حسابات النتائج لمؤسسة أقمصة " جن جن " لثلاث سنوات متتالية (2012-2014)

الجدول رقم (03-06): يبين جدول حسابات النتائج للفترة(2012-2014) لمؤسسة "أقمصة جن جن"

رقم الحساب	البيان	2012	2013	2014
70	المبيعات و المنتجات الملحقة	114 293 053,27	165 962 974,07	152 104 968,64
72	الإنتاج المثبت	20 301 495,14	-11 442 147,37	4 250 285,32
	<b>1- إنتاج السنة</b>	<b>134 594 548,41</b>	<b>154 520 826,70</b>	<b>156 355 253,96</b>
60	المشتريات المستهلكة	82 333 767,96	82 680 334,73	77 432 066,61
61	الخدمات الخارجية	1 488 019,64	1 488 174,15	960 022,64
62	الاستهلاكات الأخرى	7 905 918,61	10 121 260,39	9 231 509,74
	<b>2- استهلاك السنة</b>	<b>91 727 706,21</b>	<b>94 289 769,27</b>	<b>87 623 598,72</b>
	<b>3- القيمة المضافة للاستغلال</b>	<b>42 866 842,20</b>	<b>60 231 057,43</b>	<b>68 731 655,24</b>
63	أعباء المستخدمين	44 787 539,56	41 740 066,00	52 265 401,16
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	1 743 628,79	2 540 443,45	2 163 337,00
	<b>4- إجمالي فائض الاستغلال</b>	<b>-3 664 326,15</b>	<b>15 950 547,98</b>	<b>14 302 917,08</b>
75	المنتجات العملياتية الأخرى	168 549,02	86 945,72	
65	الأعباء العملياتية الأخرى	322 743,78	194 482,66	195 501,55
68	المخصصات للاهلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	7 016 448,51	9 365 752,42	16 816 815,50
78	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	7 181 070,26	1 361 144,08	7 531 958,81
	<b>5- النتيجة العملياتية</b>	<b>-3 653 899,16</b>	<b>7 838 402,70</b>	<b>4 822 558,84</b>
76	المنتجات المالية	2 225 327,10	72 213,26	57 411,21
66	الأعباء المالية	3 500 679,36	2 964 531,44	1 426 731,32
	<b>6- النتيجة المالية</b>	<b>-1 275 352,26</b>	<b>-2 892 318,18</b>	<b>-1 369 320,11</b>
	<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب</b>	<b>-4 929 251,42</b>	<b>4 946 084,52</b>	<b>3 453 238,73</b>
695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			1 692 564,67
692	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	628 267,74	-75 606,79	12 353,68
	<b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>	<b>144 169 494,79</b>	<b>156 041 129,76</b>	<b>163 944 623,98</b>
	<b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>	<b>149 727 013,95</b>	<b>151 019 438,45</b>	<b>162 196 303,60</b>
	<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>	<b>-5 557 519,16</b>	<b>5 021 691,31</b>	<b>1 748 320,38</b>
	<b>9- صافي نتيجة السنة المالية</b>	<b>-5 557 519,16</b>	<b>5 021 691,31</b>	<b>1 748 320,38</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

**المطلب الثاني: التحليل الساكن للسيولة واليسر المالي لمؤسسة "أقمصة جن جن"**

بعد تحليل جانب الأصول و الخصوم لمزانيات المؤسسة، سنقوم بتحليل هدف من الأهداف المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات السيولة و اليسر المالي.

**الفرع الأول: التحليل الساكن للسيولة لمؤسسة "أقمصة جن جن"**

لتقييم سيولة المؤسسة نحسب نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة النقدية.

• **نسبة التداول لمؤسسة أقمصة "جن جن"**

وتحسب كما يلي: 
$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ونظهرها في الجدول الموالي:

**جدول رقم (03-07): حساب نسبة التداول لمؤسسة "أقمصة جن جن"**

البيان	السنوات	2012	2013	2014
أصول متداولة		115016649,56	173261980,49	163675636,16
خصوم متداولة		40043877,87	48511427,17	49636177,51
نسبة التداول		2,87	3,57	3,29

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن نسبة التداول للسنوات الثلاث تجاوزت الحد الأدنى وهو 1، وهذا يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، ونلاحظ أنها تطورت في سنتي (2013، 2014) مقارنة مع سنة 2012، وأن الزيادة المحققة سنة 2013 تقدر ب (70%) ويرجع الفضل إلى الزيادة في الخزينة وكذا الزبائن، أما الانخفاض عام 2014 مقارنة بسنة 2013 يقدر ب (28%) وذلك راجع إلى انخفاض في الخزينة.

من خلال النسب الثلاثة السابقة يمكن القول أن نسب التداول مقبولة بالنسبة لمؤسسة "جن جن".

• **نسبة السيولة السريعة لمؤسسة "أقمصة جن جن"**

وتحسب كما يلي: 
$$\frac{\text{الأصول المتداولة-المخزونات}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ونظهرها في الجدول الموالي:

**جدول رقم (03-08): حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة "أقمصة جن جن"**

البيان	السنوات	2012	2013	2014

163675636,16	173261980,49	115016649,56	الأصول المتداولة
74628513,23	61000503,34	693615444	المخزونات
49636177,51	48511427,17	40043877,87	الخصوم المتداولة
1,79	2,31	1,14	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة للسنوات الثلاث أكبر من الحد الأدنى والمقدر بـ(0,75)، وبذلك نستنتج أن المؤسسة يمكنها مواجهة كل الديون القصيرة الأجل باستخدام حقوقها بعد إستبعاد المخزون السلعي حيث في سنة 2012 نلاحظ أن النسبة تجاوزت بـ(0,39) الحد الأدنى، أما سنة 2013 فقد تجاوزت النسبة بـ (1,56) أما سنة 2014 فقد تجاوزتها بـ (1,04). وهذا دليل على كفاية الأموال الجاهزة لدى المؤسسة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، حيث انه ومن خلال النسب الثلاث المحسوبة نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة مقبولة، ويمكن للمؤسسة الحصول على قروض قصيرة الأجل إضافية نظرا لقدرتها على السداد.

• نسبة السيولة النقدية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

تحسب بالعلاقة:  $\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

ونظهرها في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-09): حساب نسبة السيولة النقدية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

البيان	السنوات	2012	2013	2014
الخزينة		9638563,45	29583293,19	15435496,80
الخصوم المتداولة		40043877,87	48511427,17	49636177,51
نسبة السيولة السريعة		0,24	0,60	0,31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ أن نسبة الخزينة الفورية ضمن المجال المسموح به والذي حده الأدنى هو (0,20) وحده الأقصى (0,40)، حيث أن المؤسسة تستطيع تسديد حوالي ثلث الالتزامات القصيرة والتي حان أجلها. ففي سنة 2012 كانت النسبة (0,24) أي أنها ضمن المجال المسموح أي أن المؤسسة تستطيع في الحين تسديد (24%) من الديون القصيرة الأجل، وارتفعت في سنة 2013 لتتجاوز الثلث والنصف لتصل إلى (0,6) أي أن المؤسسة يمكن أن تسدد ما عليها في الحين من الديون القصير الأجل بنسبة (60%)، في المقابل فإن هذه النسبة تعبر عن وجود اموال غير مستغلة في خزينة المؤسسة.

كما انها في سنة 2014 انخفضت لكنها لم تنخفض تحت المجال المسموح به، حيث بلغت (0,31) أي أن المؤسسة يمكن أن تسدد ما قيمته (31%) من ديونها قصيرة الأجل في الحين.

### الفرع الثاني: تحليل اليسر المالي للمؤسسة "أقمصة جن جن"

إن من أهداف المؤسسة عدم الوقوع في حالة العجز المالي، خاصة عند القيام بتسديد التزاماتها طويلة الأجل وهذا لتحقيق اليسر المالي مع الاحتفاظ بالفائض السيولة مقبولة ، ونضرا لعدم وجود مؤشرات خاصة باليسر المالي، قمنا بتشخيصه عن طريق تحليل قدرة المؤسسة على التزاماتها طويلة الأجل .

#### • نسبة تغطية الفوائد لمؤسسة "أقمصة جن جن":

لحساب هذا المؤشر سنقوم بإعطاء بعض الإفتراضات كون المؤسسة حصلت على تسهيلات لسداد أقساط ومصروف ديونها متوسطة وطويلة الأجل حتى 2017، وذلك بإفتراض أن المؤسسة تدفع مصاريف ديونها بمعدل فائدة 5.25%.

#### تحسب كما يلي: النتيجة قبل الفوائد والظرائب / مصروف الفائدة

النتيجة قبل الفوائد والضرائب = النتيجة الإجمالية للدورة + الفوائد.

ولحساب ذلك نحسب قبل ذلك مصروف الفائدة

الجدول رقم(03-10): حساب مصروف الفائدة لسنوات (2012-2014) لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2012	2012	
191 845 304,00	153 502 959,66	97 275 264,79	القروض و الديون المالية
%5.25	%5.25	%5.25	معدل الفائدة
10071878.46	8058905.38	5106951.401	مصروف الفائدة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

بما أن المؤسسة لا تسدد أي فوائد على القروض التي حصلت عليها سنة 2012 و الذي يعتبر امتيازاً ممنوح لها من طرف الدولة لأنها مالكة للمؤسسة هذا ما يؤثر على المصاريف المالية و بالتالي يعطينا تحليل خاطئ لنسبة تغطية المصاريف المالية للسنوات (2012-2014)، مع العلم أن المؤسسة

كانت تسدد ما عليها من فوائد على القروض في السنوات التي سبقت 2012، لدى سنفترض أنها تدفع الفوائد المتعلقة بالقروض و سأقوم بحساب هذه الفوائد و إضافتها الى قيمة الأعباء المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-11): حساب نسبة تغطية الفوائد لسنوات (2012-2014) لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2013	2012	
13525117.19	13004989.90	177699981	النتيجة قبل الفوائد والضرائب
10071878.46	8058905.38	5106951.401	مصروف الفائدة
1426731,32	2964531,44	3500679,36	الأعباء المالية المتحملة فعليا
1.34	1.61	0.034	نسبة تغطية الفوائد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من النتائج المتوصل إليها أن نسبة تغطية فوائد المؤسسة خلال سنة 2012 قدرت ب 0.034 أي أن النتيجة المحققة لا تغطي مصروف فائدة الديون المتحصل عليها، أما خلال 2013 و2014 فتطورت نوعا ما لتصبح 1.61 و1.34 على التوالي، أي أن المؤسسة استطاعت تغطية مصاريف ديونها لكن أثر ذلك على النتيجة الصافية لأن مصاريف الديون كبيرة مقارنة إلى النتيجة المحققة قبل الفوائد والضرائب.

• نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

وتحسب وفق العلاقة : الديون متوسطة وطويلة الأجل

الأموال الخاصة

الجدول رقم(03-12) : يبين نسبة الإستقلالية المالية لمؤسسة أقمصة جن جن للفترة (2011-2014) لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2013	2012	البيان
------	------	------	--------

191845304	153502959.66	97275264.79	الديون متوسطة وطويلة الأجل
87693218,95	85944998,57	80923207,26	الاموال الخاصة
2.18	1.78	1.2	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن المؤسسة ليست في حالة إستقلالية مالية لأن الحد الأقصى لهذه النسبة هو 1 ، خلال 2012 كانت النسبة مقدرة ب 1.2 < 1 أي أن المؤسسة ليست في حالة إستقلالية مالية.

**المطلب الثالث: التحليل الساكن للمردودية للمؤسسة أقمصة "جن حن"**  
**الفرع الأول: التحليل باستخدام الأرصدة الوسطى للسير للمؤسسة أقمصة "جن حن".**

• **التحليل الأفقي الأرصدة الوسيطة للتسيير لمؤسسة "أقمصة جن حن"**

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن المؤسسة حققت قيمة مضافة ب 2,42866842 دج في سنة 2012 وتقدر الزيادة ب (28,28%) وذلك راجع إلى العمل وانخفاض الإنتاج المخزن والمؤسسة خلال سنة 2013 قيمة مضافة ب 43,60231057 دج والعام الموالي حققت قيمت مضافة ب 44,68731655 دج بزيادة تقدر ب 11,14% فهذا دليل على نمو المؤسسة.

أما الفائض الإجمالي المحقق خلال سنة 2012 فهو 15,3664326 دج ، أما للسنة 2013 فيقدر ب (98,1595547) ثم سنة 2014 ب (08,14302917)، حيث في سنة 2012 يرجع انخفاض الفائض الإجمالي إلى كون مصاريف المستخدمين مرتفعة مقارنة بالنسبة المضافة ثم ارتفع فائض الاستغلال في كل من سنتي 2013 و 2014 كون القيمة المضافة أكبر من المصاريف "أجور والضرائب والرسوم المجملة خلال الدورتين.

أما نتيجة الاستغلال فقد كانت سنة (2011) (16,-3653899) ثم أصبحت سنة (2012) (70,7838402) أما في سنة (2014) فتقدر ب (84,4822588)، ويرجع انخفاض نتيجة الاستغلال خلال سنة 2012 نظرا لانخفاض فائض الاستغلال وارتفاع حجم المخصصات والمؤونات وكذا الأعباء العملياتية الأخرى مقارنة بالمنتجات العملياتية الأخرى.

أما في سنة 2013 و 2014 لم يتأثر ارتفاع مصاريف المخصصات والمؤونات وكذا الأعباء العملياتية مقارنة مع المنتجات العملياتية على نتيجة الاستغلال لأن قيمة فاض الاستغلال كبيرة بالنسبة للسنة 2012.

أما النتيجة المالية للسنة فكنت سالبة في 2012 ب (16,-5557519) وذلك كون نتيجة النشاط الاستغلالي سالبة، ومعناه كون إيراداتها ضعيفة مقارنة بالتكاليف المحتملة خلال دورة 2012.



أما في سنة 2013 و2014 فكانت النتيجة موجبة على التوالي (5021691,31، 1748320,38) فنلاحظ انخفاض القيمة المالية بين السنتين وذلك راجع إلى انخفاض النشاط الاستغلالي.

• التحليل العمودي للأرصدة الوسيطة للتسيير لمؤسسة "أقمصة جن جن":

✓ مؤشر القيمة المضافة لمؤسسة "أقمصة جن جن"

$$\text{ويحسب وفق العلاقة: } 100 \times \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

جدول رقم (03-13): حساب نسبة القيمة المضافة لمؤسسة "أقمصة جن جن"

السنوات	البيان	2012	2013	2014
	القيمة المضافة	42866842,20	60231057,43	68731655,14
	رقم الأعمال	11429353,77	165962974,07	152104968,64
		37,50	36,29	45,18

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب القيمة المضافة قدرت بـ (37,50%، 36,29%، 45,18%) لسنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي ومن خلال نتائج الجدول يظهر بأن المؤسسة تتحكم جيدا بوظيفة الإنتاج مقارنة مع الأعباء المتحملة، ونلاحظ ارتفاع نسبي لمؤشر القيمة المضافة مما يدل على تطور العملية الإنتاجية للمؤسسة خلال سنة 2014 مقارنة بـ 2012، 2013. ومن أجل توسيع دائرة التحليل قمنا بتحليل مؤشرات أخرى لتحليل هذا المؤشر.

✓ مؤشر أعباء المستخدمين لمؤسسة "أقمصة جن جن":

$$\text{يحسب وفق العلاقة التالية: } 100 \times \frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$$

جدول رقم (03\_14): حساب مؤشر أعباء المستخدمين لمؤسسة "أقمصة جن جن"

السنوات	البيان	2012	2013	2014
	أعباء المستخدمين	44787539,56	4174066,00	52265401,16
	القيمة المضافة	42866842,2	60231057,43	68731655,24
	مؤشر أعباء المستخدمين	104,4	69,29	76,04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن أعباء المستخدمين تمثل (104,4%)، (69,9%)، (76,04%) من القيمة المضافة، حيث قدرت بـ 104.4% خلال 2012 أي أن المؤسسة تدفع تكاليف المستخدمين أكبر من القيمة المضافة المنتجة خلال السنة، أما في سنة 2013، 2014 فكانت على التوالي 69.6% و 76.04% حيث أن تكاليف المستخدمين تأثر على القيمة المضافة المنتجة حيث يمكننا القول أن سبب ذلك راجع إلى ضعف الإنتاجية، الإسراف في الأجور أو تجاوز عدد العمال الحجم المطلوب.

✓ مؤشر الضرائب والرسوم لمؤسسة "أقمصة جن جن":

$$\text{ويحسب بالعلاقة : } \frac{\text{ضرائب ورسوم}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100$$

جدول رقم (03-15): حساب مؤشر الضرائب والرسوم لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2013	2012	
2 163 337,00	2 540 443,45	1 743 628,79	الضرائب والرسوم
68731655,24	60231057,43	42866842,2	القيمة المضافة
3.14	4.21	4.06	مؤشر الضرائب والرسوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن المؤسسة لا تتحمل تكلفة ضرائب والرسوم كبيرة مقارنة إلى القيمة المضافة المنتجة خلال السنة.

✓ مؤشر النتيجة العملياتية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

$$\text{ويحسب وفق العلاقة التالية: } \frac{\text{النتيجة العملياتية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

جدول رقم (03-16): حساب نسبة النتيجة العملياتية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2013	2012	السنوات البيان
4822558,84	78384002,70	-3653899,16	النتيجة العملياتية
152104968,64	165962974,07	114293053,27	رقم الأعمال
3,17	4,72	-3,19	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر النتيجة العملياتية كان سالبا خلال سنة 2012 بـ (3,19%) مما يعني أن المؤسسة لم تحقق فائض مالي في نشاطها العادي. أما خلال السنتين 2013، 2014 فبلغ مؤشر النتيجة العملياتية (4,72%)، (3,17%) على التوالي، مما يعني أن المؤسسة حققت فائض مالي خلال السنتين من نشاطها. من خلال النسب الثلاث نلاحظ أن المؤسسة لم تكن تمارس نشاطها باحترافية خلال سنة 2012 ولكن نلاحظ خلال سنتي 2013، 2014 تطور جدا إيجابي للمردودية استغلال المؤسسة.

✓ مؤشر فائض الإجمالي للاستغلال

$$100 \times \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

ونوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-17): حساب مؤشر فائض الاستغلال لمؤسسة "أقمصة جن جن"

السنوات	البيان		
2014	2013	2012	إجمالي فائض الاستغلال
14302917,08	15950547,98	-3664326,15	رقم الأعمال 100%
152104968,04	165962974,07	114293053,23	مؤشر إ.ف. إ
9,40	9,61	-3,20	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الفائض الإجمالي للاستغلال لسنة 2012 سلبي ويقدر (-) (3,20) حيث يعبر على أن الأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة كان ضعيفا جد، أما خلال السنتين 2013، 2014، فقد كان المؤشر إيجابي بقيمة (9,61 ، 9,40) على الترتيب، مما يبرز أن الأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة تطور مقارنة بسنة 2012.

✓ مؤشر النتيجة المالية

$$100 \times \frac{\text{صافي النتيجة المالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

جدول رقم (03-18): حساب مؤشر النتيجة المالية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

السنوات	البيان		
2014	2013	2012	النتيجة المالية
174832,31	5021691,31	-5557519,16	

رقم الأعمال	114293053,27	165962974,07	152104968,64
مؤشر النتيجة المالية	-4,86	3,02	1,14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال النتائج أن مؤشر القيمة المالية في سنة 2012 كان سالب بنسبة (4,86%) وهو ما يدل على أن المؤسسة لم تحقق عوائد من خلال المبيعات التي قامت بها.

أما في سنتي 2013، 2014 فكانت بـ (3,02%) و (1,14%) على التوالي، وهذا يدل على أن المؤسسة حققت عوائد من المبيعات، أي أنه هناك تطور للعوائد للمؤسسة أي كانت في حالة خسائر في سنة 2012 وحققت أرباح معتبر خلال سنة 2013 ثم انخفض مردود العوائد نوعاً ما خلال سنة 2014 للمؤسسة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

**الفرع الثاني: تحليل استخدام المردودية المالية، الاقتصادية والتجارية لمؤسسة "أقمصة جن جن"**

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المردودية

• أولاً: المردودية المالية

وتحسب وفق العلاقة: 
$$\frac{\text{نتيجة السنة المالية (خارج الضرائب)}}{\text{الأموال الخاص}}$$

ونوضحها في الجدول الموالي:

**جدول رقم (03-19): حساب المردودية المالية لمؤسسة "أقمصة جن جن"**

السنوات	2012	2013	2014
البيان			
نتيجة السنة المالية	-5557519,16	5021691,31	1748320,38
الأموال لخاصة	29000000	29000000	29000000
المردودية المالية	-0,19	0,17	0,060

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية للمؤسسة قدرت بـ (-0.19) في سنة 2012 وهذا يعني تناقص في قيمة رأس المال المستثمر وعدم تحقيق عوائد نتيجة إستثمار الأموال في المؤسسة، وذلك راجع إلى ضعف الإنتاج مقارنة لتكاليف المتحملة خلال هذه الدورة، أما في سنة 2013 فارتفعت لتبلغ (0.17) وها يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح (0.17 دج) وفي سنة 2014 انخفضت قليلاً لكن بقيت موجبة لتقدر بـ (0.06 دج) للدج الواحد المستثمر، و سبب ذلك تطور العملية الإنتاجية للمؤسسة نتيجة الزيادة الواضحة في القروض المحصل عليها.

• المردودية الاقتصادية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

وتحسب وفق العلاقة التالية:  $\frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$

ونوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-20): حساب نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

السنوات	البيان		
2014	2013	2012	فائض إجمالي للاستغلال
14302917,08	15050547,98	-3664326,15	مجموع الأصول
333716580,92	2935223770,51	223407504,60	م. الاقتصادية
0,042	0,054	-0,016	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة لسنة 2012 قدرت ب (-0,016) وهذا يدل على أنها لم تحقق عوائد من نشاطها الاستغلالي، بل و كان الفائض الإجمالي للاستغلال سالب نتيجة تحمل المؤسسة لتكاليف المستخدمين ضخمة خلال السنة، أما في سنة 2013 فكانت المردودية الاقتصادية لمؤسسة أقمصة جن جن تقدر ب 5,43% وهذا يعني أنه كل 1 دج مستثمر كأصول يحقق 0,0543 دج كفائض إجمالي للاستغلال و انخفضت هذه النسبة سنة 2014 الى 4,28% و هذا نتيجة لزيادة مبلغ الاصول و انخفاض في قيمة اجمالي فائض الاستغلال.

• المردودية التجارية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

وتحسب وفق العلاقة:  $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات السنوية خارج الرسم}}$

ومنه تظهر المردودية التجارية كما يلي:

جدول رقم (03-21): حساب المردودية التجارية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

السنوات	البيان		
2014	2013	2012	النتيجة الصافية
1748320,38	50211691,31	-55575519,16	المبيعات خارج الرسم
152104968,64	165962974,07	114293053,27	المردودية التجارية
0,011	0,030	-0,048	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية نسبة النتيجة التجارية في سنة 2012 تساوي (-0,048) هذا يعني أن مردودية المبيعات لم تحقق إيراد أي حققت خسائر أما في سنة 2013 فتساوي (0,030) وهذا يعني أن 1 دج من المبيعات يحقق (0,030 دج) من العائد. وفي سنة 2014 كانت (0,011) أي أن مردودية المبيعات انخفضت مقارنة بالسنة 2013 لكنها تحقق مردودية 1 دج من المبيعات يحقق ( 0,011 دج) من العوائد.

#### المطلب الرابع: التحليل الساكن للتوازن المالي لمؤسسة "أقمصة جن جن"

من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أو لا نقوم بحساب مختلف مؤشرات المالية، رأس المال العامل، الاحتياجات في رأس المال العامل، وكذا الخزينة. الفرع الأول: تحليل رأس المال العامل لمؤسسة "أقمصة جن جن" وتحسب وفق العلاقة: **الأموال الدائمة - الأصول الثابتة** ونوضحه في الجدول لموالي لسنوات الدراسة

#### جدول رقم (03-22): حساب نسبة رأس المال العامل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

البيان	السنوات	2012	2013	2014
الأموال الدائمة		183363626,73	24510943,34	28480403,41
الأصول الثابتة		108390855,04	120260390,02	17040944,76
رأس المال العامل		74972771,69	124750533,41	114039458,65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل لسنة 2012 موجب وهذا يعني أن المؤسسة قد احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى والتي مفادها أن الأصول الثابتة تمول بالأموال الدائمة، فالمؤسسة حققت هامش أمان بتمويلها جزء من الأصول المتداولة تقدر بـ ( 74972771,69 دج)، أما في سنة 2013 نلاحظ أيضا أن رأس المال العامل موجب ويقدر بـ (124750533,41 دج) وهذا يعني زيادة هامش أمان المؤسسة مقارنة بالسنة 2012 بـ (4977781,72 دج) ويعود الفضل إلى زيادة الأموال الدائمة ونقول أن التوازن المالي تحسن مقارنة بالسنة السابقة، وفي سنة 2014 نلاحظ أن رأس المال العامل انخفض قليلا مقارنة بالسنة 2013 بـ (10711094,76 دج)، وأن المؤسسة حققت هامش أمان قدره (114039458,65 دج).

ومن خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، بل وتحسن قيمة رأس المال العامل عام بعد عام وللحكم على هذا المؤشر بعد حساب مؤشر آخر مكمل له وهو الاحتياج في رأس المال العامل.

#### الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

ويحسب وفق العلاقة التالية: (الأصول المتداولة - النقدية) - (الخصوم المتداولة - السلفات المصرفية)

جدول رقم (03-23): حساب الاحتياجات في رأس المال العامل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

			السنوات
2014	2013	2012	البيان
148240139,36	143678687,3	95378086,11	الأصول المتداولة- النقدية
49636177,51	48511427,17	4043877,78	الخصوم المتداولة - سلفات مصرفية-
98603961,85	95167260,13	55334208,24	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول 2012 أن احتياج المؤسسة من رأس المال العامل كان موجبا في سنة 2012 وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة لاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى موارد مالية أخرى، وفي سنتي 2013 و 2014 نلاحظ أيضا أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب وقيمته زادت مقارنة بالاحتياج لدورة 2012 وهذا راجع إلى الزيادة المعتبرة في قيمة الزبائن.

-مقارنة بين رأس المال العامل والاحتياج لمؤسسة "أقمصة جن جن":

ومن أجل أخذ صورة جيدة عن التوازن المالي للمؤسسة تقوم بالمقارنة بين رأس المال والاحتياج في رأس المال.

جدول رقم (03-24): مقارنة بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

			السنوات
2014	2013	2012	البيان
114039458,65	124750553,41	74972771,73	رأس المال العامل
98603961,85	9516726,13	55334208,24	الاحتياج في رأس المال العامل
15435496,8	29583293,28	19638563,49	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ أنه خلال السنوات الثلاث رأس لمال العامل كان موجبا وأكبر من الاحتياج الذي كان بدوره أيضا موجبا، ومنه فالمؤسسة متوازنة ماليا لأنها تحقق هامش أمان كاف لتغطية احتياجات رأس المال العامل، وكل ذلك بفضل الديون طويلة الأجل المتحصل عليها.

الفرع الثالث: تحليل الخزينة لمؤسسة "أقمصة جن جن"

وتحسب وفق العلاقة: القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

ونوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-25): حساب الخزينة الصافية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

السنوات	2012	2013	2014
البيان			
القيم الجاهزة	9638563,45	29583293,19	15435496,80
السلفات المصرفية	00	00	00
الخبزينة الصافية	9638563,45	29583293,19	15435496,80

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن الخبزينة كانت موجبة وبقيم معتبرة حيث تساعد المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية وعدم الوقوع في مشكل السيولة.

### المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للأهداف المالية للمؤسسة أقمصة "جن جن"

بعد التحليل الساكن للأهداف المالية للمؤسسة و بعد النتائج المتوصل إليها، سنقوم من خلال هذا المبحث بالتحليل الديناميكي لهذه الأهداف من أجل تعزيز نتائج التحليل المتوصل إليها سابقا .

#### المطلب الأول: التحليل الديناميكي لسيولة و اليسر المالي للمؤسسة "أقمصة جن جن"

سنقوم بدراسة هذا المنهج من خلال استخدام ادوات اليات متنوعة، سواء من خلال تحليل جدول التدفقات النقدية او ادوات تحليل اخرى.

#### الفرع الأول : جدول التدفقات الخبزينة لمؤسسة "أقمصة جن جن"

إن المعلومات التي يتضمنها جدول تدفقات الخبزينة يمكن تقسيمها إلى التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيلية و أنشطة التمويل و الاستثمار .

#### • حساب التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

وتحسب وفق العلاقة : المتحصلات من بيع البضاعة (CA) -  $\Delta$  القيم المتحصل عليها من الزبائن -  $\Delta$  المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين



الجدول رقم (03-26): حساب التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

البيان	2012	2013	2014
المتحصلات من بيع البضاعة CA	114293053.27 دج	165962974.0 دج	152104968.64 دج
Δ القيم المتحصل عليها من الزبائن	-24147498.93 دج	38442363.98 دج	12450828 دج
Δ المبالغ المدفوعة للموردين	29398044.42 دج	12245804.96 دج	3276952.07 دج
المبالغ المدفوعة للمستخدمين	44 787 539,5 دج	41 740 066,00 دج	52 265 401,16 دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت نقدياً من الأنشطة التشغيلية موجبة خلال السنوات الثلاث و هذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية أعبائها التشغيلية مع بقاء فوائض بقيمة 64254968.22 دج خلال سنة 2012، و 73534739.13 دج في 2013، في 2014 قدر الفائض ب 84111787.41 دج في 2012 يرجع سبب ذلك إلى ارتفاع مبيعات المؤسسة خلال السنة و كذا تحصيلها لجزء من أموالها لدى الزبائن وعدم سداد ديون الموردين، أما في خلال سنة 2013 و 2014 فكان التدفق النقدي راجع إلى ارتفاع مبيعاتها رغم عدم تحصيل أموالها لدى الزبائن و عدم سداد ديون الموردين.

• حساب التدفقات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

تحسب وفق العلاقة : الأموال المحصلة من عمليات التنازل عن التثبيثات - الأموال المسددة على شراء التثبيثات

الجدول رقم (03-27) : حساب التدفقات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2012	2013	2014	
0	0	0	الأموال المحصلة
0	7036130.57	0	الأموال المسددة

التدفق الناتجة من الأنشطة الاستثمار	0	-7036130.57	0
-------------------------------------	---	-------------	---

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة لم تحقق نقدية من أنشطة الاستثمار خلال سنة 2012 و2014 وذلك نظرا لعدم تحصيلها أموال من عمليات التنازل عن التثبيثات و لم تقم بشراء تثبيثات خلال الدورتين، أما في 2013 وحسب المعلومات المحصل عليها من المؤسسة فإنها لم تتنازل عن أي تثبيث وهذا ما أدى إلى كون التدفق الناتجة من الأنشطة الاستثمارية سالبة.

• حساب التدفقات الناتجة من الأنشطة التمويلية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

وتحسب وفق العلاقة : الأموال المحصلة من عمليات التمويل+ التغير في علاوات الإصدار + القروض الجديدة المتحصل عليها- الأموال المدفوعة لتسديد القروض + الأرباح الموزعة.

لا يمكن تطبيق هذه العلاقة نظرا للمعلومات المحصل عليها من المؤسسة كونها لا تسدد أقساط القروض حتى سنة 2017 وكذا صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالقروض الجديدة المتحصل عليها وعدم وجود علاوات الإصدار لكونها شركة ذات الشخص الوحيد .

الفرع الثاني: تحليل آخر للسيولة واليسر المالي لمؤسسة "أقمصة جن جن":

• حساب فائض الخزينة المرتبط بعمليات التسيير المالي ETOG لمؤسسة "أقمصة جن جن":

ويحسب كما يلي:  $ETOG = CAF - \Delta BFR$

الجدول رقم (03-28) : يبين حساب فائض خزينة لعمليات التسيير لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2013	2012	
11.033.177,07	13.026.299,65	5.792.100,91-	CAF
3 436 702.43	29 833 051.53	64 478 758.49	$\Delta BFR$
7.596.474,64	-16.806.751,88	-70.200.859,40	ETOG

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن فائض خزينة عمليات التسيير في المؤسسة مقدر بـ 70200859.40- و 16806751.88- سنة 2012 و2013 على التوالي وذلك يدل على أن عمليات التسيير أثرت سلبا على سيولة الخزينة حيث كانت الأموال المسددة في هذه العمليات أكبر من الأموال المحصلة، وذلك راجع إلى كون قدرة التمويل الذاتي سالبة خلال 2012 لأن نتيجة الصافية كانت خسارة

وكذا الإحتياج في رأس المال العامل و في سنة 2013 يرجع سبب ذلك إلى الإحتياج أكبر من الأموال الموجودة في حوزة المؤسسة، أما في 2014 فنلاحظ أن فائض خزينة لعمليات التسيير مقدر بـ 7596474.64 دج، فهذا يدل أن عمليات التسيير في المؤسسة ساهمت في تكوين وتحسين سيولة خزينة المؤسسة اي ان ما حصلت عليه المؤسسة خلال هذه السنة أكبر من مجموع الانفاقات، وذلك راجع إلى إنخفاض إحتياج المؤسسة.

• حساب فائض الخزينة للاستغلال ETE لمؤسسة "أقمصة جن جن":

$$\text{ETE} = \text{EBE} - \Delta\text{BFRE}$$

الجدول رقم (03-29) حساب فائض الخزينة للاستغلال لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2013	2012	
14.302.917,08	15.950.547,98	-3.664.326,15	EBE
3.436.702,43	29.833.051,53	64.478.758,49	$\Delta\text{BFRE}$
10.866.214,65	-13.882.503,55	-68.143.084,64	ETE

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن فائض الخزينة للاستغلال خلال سنتي 2012 و 2013 مقدر بـ 64,64.143.084 دج و 13-882.503,55 دج وهذا يدل علي ان عمليات الاستغلال استهلكت السيولة اكثر مماخلقتها خلال هاتين السنتين وذلك راجع إلى كون النتيجة الإجمالية للإستغلال كانت سالبة وكذا ضخامة إحتياج العملية الإستغلالية، أما في سنة 2014 نلاحظ أن فائض الخزينة للاستغلال مقدر بـ 10866214,65 دج مما يعني أن المؤسسة استطاعت خلق سيولة اضافية من عمليات الاستغلال التي تقوم بها، وذلك راجع إلى تغطية عوائد العملية الإستغلالية لاحتياجاتها.

• فائض الخزينة المرتبطة بالعمليات الاستثمار والتمويل ETOIF لمؤسسة "أقمصة جن جن":

$$\text{ETOIF} = \Delta\text{FRNG} - \text{CAF}$$

الجدول رقم(03-30) حساب فائض السيولة من عمليات الاستثمار و التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2013	2012	
1330933,35	62481757,59	63073320,08	$\Delta\text{FRNG}$
11033177,07	13.026.299,65	5722100,91-	CAF
9722437,72 -	49455457,94	68795420,99	ETOIF

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة  
نلاحظ من خلال الجدول أن فائض السيولة من عمليات الاستثمار والتمويل سنة 2012 قدرت بـ68795420.99، و سبب ذلك راجع إلى القيمة السلبية لقدرة التمويل الذاتي.

### المطلب الثاني: التحليل الديناميكي للمردودية مؤسسة "أقمصة جن جن"

ولقياس المردودية نتبع الطريقة التالية :

#### الفرع الأول: نموذج ديبيون

ويحسب وفق العلاقة التالية : صافي الربح بعد الضريبة

مجموع الأصول

الجدول رقم (03-31) حساب معدل العائد علي استثمارات لمؤسسة "أقمصة جن جن"

2014	2013	2012	
1.748.320 ,38	5.021.691,31	-5.557.519,16	النتيجة بعد الضريبة
163.675.636,16	173.261.980,49	11.501.664 ,56	مجموع الأصول
0,01	0,02	-0,048 -	عائد الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ ان المؤسسة خلال سنة 2012 حققت عائد سالب -0,048 وهذا يدل علي قلة كفاءة الادارة في تحقيق الأرباح للمؤسسة وذلك راجع إلى ضعف نشاطها التجاري أما في سنة 2013 و2014 كان هناك تطور واضح لعائد المؤسسة حيث أصبح موجب ب 0,02 و 0,01 خلال السنتين 2013 و2014 علي التوالي مع كون العائد ليس ذو قيمة معتبرة مقارنة مع الأموال المستمرة و القروض المحصل عليها، وهذا يدل علي مدى تحسن كفاءة الادارة في تحقيق الارباح للمؤسسة مقارنة لسنة 2012.

### المطلب الثالث: التحليل الديناميكي للتوازن المالي لمؤسسة "أقمصة جن جن"

نقوم خلال هذا المطلب بالدراسة الحركية للتوازن المالي واطهار هل المؤسسة متوازنة ماليا وذلك عن طريق استعمال جدول التمويل لسنة 2014.

الفرع الأول: اعداد جدول تغيرات عناصر جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

قبل اعداد جدول التمويل يجب اعداد جدول تغيرات عناصر التزايد لسنة 2014 .

الجدول رقم (03-32): جدول تغيرات عناصر الميزانية لمؤسسة "أقمصة جن جن"

العناصر	2013	2014	التغير	التغير %
التثبيثات				
الأراضي	710.976,00	719.976,00	0	0%
المباني	17.477.835,50	21.380.341,69	3.902.506,19	22.32%
تثبيثات مادية اخرى	30.627.968,34	76.518.370,57	45.980.420,23	150.12%
الأموال الخاصة	85.944.898,50	87.693.218,95	1.748.320,36	2.03%
الديون المالية	153.502.959,56	191845304.00	38.342.344,34	24.97%
الاحتياطات	19.135.528,29	19.135.528,29	0	0%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المؤسسة

الفرع الثاني: اعداد جدول التمويل لمؤسسة أقمصة جن جن

• اعداد الجزء الأول من جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

- حساب الموارد : حيث تتكون موارد المؤسسة الى مجموعة من المصادر، التي تختلف من حيث

اسس الحساب والاهداف من استخدامها، وعموما تنقسم موارد المؤسسة الى :

✓ أ- حساب قدرة التمويل الذاتي :

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة السنة المالية لسنة (N) + حصص الاهتلاكات والمؤونات - نتيجة التنازل عن

الاستثمارات - استرجاع المؤونات

$$7.531.958,81 + 0 + 16.816.815,50 + 1.748.320,38 =$$

$$\text{CAF} = 11033.177,07$$

✓ انخفاض في الموجودات الثابتة : حيث ان الانخفاض في الموجودات الثابتة تعتبر موارد اضافية

للمؤسسة يمكن استخدامها ضمن استراتيجياتها المستقبلية، حيث نلاحظ ان مؤسسة "أقمصة جن

جن" لم تقم بأي تنازل عن موجوداتها الثابتة خلال 2014

✓ زيادة الأموال الخاصة : إن الزيادة في قيمة الأموال الخاصة خلال سنة 2014 كان ناتج عن الزيادة

الملاحظة في حساب ترحيل من جديد حيث تطور مبلغ من 32309679.03 دج إلى

37331218.98 دج ، مع تراجع قيم بعض الحسابات الأخرى المشكلة للأموال الخاصة، حيث قدر التغير الإجمالي بـ :

**زيادة الأموال الخاصة : 1.748.320,36**

✓ **الزيادة في الديون:** إن الزيادة الحاصلة في قيمة الديون التي كانت تقدر بـ 153502959.56 دج في بداية سنة 2014 ثم تطورت لتصل في نهاية السنة إلى 191845304 دج وسبب ذلك راجع إلى السياسة الإنعاشية لتمويل مؤسسة "أقمصة جن جن" والزيادة قدرت بـ :

**الزيادة في الديون 38.342.344.34**

- **الاستخدامات :** وتتمثل في مختلف الأموال التي تستخدمها المؤسسة خلال العملية الاستثمارية ، وتنقسم إلى :

✓ **الأرباح الموزعة :** وتمثل ذلك الجزء من نتيجة السنة المالية الغير محتجرة، وتحسب كمايلي:  
الأرباح الموزعة = نتيجة السنة المالية ( N-1 ) - D الإحتياطات والمرحل من جديد

$$= 5021691.31 - 0 - 5.021.691,31 = \text{الأرباح الموزعة } = 0$$

✓ **زيادة الموجودات الثابتة:** وتتمثل في مختلف التثبيثات التي قامت مؤسسة أقمصة "جن جن" باقتنائها خلال السنة المالية 2014، حيث أن المؤسسة قامت باقتناء مباني قدرت بـ 3902506.19 دج  
✓ **انخفاض الأموال الخاصة:** بما أنه كانت هناك زيادة اجمالية في الأموال الخاصة خلال السنة معناه أن الانخفاض الاجمالي معدوم.

✓ **انخفاض في الديون :** معدومة لأن المؤسسة لا تسدد أقساط القروض و الفوائد حتى 2017  
• اعداد القسم الأول من جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن":

الجدول رقم (03-33): اعداد الجزء الأول من جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
11033177.07	قدرة التمويل الذاتي	0	الأرباح الموزعة
	انخفاض في الموجودات الثابتة		زيادة الموجودات الثابتة
0	الأراضي	0	الأراضي

0	مباني	3902506.19	مباني
0	تثبيثات أخرى	45890402.23	تثبيثات أخرى
1748320.36	زيادة الأموال الخاصة	0	انخفاض الأموال الخاصة
38342344.34	الزيادة في الديون	0	انخفاض في الديون
51123841.77	المجموع	49792908.42	المجموع
		1330933.35	ΔFRNG

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

• تحليل الجزء الأول من جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

من خلال الجزء الأول من جدول التمويل :

بما أن ΔFRNG موجب معناه أن الموارد المالية غطت وكانت كافية للتغطية كل استخدامات الدورة للمؤسسة وذلك دليل علي توازنها المالي.

وعند دراسة طبيعة السياسة التمويلة للمؤسسة نلاحظ أنها تعتمد في سياستها التمويلية على اولوية الديون ثم قدرة التمويل الذاتي ثم الأموال الخاصة بنسبة معتبرة، نلاحظ أن المؤسسة تعتمد علي الديون بصفة كبيرة مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى حيث تعتبر المصدر الممول لنشاطها.

أما من ناحية الاستثمارات فمؤسسة "أقمصة جن جن" قامت باقتناء مباني جديدة لتوسيع النشاط وكذا أخرى اشترت تثبيثات أخرى، ولم تقم بالتنازل علي أي استثمار، أما في ما يخص توزيع الأرباح فالمؤسسة تقوم بإعادة استخدامها في تمويل الدورات القادمة.

• اعداد الجدول الثاني من جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

- تغيرات عناصر الجزء الثاني لجدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

الجدول رقم(03-34): تغيرات عناصر الجزء الثاني لجدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

العناصر	2013	2014	التغيير	%%
المخزونات	61 000 503,34	74 628 513,23	13 628 009,89	0,22
الزبائن	59 481 998,62	71 932 829,16	12 450 830,54	0,21
المديونون	21 289 043,72	1 434 534,83	- 19 854 508,89	-0,93
الضرائب	1 907 141,53	244 262,14	- 1 662 879,39	-0,87
الموردون	32 429 638,29	35 706 590,36	3 276 952,07	0,10
الضرائب	2 419 259,45	2 322 626,25	96 633,20	-0,04
الديون الأخرى	13 662 529,43	11 606 960,90	- 2 055 568,53	-0,15
الخبزينة	29 583 293,19	15 435 496,16	- 14 147 797,03	-0,48

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- اعداد جدول التمويل الجزء الثاني لمؤسسة "أقمصة جن جن"

الجدول رقم(03-35): اعداد الجزء الثاني من جدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

العناصر	الإستخدام	المورد	الرصيد
التغيرات ذات الطابع الإستغلالي			
التغير في الأصول الجارية للاستغلال			
المخزونات	13628009.89		
الزبائن	12450830.54		
المديونون		19854508.89	
الضرائب		1662879.39	
التغير في الخصوم الجارية للاستغلال			
الموردون		3276952.07	
الضرائب	96636.2		
الديون الأخرى	2055568.53		
<b>ΔBFRE</b>	28231044.78	24794340.35	-3436702.43
<b>ΔBFRHE</b>			0



	14147797.03 0		التغير في الخزينة التغير في أصول الخزينة التغير في خصوم الخزينة
14147779.03			$\Delta TN$
10711094.6			$\Delta FRNG$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

### - تحليل الجزء الثاني لجدول التمويل لمؤسسة "أقمصة جن جن"

نلاحظ ان  $\Delta FRNG$  جدول الأول  $\Delta FRNG$  جدول الثاني أي أنه يوجد خلل في السياسة التوازن المالي للمؤسسة و ذلك راجع إلى السياسة التمويلية للمؤسسة .

**ملاحظات:** بعد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة "أقمصة جن جن" توصلنا الي الاستنتاجات والملاحظات التالية :

- فبعد تحليل الميزانية المالية للمؤسسة لاحظنا أن النتيجة كانت خسارة سنة 2012 و تطورت خلال سنة 2013 لتتخف تدريجيا سنة 2014، لكنها تبقى ضعيفة، حيث لاحظنا من خلال تحليل مختلف المؤشرات المالية على وجود جملة من التناقضات المتعلقة بتسيير حسابات المؤسسة.
- ومن جدول حسابات النتائج لاحظنا تأثير مصاريف المستخدمين علي الاستغلال للمؤسسة حيث كانت سنة 2012 مصاريف المستخدمين أكبر من القيمة المضافة للمؤسسة مما يؤدي التنبؤ بثلاث سيناريوهات محتملة لهذه المشكلة التسييرية ،سواء من خلال وجود يد عاملة أكثر من اللازم أو ارتفاع أجور العمال مقابل انتاجيتهم الضعيفة او ضعف العملية التجارية للمؤسسة نتيجة تكس المنتجات في مخازن الشركة ، فكل هذا أثر سلبا علي العملية الاستغلالية للمؤسسة، أما سنة 2013 و 2014 فلم يكن لأعباء المستخدمين تأثير علي القيمة المضافة للمؤسسة وذلك نظرا للتطور العملية التجارية للمؤسسة أقمصة جن جن مقارنة بسنة 2012 وكان بذلك نتيجة السنة موجبة.
- ولاحظنا أيضا خلال التطور في احتياجات المؤسسة للرأس المال العامل خلال السنوات 2012، 2014 وكان بسبب ذلك المخزونات الموجودة بكميات هائلة في مخازن المؤسسة وكذا تطور قيمة حسابات الزبائن وسبب ذلك راجع لكون المؤسسة لها ارتباطات مع الحكومة وارتباطات خارجية لآكن المبالغ المسجلة تعتبر كبيرة نوعا ما.7 أما في تحليل السيولة فلاحظنا أن المؤسسة جيدة وسبب ذلك القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من الحكومة كون المؤسسة كانت قبل سنوات الدراسة في حالة افلاس اي الحصول علي القروض في شكل اعانات وتمهيل التسديد

أقساط القرض وكذا المصاريف الناجمة عنها حتي سنة 2017 لمساعدة المؤسسة للنهوض في السوق وامتلاك مكانة في السوق لأنه كما لاحظنا بافتراض تسديد مصاريف الديون ستكون المؤسسة في حالة صعوبة ماديا

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة "أقمصة جن جن" و اختيارا للأليات التحليل المالي عمليا، و كذلك تحديد الأهداف المالية للمؤسسة محل الدراسة التي هي في الأصل مؤسسة عمومية خضعت مند سنوات إلى إعادة الهيكلة ودعم مالي من طرف الدولة من خلال الامتيازات المرتبطة بعملية التمويل فإن التحليل التي قمنا بها اجمعت على مجموعة من التناقضات حول الوضع العام لهذه المؤسسة.

خاتمة

علمة

يعتبر التشخيص المالي من أهم أدوات التحليل المستخدمة في الإدارة المالية، حيث يوفر من خلال آلياته وتقنياته المستحدثة نماذج تحليلية فعالة تمكن من الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة ودراسة مختلف التوازنات والتقديرية المتعلقة بنشاطها ووضعها المالي والاستثماري والتمويلي، حيث أن التشخيص المالي ومن خلال أدواته يرتبط ارتباطا وثيقا بمخرجات العملية المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة، والتي يتم انتاجها من خلال نظام المعلومات المحاسبي الداخلي الذي يعمل علي توفير هذه المعلومات وفق آليات المحاسبة المالية التي تفرضها المعايير والمبادئ المحاسبية، حيث تنطلق عمليات التحليل وفق الرؤى والتوجهات الخاصة لعملية التحليل انطلاقا من القوائم المالية المنشورة للمؤسسة.

حيث تعتبر الأهداف المالية للمؤسسة من أهم محاور التحليل المالي، حيث تحضنا بعناية كبيرة نتيجة للأهمية المتعلقة بالوضع المالي العام للمؤسسة سواء من خلال سيولتها ومستويات اليسر المالي المتاحة بالإضافة الي التوازنات المالية وعمليات خلق القيمة ومستويات المردودية المحققة داخل المؤسسة، حيث تعتبر هذه العناصر من أهم الأهداف الأساسية للمؤسسة و التي من خلالها تضمن الاستمرارية والمنافسة وفق استراتيجيات مدروسة، حيث غالبا ما يتم تحليلها وفق مستويات ومنهجيات مختلفة، سواء ضمن المجال الساكن أو الديناميكي، وهذا ما تم التطرق اليه من خلال دراستنا التي حاولنا فيها محاكات تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة "أقمصة جن جن"، وقد خلصنا في النهاية الي مجموعة من النتائج سواء في الجانب النظري أو التطبيقي.

#### ✚ النتائج:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، توصلنا الى مجموعة من النتائج سواء في الجانب النظري او التطبيقي، والتي يمكن رصدها كما يلي:

- النتائج النظرية :
- يعتبر التشخيص المالي من أهم أدوات التحليل التي يمكن استخدامها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وبناء الاستراتيجيات المالية لها.
- ان من أهم مصادر التحليل المالي المعلومات المالية التي يجب أن تنتج وفق معايير الكفاءة اللازمة ضمن أنظمة معلومات محاسبية فعالة.
- ان الإدارة المالية الفعالة هي الإدارة التي تعتمد علي آليات التحليل الكمية في صورة التحليل المالي .

- ان التشخيص المالي يقام وفق منهجيات وأهداف محددة وأن تقنياته و آلياته متغيرة بحسب النتائج المراد الوصول اليها و طبيعة المؤسسة محل التحليل.
- ان التحليل الساكن يعطي صورة آنية عن الوضع المالي للمؤسسة، كما أن التحليل الديناميكي يعطي تحليل ضمن ابعاد استشرافية لها.
- ان اليسر المالي و السيولة والتوازن المالي وخلق القيمة من طرف المؤسسة من أهم محاور التحليل المالي، وهذا للأثر البالغ لهذه العناصر علي بقاء المؤسسة، وبالتالي تحض بعناية تحليلية خاصة ومعقدة.

#### • النتائج التطبيقية:

- من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة اقمصة "جن جن"، توصلنا الى مجموعة من النتائج الميدانية:
- شركة أقمصة "جن جن" هي نموذج عن الشركات المملوكة للدولة والتي تحظى منذ سنوات بدعم مالي كبير رغم الوضعية المالية للمؤسسة.
- بالنسبة لتحليل سيولة شركة "أقمصة جن جن" ومن خلال التحليل الساكن فان نسبة السيولة كانت مقبولة خلال سنوات الدراسة.
- مؤسسة "أقمصة جن جن" وفي افتراض تحملها لأعباء القروض خلال السنوات الثلاث المدروسة تعاني من حيث درجة اليسر نتيجة ضخامة المبالغ المحصل عليها كقروض، والتي يمكن ان تترتب عنها التزامات بالنسبة للشركة تفوق قيمة النتائج المحققة .
- بالنسبة للتوازن المالي للمؤسسة "أقمصة جن جن" فهي تعاني من خلال ضخامة المبالغ المجمعة في حسابات المخزونات والزبائن والمدينين الآخرين وهو ما يؤدي الي ضخامة مبلغ احتياج رأس المال العامل وذلك ناتج عن علاقة المؤسسة وارتباطاتها مع أطراف حكومية.
- بالنسبة لمردودية المؤسسة فإنها و بالرغم من التطور الحاصل بعد سنة 2012 الا أنها تعتبر ضعيفة نتيجة تطور نتيجة السنة المالية المتأتية من تطور نشاط المؤسسة.
- عدم توازن جدول التمويل للمؤسسة "أقمصة جن جن" دليل على ضعف السياسة التمويلية المنتهجة، فالمؤسسة لا تملك خيارات تمويلية بديلة للقروض التي تحصل عليها بطريقة التجزئة عند الحاجة للدفع مختلف أعبائها وتكاليفها.

- مؤسسة "جن جن" ومن خلال التحليل الذي قمنا به تجمع العديد من التناقضات المالية التي تم اكتشافها من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي، و هذا من خلال التسهيلات والدعم الذي تحصل عليه هذه المؤسسة من طرف الدولة والذي كان السبب الرئيسي لعدم افلاسها خلال السنوات السابقة.

• **الاقتراحات:**

- التوسع في القيام بسياسة ترويجية للمنتوجات بالنسبة للمؤسسة، من دون التمادي في الإنتاج دون طلبيات أو عروض الشراء لأنها السياسة الوحيد الكفيلة بحماية المؤسسة من خطر الافلاس مستقبلا.
- العمل على الرفع من أرباح المؤسسة، وعدم استهلاكها خلال السنوات القادمة، لأن عملية استرجاع القروض بالنسبة للبنك الوطني الجزائر سوف تبدأ في 2017 ، الشيء الذي يمكن ان يؤدي الى حدوث حالة عجز عن الدفع ناتجة عن نقص اليسولة.
- إعادة هيكلة حقيقية للمؤسسة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من طرف الدولة في صورة قروض مصرفية من خلال الامتياز، وهذا من خلال عملية التكوين المستمر للعمال وشراء استثمارات جديدة وإدخال تكنولوجيا جديدة في الإنتاج .

# قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب

- 1- أحمد محمد غنيم، الإدارة المالية: مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2008.
- 2- إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 3- أيمن الشنطي، عامر شقر، في الإدارة والتحليل المالية، دار البداية، عمان، الأردن، 2004.
- 4- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البلدية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 5- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- 6- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
- 7- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 8- أسعد السيد العلي، الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 9- بو يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
- 10- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 11- دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 12- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000.
- 13- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 14- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، سيد صيفي، الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

- 15- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 16- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- 17- طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 18- كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة: وفقا للمعايير المحاسبية المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 19- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.
- 20- مؤيد رامي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 21- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هياكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 22- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 23- محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية دروس و تطبيقات، منشورات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 24- محمد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 25- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 26- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية -الاستثمار والتمويل التحليل المالي الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 27- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الأزارطية
- 28- محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- 29- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 30- محمود الصادق بازرعة، إدارة التسويق، المكتبة الأكاديمية، دمشق، 2001.
- 31- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 32- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 33- مسعد محمود الشرفاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2008
- 34- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 35- سلوي أمين السامرائي، عبد الرحمن العبيد، نظام المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 35.
- 36- سليمان مصطفى الدلاهمة، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، دار الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- 37- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 38- عبد الحكيم كرجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الصفاء والتوزيع، الأردن، 2005.
- 39- عبد الستار الكبيسي، مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 40- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 41- عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 42- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 43- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 44- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 45- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 46- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 47- سلوي أمين السامرائي، عبد الرحمن العبيد، نظام المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 48- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 49- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 50- رضا اسماعيل البسيوني، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
- 51- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- الملتقيات
- 1- بقة الشريف، دومي سمراء، دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الجزائرية، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي 22-23 ماي 2012.
- 2- طراد خوجة هشام، حمبلي حسين، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب الحجز المالي وآثاره، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديه سوق أهراس، يومي 22/23 ماي 2012.
- 3- خليفة الحاج، وكال نور الدين، التشخيص المالي كأداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة ، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة وهران ، الجزائر، 2010.

• المذكرات:

- 1- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وآثارها في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 2- ذهبية بن عبد رحمان، دراسة تأثير النغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

• القوانين

- 1- القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ليوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس سنة، العدد 19، 2009 .

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

• Les livres

- 1- Alain Capiez, Elément de Gestion Financière, 4em édition, Masson , paris, 1994, p 121.
- 2- Alain Morin, l'Analyse Financiere Concepte et Methode, 3<sup>eme</sup> édition, Duond, Paris, 2004
- 3- Clande Bueno, Finance d'Entreprise, les règles de jeu , 4<sup>em</sup> éd, édition Economica, Paris , 2006.
- 4- Colasse Bernard, Gestion de l'Entreprise, 3<sup>eme</sup> édition , PUF, 1993
- 5- G.deplens, Jean Pierre Jobard , Gestion Financier de l'Entreprise , 11 édition , serey, 1997.
- 6- Ibrahim Sansri, Analyse Financière, édition chikab, Alger, 2009.
- 7- Jean Luc Boulot et autres, Analyse Financière, public union , Paris, 1986.

- 
- 8- Jean Peyrard, **Analyse Financier**, édition Vuibert , Paris, 1986
  - 9- Jequcline Delahage, **Gestion Financiere**, France,1998
  - 10- Josette Peyrard, **Analyse financière**, 8<sup>em</sup> Edition, librairie Vuibert, Paris, 1999
  - 11- Kamel Hamdi, Comment Diagnostiquer et Redresser une Entreprise, édition Rissala, algerie,1995.
  - 12- levely aldo, **Management Financiere de l'Entreprise**, édition Economica , Paris,1993
  - 13- Michel Gervais, **Contrôle de Gestion**, 7<sup>em</sup> édition, Economica, , Paris
  - 14- Michel Glais, **le Diagnostic Financier de l'Entreprise** ,2<sup>em</sup> éd, édition Economica , Paris, 1986
  - 15- Pierre andré Dufigneur, Anne Gazegel ,**Introduction a la Finance de l'Entreprise**, Duond ,Paris
  - 16- Pierre Bergron, **La Gestion Modern**, theorie et cas, Gaetan morin édition, Quebec, 1993.
  - 17- Pierre consso , Farouk Hamaci, **Gestion d'Entreprise**, 9<sup>eme</sup> édition, Paris, Duond, 1999
  - 18- Pierre Romage, **Analyse et Diagnostic Financier**, édition d'organisation, Paris, 2001

قائمة

الملاحق

الملحق رقم

01



الجدول رقم : يبين الميزانية المالية لمؤسسة أقمصة جن جن جانب الأصول خلال الفترة  
(2014-2012)

2014	2013	2012	البيان
			الأصول غير الجارية
71 097 600 ,00	71 097 600,00	71 097 600,00	الأراضي
21 380 341,69	17 477 835,50	10 444 890,26	مباني
76 518 370,57	30 627 968,34	25 866 985,39	تشبيثات مادية أخرى
			تشبيثات مالية
1 044 632,50	1 056 986,18	981 379,39	ضرائب مؤجلة للأصول
<b>170 040 944,76</b>	<b>120 260 390,02</b>	<b>108 390 855,04</b>	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
74 628 513,23	61 000 503,34	69 361 542,24	المخزونات
71 932 829,16	59 481 998,62	21 039 634,64	الزبائن
1 434 534,83	21 289 043,72	10 893 762,31	المدينون الآخرون
244 262,14	1 907 141,53	4 083 146,92	الضرائب
15 435 496,80	29 583 293,19	9 638 563,45	الخزينة
<b>163 675 636,16</b>	<b>173 261 980,49</b>	<b>115 016 649,56</b>	مجموع الأصول الجارية
<b>333 716 580,92</b>	<b>293 522 370,51</b>	<b>223 407 504,60</b>	المجموع العام للأصول

المحقق رقم

02

الجدول رقم : يبين الميزانية المالية لمؤسسة أقمصة جن جن جانب الخصوم خلال  
الفترة (2014-2012)

2014	2013	2012	البيان
			رؤوس الأموال الخاصة
29 000 000,00	29 000 000,00	29 000 000,00	رأس المال الصادر
19 613 528,23	19 613 528,23	19 613 528,23	العلاوات و الإحتياطات (الإحتياطات المدمجة)
1 748 320,38	5 021 691,31	-5 557 519,16	النتيجة الصافية (حصة المجمع)
37 331 370,34	32 309 679,03	37 867 198,19	ترحيل من جديد
<b>87 693 218,95</b>	<b>85 944 898,57</b>	<b>80 923 207,26</b>	<b>مجموع (1)</b>
			الخصوم الغير جارية
191 845 304,00	153 502 959,66	97 275 264,79	القروض و الديون المالية
4 541 880,46	5 563 085,11	5 165 154,68	المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
<b>196 387 184,46</b>	<b>159 066 044,77</b>	<b>102 440 419,47</b>	<b>مجموع الخصوم الغير جارية (2)</b>
			الخصوم الجارية
35 706 590,36	32 429 638,29	20 183 833,33	الموردون و الحسابات الملحقة
2 322 626 ,25	2 419 259,45	160 794,25	الضرائب
11 606 960,90	13 662 529,43	19 699 250,29	الديون الأخرى
<b>49 636 177,51</b>	<b>48 511 427,17</b>	<b>40 043 877,87</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
<b>333 716 580,92</b>	<b>293 522 370,51</b>	<b>223 407 504,60</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

الملحق رقم

03

2014	2013	2012	البيان	رقم الحساب
152 104 968,64	165 962 974,07	114 293 053,27	المبيعات و المنتجات الملحقة	70
4 250 285,32	-11 442 147,37	20 301 495,14	الإنتاج المثبت	72
<b>156 355 253,96</b>	<b>154 520 826,70</b>	<b>134 594 548,41</b>	<b>1- إنتاج السنة</b>	
77 432 066,61	82 680 334,73	82 333 767,96	المشتريات المستهلكة	60
960 022,64	1 488 174,15	1 488 019,64	الخدمات الخارجية	61
9 231 509,74	10 121 260,39	7 905 918,61	الإستهلاكات الأخرى	62
87 623 598,72	94 289 769,27	91 727 706,21	<b>2- إستهلاك السنة</b>	
<b>68 731 655,24</b>	<b>60 231 057,43</b>	<b>42 866 842,20</b>	<b>3- القيمة المضافة للإستغلال</b>	
52 265 401,16	41 740 066,00	44 787 539,56	أعباء المستخدمين	63
<b>2 163 337,00</b>	<b>2 540 443,45</b>	<b>1 743 628,79</b>	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	64
14 302 917,08	15 950 547,98	-3 664 326,15	<b>4- إجمالي فائض الإستغلال</b>	
	86 945,72	168 549,02	المنتجات العملياتية الأخرى	75
195 501,55	194 482,66	322 743,78	الأعباء العملياتية الأخرى	65
16 816 815,50	9 365 752,42	7 016 448,51	المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	68
7 531 958,81	1 361 144,08	7 181 070,26	إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات	78
<b>4 822 558,84</b>	<b>7 838 402,70</b>	<b>-3 653 899,16</b>	<b>5- النتيجة العملياتية</b>	
57 411,21	72 213,26	2 225 327,10	المنتجات المالية	76
1 426 731,32	2 964 531,44	3 500 679,36	الأعباء المالية	66
<b>-1 369 320,11</b>	<b>-2 892 318,18</b>	<b>-1 275 352,26</b>	<b>6- النتيجة المالية</b>	
3 453 238,73	4 946 084,52	-4 929 251,42	<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب</b>	
1 692 564,67			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695
12 353,68	-75 606,79	628 267,74	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	692
<b>163 944 623,98</b>	<b>156 041 129,76</b>	<b>144 169 494,79</b>	<b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>	
<b>162 196 303,60</b>	<b>151 019 438,45</b>	<b>149 727 013,95</b>	<b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>	
<b>1 748 320,38</b>	<b>5 021 691,31</b>	<b>-5 557 519,16</b>	<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>	
<b>1 748 320,38</b>	<b>5 021 691,31</b>	<b>-5 557 519,16</b>	<b>9- صافي نتيجة السنة المالية</b>	